الجغرافيا الاقتصادية

فى ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة

إعداد

أ.د. محمد محمود إبراهيم الديب

الأستاذ بكلية الآداب – جامعة عين شمس

سلسلة بحوث جغرافية

العدد الرابع عشر – ٢٠٠٦

لا يسمح اطلاقا بترجمة هذا الكتاب الى أية لغة أخرى، أو بإعادة انتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أى جزء منه، على أية أنظمة استرجاع بأى شكل أو بأى وسيلة، سواء اليكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجمعية الجغرافية المصرية.

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٠٠٦/١٩١١٣

الترقيم الدولى (I.S.B.N) : 977-5821-010-X

Copyright ® 2006 by Tiba Press, Tel.: 012 65 78 757

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

المحتـــويـات

	ص
* مقدمة.	١
* تطور الجغرافيا الاقتصادية.	١
* نظريات توطن الأنشطة الاقتصادية.	٨
* منظور النظام الاقتصادى.	١٠
* تغير نظام الإنتاج.	١٣
* تطور النظام الرأسمالى.	١٤
* نظم الإنتاج المرنة.	١٩
* تغيير جغرافية الإنتاج وتقسيم العمل الدولى الجديد.	٣٢
* الشركات المتعددة الجنسية.	٣٥
* ثورات: ثورة علمية، وثورة تقنية، وثورة معلومات، وثورة اتصالات إلكترونية.	٣٩
* العولمة الاقتصادية.	٥٩
* الليبرالية الاقتصادية الجديدة ودور الدولة القومية.	٦٥
* الجات / حرية التجارة.	٧١
* التجارة الإلكترونية.	٧٨
* تجارة الخدمات.	٨١
* تصنيع شرق آسيا.	٨٥
* طور الحضارة والجغرافيا الاقتصادية.	٩٤
* المراجع.	١٠٢

مقدمة: تطور الجغرافيا الاقتصادية:

طرأت على العالم والإنسان والمجتمعات أحداث عظيمة متنوعة علمية، وتقنية وسياسية، واقتصادية، وأيديولوجية، وعسكرية، وأسفرت هذه التغيرات والأحداث عن مشاكل متعددة متنوعة استدعت نشأة علوم جديدة أو فروع لعلوم قديمة لدراسة هذه المشكلات التى استجدت. ويمكن حصر التغيرات التى طرأت على الأركان الخمسة للجغرافيا التجارية – الاقتصادية (التعريف، المضمون، المحتوى، مناهج البحث، والأهداف) خلال عمرها فى أربع فترات هى: عصر التوسع التجارى الأوروبى فى العصور الوسطى، وعصر الثورة الصناعية الأولى ١٧٦٠–١٨٣٠، وعصر الثورة الاشتراكية ١٩١٧–١٩٩٠، ثم عصر الثورة العلمية والتقنية والمعلوماتية وثورة الاتصالات الإلكترونية المعاصرة.

عصر التوسع التجارى:

اقتصر العالم المعروف حتى العصور الوسطى على أوربا وآسيا وشمال أفريقيا. وفى عصر النهضة حدثت الكشوف الجغرافية فتم كشف الأمريكتين (العالم الجديد). ودار الإنسان حول أفريقية ووصل إلى أستراليا. وبذلك تم استكمال رسم الخريطة الكاملة للعالم. وتمكن الجغرافيون الذين رافقوا رحلات الكشوف الجغرافية من تجميع كميات هائلة من البيانات الحقيقية وعن عالم الواقع فى الأرض الجديدة فيما يتعلق بالسلع والمحاصيل التى كانت تنتج هناك، وعن شعوبها وعاداتهم وتقاليدهم واستهلاكهم وأسواقهم. ونشأ عالم جديد قائم على التبادل (النقل والتجارة)، ودار صراع بين القوى الأوروبية للسيطرة على طرق التجارة العالمية وعلى مراكز الإنتاج والأسواق. فنشأت الجغرافيا التجارية Commercial Geography.

وكتب فارينوس B. Varenius الهولندى واحداً من أوائل كتب الجغرافيا التجارية لتوفير المعلومات التجارية عملياً لتجار أمستردام. ونشر آخرون بعد ذلك كتباً فى الجغرافيا التجارية. ووصلت الجغرافيا التجارية قمتها عند ما كتب الأستاذ تشيزولم G.G. Chisholm الإنجليزى مؤلفه بعنوان Handbook of Commercial Geography فى ١٨٨٩. وقرر فى كتابه أن الهدف العام للجغرافيا التجارية هو إثارة حركة ثقافية لتشجيع دراسة الحقائق الجغرافية المرتبطة بالتجارة. ومعنى هذا أن الجغرافيا التجارية كان هدفها عملى صريح.. أكثر منه فلسفى أو علمى أو تربوى أو أكاديمى بالمعنى العام الواسع.

ففى المرحلة الأولى، وهى مرحلة التوسع التجارى الأوروبى تمثلت بعض خصائص الجغرافيا التجارية – الاقتصادية فى الآتى:

١. استكمال رسم خريطة العالم، وكشف طرق للتجارة البحرية بين الغرب والشرق، طريق رأس الرجاء الصالح، وطريق ماجلان.
٢. نشأة عالم جديد قائم على التبادل (نقل وتجارة).
٣. سيادة الجغرافيا التجارية حتى آخر القرن ١٩.
٤. وضوح الهدف النفعى التطبيقى للجغرافيا التجارية عن هدفها العلمى.
٥. الموجة الاستعمارية الأولى بزعامة أسبانيا والبرتغال، واتجاهها صوب العالم الجديد.
٦. سيادة سياسة الميركينتلزم Mercantilism فى أوربا منذ أواخر العصور الوسطى بعد تفسخ النظام الإقطاعى حتى آخر القرن ١٨. وهدفت سياسة الميركينتيلية إلى تعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الصارم لكل الاقتصاد الوطنى، وتطوير الزراعة والصناعة والاحتكارات التجارية الخارجية. وارتكزت تلك السياسة على عدة مبادئ منها:

أ- ضرورة تدخل الحكومة على نطاق واسع لتنظيم اقتصاد الدولة وتجارتها. وأن الصادرات مفضلة على الواردات، أو على الأقل فإن الأولى ضرورة حتمية لتغطية قيمة الثانية.

ب- وأن الثروة الحقيقية للدولة تكمن فيما تملكه من الذهب والفضة، وأن الدولة تصبح غنية بتجميعها لمخزون كبير من الذهب والفضة. وكانت هناك ثلاث طرق للحصول على سبائك الذهب والفضة من الخارج هى: سرقتها، وهزيمة الدول التى عندها قدر كبير منها، أو بالبحث والكشف عنها فى مناطق جديدة.

ج- وأن كثرة عدد السكان فى الدولة وعدد جيشها مفيدان للأمة. وأتاحت سياسة الميركينتيلية الغنى للدولة ولبعض الأفراد لكنها لم تقدم شيئاً لتحسين أوضاع ملايين الفقراء فى العالم. وعلى سبيل المثال أدت سياسة الميركينتلزم إلى الاستقرار فى إمبراطورية البرتغال لكنها لم تحقق لها الرفاهية. بينما إنتاج السلع وتأدية الخدمات هو الذى يحسن أحوال السكان وليس تخزين الذهب والفضة. وأن استثمارات الفوائض المالية هو الذى يولد الإنتاج ويزيد دخل الأفراد.

٧. مع سيطرة نزعة الحتم الجغرافى على الفكر الجغرافى.

وظلت الجغرافيا التجارية مسيطرة من القرن ١٥ حتى آخر القرن ١٩ عندما ابتكر الجغرافى الألمانى جوتز Gotz مصطلح الجغرافيا الاقتصادية Economic Geography فى ١٨٨٢ ليحل محل مصطلح الجغرافيا التجارية. ولم يكن الأمر مجرد تغيير فى اسم العلم بل وفى طريقة دراسته وأهدافه. فالجغرافيا الاقتصادية آمنت بمبدأ السببية Causality أى العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية التى تعلل وتفسر التوزيع الجغرافى للظاهرات الاقتصادية

المختلفة. أى صار هدف الجغرافيا الاقتصادية علمى أكاديمى فلسفى تربوى أكثر منه نفعى تطبيقى فى بداية نشأتها.

وظهر أول بحث يحمل عنوان الجغرافيا الاقتصادية عام ١٨٨٨ وأصبحت الجغرافيا الاقتصادية مقرراً بجامعات الولايات المتحدة ١٨٩٣. وكتبت الأستاذة ألين سمبل E. Simple كتاباً بعنوان الجغرافيا الاقتصادية عام ١٩٠٠. ونشرت أول مجلة فى أمريكا باللغة الإنجليزية بعنوان الجغرافيا الاقتصادية Economic Geography عام ١٩٢٥، ومازالت تصدر ربع سنوية حتى الوقت الحاضر.

وارتبطت الجغرافيا التجارية – الاقتصادية منذ نشأتها بالحركة الاستعمارية، وعمل منشؤها فى خدمة الدوائر الاستعمارية لذلك فهى علم إمبريالى يوفر البيانات والمعلومات والخرائط والأشكال البيانية عن الثروات الطبيعية والاقتصادية فى العالم. كما يعلم ويثقف ويفقه عنها بما يخدم الدوائر الاستعمارية والإمبريالية.

وركزت الجغرافيا الاقتصادية منذ نشأتها على دراسة الإنتاج تاركة دراسة السوق لعلم الاقتصاد. ولذلك نشأ كل من العلمين: الجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد بمعزل عن بعضهما. فالجغرافيا الاقتصادية تطورت عن علم وصف الأرض، بينما علم الاقتصاد تطور عن الفلسفة الاقتصادية – الاجتماعية التى كانت سائدة فى العصور الوسطى، عفواً الإقطاع. وكان لكل من العلمين نقطة تركيزه، فالجغرافيا الاقتصادية ركزت على دراسة الإنتاج بينما أختص الاقتصاد بدراسة السوق. علماً بوجود علاقة وثيقة بين الإنتاج والسوق عفواً بين العلمين. فما توفره الجغرافيا الاقتصادية من بيانات عن الثروات والإنتاج هى الخطوة الأولى كى يتم علم الاقتصاد عمله فيما يتعلق بتوزيع الموارد والثروات على المستهلكين.

أما فى المرحلة الثانية، وهى مرحلة الثورة الصناعية الأولى ١٧٦٠-١٨٣٠ فقد اتسع ميدان الجغرافيا الاقتصادية وذلك بإضافة نشاط الصناعات التحويلية إلى دراستها. وصارت مقرراً أكاديمياً فى الجامعات لأول مرة ١٨٩٣. وتعدلت النزعة الحتمية الجغرافية فى دراسة الجغرافيا إلى نزعة الإمكانية والاختيارية لما أحرزه الإنسان من تقدم علمى وتقنى ساعداه فى التغلب على صعوبات البيئة. وأخذت الجغرافيا الاقتصادية فى تفسيراتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية لظهور نشاط الصناعات التحويلية الحديثة طبعاً إلى جانب العوامل الطبيعية. ونشأة الموجة الاستعمارية الثانية بقيادة انجلترا وفرنسا، واتجاهها إلى العالم القديم للحصول على الموارد (غذاء لشعوب أوربا، وخامات للمصانع، وأسواق لتسويق فائض الإنتاج الصناعى، ومجال لاستثمار الفوائض المالية المتراكمة تعظيماً للأرباح)، وتعمير داخل القارات وإحلال الزراعة

محل الرعى فيه (تتابع الحرف وصراعها وانزواء الرعى فى مناطق حدية وهامشية)، وزيادة الإنتاج، وتطور النقل ودخول البخار عليه مثل السفن البخارية، والقطارات البخارية، وتمهيد الطرق البرية، والقضاء على القرصنة البرية والبحرية. وإتباع فلسفة حرية التجارة.

أما فى الفترة الثالثة، فترة الثورة الاشتراكية ١٩١٧-١٩٩٠ فقد اتسمت الجغرافيا الاقتصادية بوضوح هدفها النفعى التطبيقى لتوظيف الجغرافيين الاقتصاديين فى هيئات التخطيط الإقليمى والمحلى لمسح الموارد واختيار أنسب المشاريع للإنماء، واختيار المواقع المناسبة لها. ودخلت على الجغرافيا الاقتصادية مسألة القيم – فقد أخذت الجغرافيا الاقتصادية فى دراستها بالقيم Values مثل العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، ومبدأ النمو الإقليمى المتوازن. وظهرت الجغرافيا الاقتصادية الاجتماعية كبديل عن الجغرافيا الاقتصادية، وتزايد اهتمام الجغرافيا الاقتصادية بصيانة الموارد وعدم هدرها وتنميتها تنمية مستدامة لصالح أجيال المستقبل وحماية البيئة من التلوث. وتدخلت الدول فى اقتصادها بدرجة كبيرة لحماية منتجاتها ودعمها. مع تبنى فلسفة الاكتفاء الذاتى.

أما فى المرحلة الرابعة وهى المعاصرة وهى مرحلة الثورات الأربع: العلمية والتقنية والمعلوماتية وثورة الاتصالات الإلكترونية فقد شهدت الجغرافيا الاقتصادية إتساعاً لميدانها، وزيادة لقواعد البيانات المتاحة لهذا العلم، مع ظهور تقنيات جديدة للمساعدة فى دراسته مثل الكمبيوتر ونظم المعلومات الجغرافية GIS لتحليل البيانات ورسم الخرائط والأشكال البيانية. وشهدت هذه المرحلة تغيرات كثيرة فى الجغرافيا الاقتصادية للعالم وللدول وللمناطق المحلية فى الأقطار المختلفة. ومن هذه التغيرات:

١) تغير نظام الإنتاج الفوردى إلى نظام الإنتاج المرن.
٢) ظهور منتجات جديدة مثل منتجات الصناعات الإلكترونية، وهى صناعات كثيفة العلم والتقنية على غرار الصناعات كثيفة العمالة وكثيفة رأس المال. ونشأة مناطق تخصصت فى صناعة هذه المنتجات الإلكترونية فى كل من البلاد المتقدمة والمتخلفة. وتتفكك فى الوقت الحاضر مناطق الإنتاج الفوردى القديمة.
٣) إعادة تقسيم العمل الدولى والسماح بإعادة توطين الصناعات كثيفة العمالة مثل تفصيل الملابس وتجميع الأجهزة الكهربائية، والصناعات الملوثة للبيئة كالأسمنت فى البلاد المتخلفة حيث سوق العمل غير منظمة وقيود حماية البيئة مخففة. بينما احتفظت البلاد المتقدمة بالصناعات عالية القيمة المضافة.

٤) تزايد دور الشركات المتعددة الجنسية فى الإنتاج وفى التجارة وفى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

٥) تزايد أهمية النشاط الخدمى، وارتفاع قيمة الخدمات لدرجة أن قال البعض أن العالم ينتقل من عصر الإنتاج المادى إلى عصر الخدمات.

٦) تغير تعريف السلعة فلم يعد يقتصر تعريف السلعة على الجانب المادى بل امتد إلى الجانب المعرفى أيضاً فالمعلومات والمعارف والمهارات والخبرات أصبحت سلعاً وتتزايد التجارة فيها باطراد، ووضعت لها اتفاقية دولية تعرف باسم الجاتس GATS.

٧) نشأة التجارة الإلكترونية، عفواً الثورة التجارية الجديدة. ولم يعد تنظيم التجارة يقتصر على الجانب الأفقى أى بين الدول بل أصبح أيضاً رأسياً أى بين مراحل الإنتاج المختلفة كما هو الحال فى صناعة تجميع السيارات والصناعات المغذية لها وتوزيع هذه وتلك بين البلاد المتخلفة والمتقدمة. وساعد على ذلك نشأة ظاهرة سلاسل السلع.

٨) شيوع مفهوم العولمة الاقتصادية، ومفهوم ليبرالية الاقتصاد، واقتصاد السوق وآلياته. وتراجع الفكر الإشتراكى، وهيمنة النظام الرأسمالى.

٩) نشأة هيئات دولية لتوجيه الاقتصاد العالمى إلى الرأسمالية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

١٠) شيوع سياسة حرية التجارة وتآكل دور دولة الرفاه.

١١) شيوع مقولة نهاية الجغرافيا End of Geography على غرار مقولة نهاية التاريخ End of History. أى التحرر من هيمنة وسطوة المكان عفواً الجغرافيا.

فكل هذه الأفكار الجديدة والمشاكل التى استجدت تتطلب من الجغرافيا الاقتصادية فكراً جديداً، ومناهج بحث جديدة، ومعالجات جديدة، ومفاهيم جديدة مثل الفضاء الإلكترونى والتجارة فيه وعبره، والوسط المحلى – العالمى.

وتأثرت الجغرافيا الاقتصادية بالاتجاهات الثلاثة الرئيسية التى شاعت عن علم الجغرافيا ككل وهى:

١. فى البداية كانت الجغرافيا هى دراسة علاقة الإنسان بالبيئة – Human Environment.
٢. وفى الفترة الثانية ركزت الجغرافيا على دراسة التباين المكانى Areal Differentiation.
٣. وفى المرحلة الثالثة أصبحت الجغرافيا تهتم بدراسة التنظيم المكانى Spatial Organization. وظل الاتجاه الأول للجغرافيا (علاقة الإنسان بالبيئة) سائداً حتى ثلاثينيات القرن ٢٠. أما مرحلة التباين المكانى فقد امتدت من ثلاثينيات القرن ٢٠ حتى أواخر خمسينياته. أما مرحلة التنظيم المكانى فقد امتدت منذ خمسينيات القرن ٢٠ حتى الوقت الحاضر.

١) علاقة الإنسان – بالبيئة:

تمنى رجال الاقتصاد على الجغرافيين الاقتصاديين أن يقوموا بتطبيق المبادئ العامة للنظرية الاقتصادية فى ضوء الإطار المكانى عفواً الجغرافى. واعتقد الجغرافيون فى ذلك الوقت بأن البيئة هى التى تتحكم فى سلوك الإنسان ومنه السلوك الاقتصادى ولذلك قرر هنتنجتن E. Huntington فى ١٩٢٤ أن بعض المناطق فى الكرة الأرضية مؤهلة للنمو والتقدم عن غيرها بسبب المناخ. وأن التقدم فى العالم المتخلف بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تعوقه الظروف المناخية القاسية. وكانت الجغرافيا الاقتصادية تقوم فى ذلك الوقت بدراسة أثر البيئة على النشاط الاقتصادى. وسيطر هذا الاتجاه الحتمى البيئى الجغرافى فى ذلك الوقت لأن النشاط الاقتصادى الذى كان سائداً هو القطاع الأولى (الزراعة والجمع والالتقاط والصيد والقنص وقطع الأشجار والرعى والتعدين) الذى يتأثر كثيراً بظروف البيئة الطبيعية. وساعد هذا الاتجاه الحتمى البيئ الاستعماريين على تبرير سلوكهم الاجتماعى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية برده إلى الظروف الطبيعية الصعبة خاصة المناخية القاسية التى أدت إلى انخفاض الإنتاجية بين السكان الوطنيين وتخلفهم. وأن الأمراض المنتشرة فى هذه الجهات والمناخ القاسى والأجناس الملونة كانت من المعوقات الكبرى أمام استيطان الجنس الأبيض فى هذه المناطق القاسية المناخ عفواً المدارية. ولا يمكن تجاهل دور الرجل الأبيض فى قهر سكان المناطق التى استعمروها مدارية وغير مدارية وعملوا على تخلف سكانها الاقتصادى – الاجتماعى فعمقوا بذلك من اثر البيئة القاسية عليهم.

ولما اتسعت مدارك الإنسان فى آخر هذه المرحلة حدث رد فعل للاتجاه الحتمى وساد بدلاً منه اتجاه الإمكانية والاختيارية. أى أن البيئة بها إمكانات كثيرة وأن الإنسان ينتقى منها ويختار ما يناسب إمكانياته وظروفه. وصارت الجغرافيا تركز على دراسة أثر الإنسان على البيئة وبالتالى أصبحت الجغرافيا الاقتصادية تدرس أثر الإنسان على النشاط الاقتصادى خاصة بعدما أحرزه الإنسان من تقدم علمى وتقنى وتقدم الإنتاج الثانوى الممثل فى الصناعات التحويلية.

ثم ظهر الاتجاه الاحتمالى. فهناك احتمال بأن تؤثر البيئة على الإنسان والعكس صحيح أيضاً بأن الإنسان يؤثر على البيئة. ولذا أصبحت الجغرافيا تدرس التأثير المتبادل بين الإنسان والبيئة. وصارت الجغرافيا الاقتصادية تدرس التأثير المتبادل بين البيئة والإنسان من ناحية والظاهرات والأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

٢) **التباين المكانى** Areal differentiation:

استنكر كثير من الجغرافيين الاتجاه البيئى الحتمى فى علمهم خاصة مع ربط ذلك بالجنس والسلالة والعرق (اتجاه التفرقة العنصرية). وشاعت فى الفترة ١٩٣٠-١٩٥٠ فكرة أن كل ظاهرة جغرافية فريدة فى حد ذاتها ومنقطعة النظير عن غيرها. ولذا فلا فائدة كبيرة ترجى من وراء صياغة نظريات فى الجغرافيا الاقتصادية يجرى تعميمها وتطبيقها على الظاهرات الاقتصادية. وتم التركيز فى تلك الفترة على التباين المكانى بين الأماكن المختلفة أكثر من التشابه بينها. وأسفرت فكرة الظاهرة الجغرافية المنقطعة النظير عن وصف مطول لإنتاج السلع والخدمات وتبادلها واستهلاكها. وركزت الكتب التى نشرت فى تلك الفترة إما على دراسة الإقليم أو الموضوع مع ذكر بيانات كثيرة عن واقع الظاهرات الجغرافية الاقتصادية وتشابهت هذه الكتب أحياناً مع نظيرتها عن الجغرافيا التجارية.

وأدى التركيز على فكرة التباين المكانى إلى انتعاش دراسة اقتصاديات الإقليم والتباين الإقليمى على حساب التكامل الإقليمى. وفى ستينيات القرن ٢٠ أتضح أن فكرة الظاهرة المنقطعة النظير عفى عليها الزمن وتجاوزها. فالظاهرات المختلفة بينها نقائض ونظائر (اختلاف وتشابه). وألح بعض الجغرافيين بأن تكون الجغرافيا الاقتصادية أكثر نظرية.

٣) **التنظيم المكانى** Spatial Organization:

سيطر اتجاه التنظيم المكانى على دراسة الجغرافيا فى ستينيات القرن ٢٠ وساعد هذا الجغرافيين على إعادة التفكير فى دراسة التوزيع الجغرافى والعلاقات المكانية للظاهرات. ويدور اتجاه التنظيم المكانى حول فكرة كيف ينظم الإنسان والأفراد والمجتمعات الحيز والمكان Space إشباعاً لحاجاتهم. ويتيح هذا الاتجاه إطاراً لتحليل قرارات توطين الأنشطة الاقتصادية المختلفة (طبعاً فى ضوء الخامات، والأسواق، والنقل)، والتركيب المكانى Spatial Structure (مثال ذلك أنماط استخدامات الأرض المختلفة وتوطن الصناعة). وتأثر اتجاه التنظيم المكانى بجهود الحكومات التى كانت تدعم البحوث الجغرافية خاصة فيما يتعلق بالتخطيط الاقتصادى – الاجتماعى العام الشامل للارتقاء والتقدم. كما تأثر هذا الاتجاه بالثورة الكمية Quantitative Revolution والأساليب الإحصائية التى جرى تطبيقها فى ميدان الجغرافيا عامة والجغرافيا الاقتصادية خاصة (الزراعة/ التعدين/ الصناعة/ التجارة/ النقل/ الخدمات).

نظريات توطن الأنشطة الاقتصادية:

تحاول نظريات التوطن تفسير القرارات الجغرافية والتكهن بها التى يتخذها أصحابها. والهدف الأساسى لنظريات التوطن هو تضمين البعد الجغرافى (المكانى) للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية. وبدأت هذه النظريات على يد فون ثيونن V. Thunen فى ١٨٢٦ الذى صاغ نظرية توطن المحاصيل الزراعية، وتلتها نظرية توطن الصناعة للأستاذ الفرد فيبر A. Weber فى عام ١٩٢٩، ثم نظرية كريستالر لتوطن الخدمات وتجارة التجزئة ١٩٣٣، ثم نظرية لوش Losch العامة لتوطن الأنشطة الاقتصادية ١٩٣٩، ثم نظرية هى E. Hay لتوطن التعدين ١٩٨٥.

وترتكز كل نظريات التوطن على فكرتين هما:

١. المنافسة الحرة الكاملة.
٢. وأن رجل الأعمال رجل عقلانى منطقى أى الإنسان الاقتصادى Economic Man الذى يسعى لتنظيم ربحه، وأنه ملم بتكلفة الإنتاج فى المواقع المختلفة البديلة الكثيرة. وهذا يتنافى طبعاً مع الرغبات الاجتماعية التى تتحكم فى توطين الأنشطة الاقتصادية فى بعض الأماكن لتحقيق أغراض اجتماعية مثلاً خفض معدلات البطالة.

ويستعين المنظرون بالنظريات لتفسير العلاقات المتداخلة والمترابطة بين الأماكن والأنشطة الاقتصادية المختلفة بهدف تعظيم الربح وتدنية تكلفة الإنتاج والنقل. كما تستعين نظريات التوطن بمفاهيم مجردة مثل المكان المجرد، والنظام المكانى الذى يتكون من حركة الناس والسلع.

ويهتم بعض الباحثين فى نظريات توطين الأنشطة الاقتصادية بعمليات اتخاذ القرارات ذات المغزى الجغرافى، المكانى التى يتخذها الأفراد والهيئات لتوطين الأنشطة الاقتصادية والخدمية. فالأمران: نظريات التوطن واتخاذ القرار مرتبطان ببعضهما. فدارس الجغرافيا الاقتصادية يهتم بدراسة كيفية وصول الفلاحين مثلاً لقراراتهم واتخاذها لزراعة محاصيل ما أو مركب محصولى معين. وفى هذا جدل كبير فأحياناً يكون اختيار موقع لنشاط إنتاجى جديد، أو لإعادة توطين واحد قديم هو مجرد موضع Site (مقر) لا يثير جدلاً أكثر منه موقع نموذجى أو حتى منطقى أو مرضى.

وتفترض نظريات التوطن تجانس المكان تضاريسياً Isotropic. وتوجد بين كل نظريات توطن الأنشطة الاقتصادية قواسم مشتركة عظمى هى أثر المسافة، ومصدر المورد والمادة الخام، والسوق، وتكلفة النقل.

وتعرضت نظريات التوطن لانتقادات حادة. وحدثت فى سبعينيات وثمانينيات القرن ٢٠ ثلاثة تحولات أساسية عن الاتجاه النظرى والنظريات فى الجغرافيا الاقتصادية هى:

١. انتقاد الجغرافيين السلوكيين لنظريات التوطن لارتكازها على أنماط مجردة لاستخدامات الأرض. وانتقادهم لكفاءة هذه النظريات على تفسير القرارات التى اتخذت لتوطين الأنشطة الاقتصادية والتراكيب المكانية لاستخدامات الأرض فى عالم الواقع والحقيقة. وأن رجال الاقتصاد أحلوا فكرة الحل المرضى مكان فكرة الرجل الاقتصادى. وفى ظل فكرة الحل المرضى فإن رجل الإنتاج يضحى بفكرة تعظيم الربح أملاً فى تحقيق أهداف أخرى.

٢. ظهور منهج الظاهرة ورفض فكرة أن العالم موضوعى ومنطقى، وأن الحياة تصبح لها معنى مع اعتبار الخبرات الشخصية للإنسان وحاجاته. وعلى سبيل المثال تفقد الموارد معناها بدون ربطها بحاجات الإنسان. ويركز منهج الظاهرة فى الجغرافيا على وجود علاقة بين الراصد والمرصود، وأن الدارس ينظر للمشكلة من وجهة النظر الذاتية. ويركز منهج الظاهرة على تكوين خريطة عقلية، وتقارن هذه الخريطة العقلية بين الآراء الشخصية مع التصورات الجماعية.

٣. زيادة انتقاد الجغرافيين الاقتصاديين الماركسيين لنظريات التوطن التقليدية على أساس أنها إستاتيكية وغير دينامية لأنها لم تضع التغيرات التى تطرأ عبر الزمن فى حسبانها. وأنها تزيد الأمر غموضاً وليس وضوحاً. وأنها نظريات ضيقة جداً لأنها تعتمد على أسس محدودة هى: المسافة، ومصدر المادة الخام، والسوق، وتكلفة النقل، وتتجاهل عوامل كثيرة مثل أثر الطاقة والمياه، والظروف الطبيعية (المساحة، التضرس، المناخ)، وسياسة الحكومة وتضعها جميعاً تحت بند الوفورات الخارجية. كما تتجاهل هذه النظريات الحقائق المادية التاريخية التى شكلت اللاندسكيب الاقتصادى. ولا تأخذ بالقيم Values إلى جانب الحسابات العلمية التى تعتمد عليها. ويرى الجغرافيون الماركسيون ضرورة إضافة متغير القيم Values، إلى جانب الحسابات العلمية التى تعتمد عليها الجغرافيا الاقتصادية، مثلاً العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والنمو الإقليمى المتوازن، وصيانة البيئة، والمحافظة على الموارد إلى نظريات توطن الأنشطة الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن الأخذ بمتغير القيم له تكاليفه ويؤثر على قرارات توطين الأنشطة الاقتصادية التى تتخذ متجاهله له.

٤. ولقد طرأت مستجدات كثيرة منذ نشأة نظريات التوطن فقد ازدادت حجوم المؤسسات الاقتصادية والخدمية كثيراً عن الماضى، وتنوعت شبكات النقل ووسائله، وتجهيزاته وكل ذلك لا تأخذ به نظريات توطن الأنشطة الاقتصادية. كما أن هذه النظريات نشأت فى ظل

النظام الرأسمالى وتعمل فى ضوء هذا النظام الذى لا يضع الاعتبار الاجتماعى فى حسبانه عند توطين الأنشطة الاقتصادية والخدمية. بينما تضع النظم المتركزة على فكرة العدالة الاجتماعية والنمو الإقليمى المتوازن الظروف الاجتماعية للشعب فى اعتبارها عند توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من الانتقادات السابقة الموجهة لنظريات التوطن إلا أنها مازالت توفر أساساً صالحاً يرتكز عليه المنهج النظرى لكنها تحتاج إلى تعديل فى ضوء المستجدات التى طرأت لتقدم تفسيراً صحيحاً للتوزيع الجغرافى للأنشطة الاقتصادية والخدمية. طبعاً إلى جانب النماذج والنظم، والاستقراء، والاستنباط مع العناية بالعملية المكانية Spatial Process، والتفاعل المكانى.

وترتبط العملية المكانية باتخاذ القرار. ويترتب على تنفيذ القرار إجراءات تعمل على تشكيل اللاندسكيب الاقتصادى فى المكان من خلال تجميع الخامات إلى موقع المصنع ثم توزيع المنتجات من المصنع إلى الأسواق الداخلية والخارجية.

ويتضمن التفاعل المكانى Spatial Interaction تدفق السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات بين الأماكن المختلفة. ويقل التفاعل بطول المسافة من مركز اتخاذ القرار. ويتأثر التفاعل المكانى بين الأماكن والأنشطة بأحجامها.

منظور النظام الاقتصادى Economic System:

ينادى البعض بإتباع منظور (منهج النظام) لزيادة فهم الخصائص الاقتصادية للنشاط الاقتصادى قيد البحث وعلاقته المكانية وتوزيعه الجغرافى. ومنهج النظام لا يتوافق بسهولة مع فكرة أن كل دولة، وكل إقليم، وكل منطقة محلية منقطعة النظير عن غيرها. وترتكز الدراسات الجغرافية على التشابه بين المناطق والأقاليم وتنسى التباين والاختلاف بينها. لكن الأمر فى الجغرافيا يتضمن تشابه وتباين (تماماً كما فى حالة المناخ).

ويمكن دراسة النظام الاقتصادى على أى مستوى مساحى: كبير أو متوسط أو صغير (العالم، قارة، دولة، منطقة فى قطر ما، مثال ذلك زراعة القمح وإنتاجه على هذه المستويات الثلاثة).

لكن ما هو النظام؟:

يتكون النظام الاقتصادى المكانى من عناصر مجزأة، ويقوم الباحث بتجميعها سوياً فى صورة نظام تتداخل عناصره مع بعضها، وتعتمد على بعضها، ومترابطة مع بعضها، وتتفاعل مع بعضها. ولا ينظر لتأدية جزء من النظام لوظيفته بمعزل عن وظائف غيره من الأجزاء.

والنظام الاقتصادى مكانى بطبعه بمعنيين:

١. أن عناصره مكانية (مرتبطة بأماكنها) أى جغرافية.
٢. وأن عناصره النظام لها ترتيبات وتنظيمات مكانية بالنسبة لبعضها. وعلى سبيل المثال كل دولة لها علاقتها الاقتصادية الداخلية، وعلاقتها الاقتصادية الخارجية تتفاعل مع بعضها بطريقة معينة لأسباب خاصة.

وأول خطوة على الباحث الذى يتبع منظور النظام فى دراسته أن يحدد بدقة عناصر النظام الاقتصادى، فالكهرباء نظام اقتصادى مكوناته هى:

١. محطات التوليد.
٢. خطوط النقل.
٣. محطات التحويل.
٤. المحولات وشبكات التوزيع.
٥. الأسواق.

وبالمثل البترول نظام يتكون من: (١) حقول الإنتاج. (٢) خطوط التجميع للخام عند الحقول ثم صهاريج التخزين. (٣) خطوط الأنابيب وموانى الشحن والناقلات. (٤) معامل التكرير ومزارع الخزانات ومصانع البتروكيماويات. (٥) خطوط أنابيب نقل المنتجات واللوارى والصنادل النهرية الناقلة. وشبكات توزيع المشتقات على المستهلكين.

وأى نظام دينامى وليس استاتيكياً ثابتاً، ويزيد وينقص حسب الظروف. وأى تغير فى جزء من النظام ينعكس على بقية عناصر النظام. فقد تدخل وحدات توليد كهرباء إضافية على النظام أو تتوقف عن التوليد لأسباب، أو قد تقام محطات تحويل بسعات إضافية كبيرة أو صغيرة وبالمثل بالنسبة للمحولات ولشبكات التوزيع فكل هذا يؤدى إلى إحداث تغير فى النظام الكهربى.

والأنظمة نوعان: منفتحة Open ومنغلقة Closed والنظام المنفتح هو الذى له علاقة بأنظمة أخرى فى البيئة والمكان وفى المجتمع أى يأخذ منها ويعطيها. أما النظام المغلق فهو الذى لا علاقة له بالأنظمة الأخرى الموجودة معه فى المكان والبيئة أى لا يأخذ منها ولا يعطيها. فصناعة السيارات نظام يتأثر بالأنظمة الأخرى مثل: صناعة المطاط والصناعات الهندسية والصناعات المعدنية واللدائن والتنجيد...؟

وقسم فالتر والرستين النظام الاقتصادى العالمى إلى قلب وأطراف. وعدل البعض هذا التقسيم إلى ٣ مجموعات: قلب – شبه أطراف – هوامش. وتحدث فى كل منها عمليات اقتصادية – اجتماعية – تقنية تجعل منها قلب أو أطراف أو شبه أطراف. وتتفاعل هذه المجموعات مع بعضها، وتعتمد على بعضها، وترتبط ببعضها بطريقة معينة. وأى خلل فى جزء من المنظومة ينعكس على كل أجزائها مثلاً نقص إنتاج البترول فى الخليج العربى يؤثر على دول المنطقة وعلى بلاد القلب والأطراف وشبه الأطراف.

وستركز الدراسة على التغيرات التى طرأت فى الفترة الأخيرة المعاصرة وآثارها على الجغرافيا الاقتصادية.

ويتميز محور الدراسة فى الجغرافيا الاقتصادية بوضوحه فهى تدرس: الإنتاج – التبادل – والاستهلاك. وتشهد الجغرافيا الاقتصادية فى الوقت الحاضر تغيرات فى إطارها النظرى (التعريف / المحتوى / المضمون / مناهج البحث والأهداف) فقد اتسع ميدان هذا العلم، وتزايدت قواعد البيانات المتاحة له، وظهرت تقنيات متطورة تستخدم فى معالجة موضوعاته، وفى رسم الخرائط والأشكال البيانية اللازمة. وهذا ما دعا البعض إلى الاعتقاد بأن هذا العلم يتعرض لأزمة فى الوقت الحاضر. إلا أن الأمر ليس بأزمة لأن كل هذه التغيرات لم تقطع العلم عن محوره الرئيسى. وترجع هذه الأزمة التى تعانى منها الجغرافيا الاقتصادية لسببين هما:

١) التغيرات العلمية والتقنية والاقتصادية التى يشهدها العالم حاليا.
٢) ما أطلق عليه البعض طور الثقافة / الحضارة Culture turn الذى تمر به الجغرافيا ككل فى الوقت الحاضر، وفى هذا الطور تركز الجغرافيا الاقتصادية فى تفسيراتها على العملية التى تشكل اللاند سكيب الاقتصادى وليس / على العامل، هذا بالرغم من عدم تجاهلها للعامل أيضاً. ويمكن إيجاز التغيرات التى يشهدها العالم حالياً وأثرت على الجغرافيا الاقتصادية فى ١٠ عشر نقاط هى :
   ١. تغير نظام الإنتاج.
   ٢. إعادة تقسيم العمل على المستويين: القومى والدولى.
   ٣. تنامى دور الشركات المتعددة الجنسيات.
   ٤. الثورات الأربع: العلمية، والتقنية، وثورة المعلومات، وثورة الاتصالات ومقولة نهاية الجغرافيا.
   ٥. العولمة الاقتصادية.
   ٦. الليبرالية الاقتصادية الجديدة وفكرة السوق العالمى.

٧. المؤسسات العالمية الضابطة لاقتصاد العالم وهى : الجات، وحرية التجارة، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى.
٨. انهيار جانب من الكتلة الاشتراكية ممثلا فى الاتحاد السوفيتى السابق وكتلته فى شرق أوروبا. وبالتالى تراجع دور النظرية الاشتراكية نسبياً فى العلوم الاجتماعية تبعاً لذلك.
٩. تزايد عدد التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى العالم.
١٠. التصنيع السريع لدول نمور شرق أسيا والبرازيل والمكسيك.

وستلقى الدراسة بضوء على كل من هذه العوامل وكيف أثر ذلك على الجغرافيا الاقتصادية.

تغير نظام الإنتاج :

يقترب مصطلح التنظيم الاقتصادى Economic Organization كثيراً من مفهوم طريقة الإنتاج Mode of Production أى الطريقة التى ينظم بها المجتمع إنتاجه وأنشطته الاقتصادية ليشكل بها حياته الاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهرت نظم إنتاج مختلفة على مر التاريخ لكن محاولة تتبعها أمر صعب، وحوله جدل كبير. ومن قراءة التاريخ الاقتصادى يمكن الاستدلال على خمسة نظم للإنتاج (أى أشكال للتنظيم الاقتصادى) هى :

١- النظام الاقتصادى المعاشى.
٢- النظام الاقتصادى العبودى أى القِنى.
٣- النظام الاقتصادى الاقطاعى.
٤- النظام الاقتصادى الرأسمالى.
٥- النظام الاقتصادى الإشتراكى.

ويمكن تقسيم كل من هذه النظم الخمسة إلى أقسام أصغر. وعلى سبيل المثال ينقسم النظام الرأسمالى إلى : نظام الرأسمالية التجارية (ميركنتلزم)، ونظام الرأسمالية الصناعية المتنافسة، ونظام الرأسمالية المتطورة.

وما يميز أى نظام اقتصادى عن غيره هو العلاقة بين عوامل الإنتاج الثلاثة وهى: الأرض، ورأس المال والعمل (المنظم مع العمل). وعلى سبيل المثال فى ظل النظام الرأسمالى، العامل لا يمتلك (أدوات الإنتاج) وإنما يبيع ويؤجر قدرته على العمل لأصحاب رأس المال. وكان لكل نظام من نظم الإنتاج السابقة تقنياته (أجهزة ومعدات، وطرق وأساليب، وخبرة وتنسيق)

وله مكوناته الاجتماعية (طبقات، نقابات، اتحادات عمال ..... عادات، تقاليد، علاقات، طريقة حياة....). وتجدر الإشارة إلى أن كلمة الأرض Land هنا تشمل ليس الأرض فقط وإنما أيضا التربة، والموارد الطبيعية. أما العمل فهو لا يتضمن فقط حجم قوة العمل بل أيضا المهارات والخبرات والانضباط، وثقافات العمال ونقاباتهم واتحاداتهم. بل ويضيف البعض المنظم للعمل، ولا يجعله عاملاً منفصلاً رابعاً للإنتاج. أما رأس المال فلا يشتمل على النقود فقط بل يتضمن كل ما أوجده الإنسان ليستخدمه فى الإنتاج مثل المعدات والمبانى (رأس المال الثابت).

ويؤدى التحول من نظام إنتاج إلى آخر إلى إحداث تغيرات مكانية (جغرافية) كبيرة. وهذا أحد أسباب التباين الاقتصادى الإقليمى فى العالم. ونظام الإنتاج فى المكان هو محصلة لعدة عوامل : اقتصادية واجتماعية وتقنية وسياسية وبيئية وعالمية متفاعلة مع بعضها. أى هو محصلة لعوامل عامة General، عوامل فريدة Unique خاصة بالمكان الذى يضمه.

تطور النظام الرأسمالى :

لقد تطور النظام الرأسمالى فى الدول المتقدمة عبر ٣ مراحل هى : الرأسمالية التجارية، والرأسمالية الصناعية المتنافسة، والرأسمالية المطورة. وكان لهذا التطور صداه على اللاندسكيب الاقتصادى فى كل العالم.

وبدأت الرأسمالية الصناعية المتنافسة فى انجلترا، وانتشرت إلى دول غرب أوربا وامريكا الشمالية فى الفترة ١٧٦٠– ١٨٩٠. وتميزت الرأسمالية الصناعية المتنافسة فى بداية عهدها بالمشروع الحر، وكثرة من المنظمين (أصحاب العمل) الصغار، ومشروع صغير الحجم، وعمال ومستهلكين كل يعمل لحاله، وحرية اقتصادية، وتمتع الأسواق بالمنافسة، مع أقل القيود من قبل الحكومة والسلطات المسئولة عن الجوانب الاقتصادية المختلفة. ودار نظام الإنتاج (الرأسمالية) فى ذلك الوقت حول الربح من الزراعة ومن الصناعات التحويلية الحديثة غير الحرفية، مع الاعتماد أساساً على قوة العمل وليس على الآلة والميكنة، والاستعمار السياسى لمستعمرات فيما وراء البحار تحصل منها قوى الاستعمار على موارد (غذاء، خامات)، وتحولها إلى سوق لبيع مصنوعاتها.

وفى نهاية عهد الرأسمالية الصناعية المتنافسة حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل المملكة المتحدة (انجلترا) كقوة صناعية أولى وقائدة فى العالم. وارتكزت رفاهية شعوب الدول الصناعية فى أوربا وأمريكا الشمالية على فكرة الإمبريالية التى تعنى سيطرة وهمينة الدولة الإمبريالية اقتصادياً وسياسياً على الدول الأخرى لضمان الحصول على الخامات والطاقة والمواد الغذائية لمصانع ولشعوب هذه الدول ولضمان الأسواق لبيع مصنوعاتها. وبدأ يحدث تغير فى التنظيم الصناعى وذلك بكبر حجم المشروع الصناعى ليتفوق على منافسيه الصغار، ولم يعد

المشروع الصناعى يقتصر على التسويق الداخلى : المحلى والإقليمى بل تخطى للخارج أى للسوق العالمى. فظهرت شركات الإنتاج الكبيرة الحجم. وأصبحت أسواق العمل أكثر تنظيماً. وبدأ التدخل الحكومى يأخذ دوره بقوة لتنسيق الشئون العامة فى المجتمع، وكان هذا هو عهد الرأسمالية المنظمة Organized Capitalism.

وتمثلت ديناميات الرأسمالية المنظمة فى تحقيق الربح الوفير من خلال نظام الإنتاج الفوردى Fordism نسبة إلى هنرى فورد صانع السيارات الأمريكى الشهير. وارتكز نظام الإنتاج الفوردى، عفوا الرأسمالية الصناعية المتنافسة المنظمة على ٨ محاور هى [١]:

١. **نظام الإنتاج الكبير** Mass Production لسلع نمطية موحدة المواصفات من خلال تجميع للمنتج وكبر حجم المصنع الذى كان صغيراً فى ظل الرأسمالية التجارية، وحدثت اندماجات بين الشركات وبعضها. وأسفر هذا الأمر عن نشأة عدد قليل من الشركات الضخمة سيطرت على الاقتصاد القومى فى عشرينيات القرن ٢٠. فكان ١% من الشركات يسيطر على ٣٠% من العمالة وعلى ٥٠% من الإنتاج فى أمريكا.
٢. **الإدارة العلمية** : أرتكز العمل على التقسيم المكثف للعمل، على خطوط التجميع، والإدارة العلمية للعمل وهى التى يطلق عليها التيلورية Taylorism. وتعنى أن رجال الإدارة هم المسئولون عن تخطيط العمل وضبطه. أما عمال الإنتاج فهم المسئولون عن الإنتاج ويسند لكل عامل عمل محدد، ويؤديه فى زمن محدد، والأجر محدد حسب مواصفات العمل. وزادت الكفاءة، وارتفعت الإنتاجية، وعظم الإنتاج، وانخفضت تكلفته.
٣. **الاستهلاك الكبير** Mass Consumption: لمساندة الإنتاج الكبير.
٤. **قوة عمل منظمة:** من خلال نقابات واتحادات عمال تدافع عن مصالح العمالة.
٥. **حملات دعاية وترويج** مكثفة عن السلع ومزاياها تشجيعاً للاستهلاك.
٦. **حكومات قوية نشطة** لإدارة شئون الاقتصاد القومى وتوفير البنية الأساسية.
٧. **تنسيق كامل** بين أصحاب العمل وممثلى العمال والحكومة.
٨. **رعاية الدولة للرفاهية** الاجتماعية لشعبها.

ولما وقعت الأزمة المالية العالمية (الانخفاض المالى العالمى ١٩٣٣/٢٩ World Depression اتسع دور التدخل الحكومى أكثر فأكثر لضمان العمالة الكاملة ولإدارة شئون الاقتصاد القومى، ولرعاية رفاهية المجتمع.

وفى بداية سبعينيات القرن ٢٠ بدأ نظام الإنتاج الفوردى المرتكز على الإنتاج الكبير لسلع نمطية بواسطة شركات كبيرة، والإدارة العلمية، والاستهلاك الكبير، وحملات الإعلان والدعاية المكثفة، والتنسيق بين أصحاب العمل، وممثلى العمال والحكومة يهزم نفسه بنفسه، وبدا منهكاً ومترهلاً واستنفد كل قواه لأسباب كثيرة منها تشبع الأسواق بكافة أنواع السلع. وأصبح من الصعب تحقيق أرباح ضخمة فى ظل النظام الفوردى للإنتاج الكبير والاستهلاك الكبير وتكلفة العمل المرتفعة. وزادت البطالة، ومعدلات التضخم والكساد. وفكرت شركات كثيرة فى أن تحقيقها لأرباح ضخمة يكمن فى خدمتها لأسواق متخصصة. وتطلب هذا التحول نظماً مرنة Flexible للإنتاج مما أسفر عن نشاة نظم الإنتاج المرنة، أو نظام التراكم المرن Flexible Accumulation (ويقصد بتراكم الاستثمار، الذى غالباً ما يقوم به القطاع الخاص وتوزيعه مكانياً وقطاعياً وبالتالى نشأة شكل معين لتنظيم الإنتاج، وتوزيع الدخل والاستهلاك، والسلع العامة والخدمات مع وضع الضوابط الرسمية الحكومية وغير الرسمية المنظمة لذلك عبر المكان والزمان)[٢].

أسباب تراجع نظام الإنتاج الفوردى :

اختلفت الآراء حول تحديد أسباب تراجع نظام الإنتاج الفوردى. فالبعض يعزو ذلك إلى قوة الطبقة العاملة واتحادات العمال مما حمل الإنتاج بنفقات عمل كبيرة أعجزته فى النهاية عن المنافسة مع تقليل أرباح الشركات. وجاء نظام الإنتاج المرن لتقليم أظافر الحركة العمالية واتحاداتها. وبالفعل أرسى نظام الإنتاج المرن علاقات عمل جديدة (عمل مؤقت غير دائم، عمل نصف الوقت، وعمل جزء من الوقت، العمل من المنزل، وعمالة أنثوية بأجور منخفضة). مع إعادة توطين بعض المصانع والمؤسسات فى بلاد الأطراف حيث العمالة غير منظمة، وفى المناطق المهمشة بدول القلب الرأسمالية حيث الأجور أخفض. فنظام الإنتاج المرن أدى إلى التقليل من قوة العمال واتحاداتهم إلى حد بعيد حيث أصبحت هناك مرونة فى الحصول على العمالة ومع الحاجة إليهم وفى علاقات العمل.

بينما يعزو البعض تراجع نظام الإنتاج الفوردى إلى التقدم التقنى الذى طرأ (الكمبيوتر، الربوت، الاتصال الإلكترونى فائق السرعة بأدواته المختلفة وتقدم وسائل النقل وثورة المعلومات). وأن التقدم التقنى الذى طرأ فتح الباب على مصراعيه امام إعادة صياغة علاقات العمل ونظم الإنتاج على أسس اجتماعية واقتصادية وجغرافية جديدة عما كان عليه الحال من قبل. بينما يعتقد البعض أن العالم أصبح أمام خط تقسيم صناعى جديد Industrial Divide. وهذا الخط الفاصل بين عهدين صناعيين مختلفين على غرار خط تقسيم المياه الذى يفصل بين الأحواض النهرية المختلفة. وأن نظام

الإنتاج المرن الجديد هو إعادة لإحياء فكرة المصنع الصغير الحجم الدينامى ولدور القطاع غير الرسمى فى اقتصاديات الدول حتى المتقدمة صناعياً منها.

ويقر فريق من المفكرين بالتغير الذى حدث لكنه لا يرى أن نظام الإنتاج المرن قد حل بالكامل محل نظام الإنتاج الفوردى بل يتعايشان سوياً حتى هذه اللحظة. تماماً مثل عدم قدرة نظام الإنتاج الفوردى فى القضاء على نظام الإنتاج الحرفى الذى كان قائماً قبله فتعايش معه. ولذلك يتعايش نظام الإنتاج الفوردى مع نظام الإنتاج المرن فى الوقت الحاضر. لكن نظام الإنتاج الفوردى يدخل تعديلات عليه ليكيف نفسه، ويعيد ترتيب أوضاعه مع المستجدات التى طرأت. فهو يستعين بالتقنيات الجديدة وتسريح العمال وبالتالى زيادة البطالة. مع إعادة توطين المصانع والمؤسسات فى بلاد الأطراف (حيث العمالة غير منظمة)، وفى المناطق المهمشة بدول القلب الرأسمالية استفادة من الميزة التوطينية المقارنة حيث تكاليف العمل أقل. ولذا فإن نظام الإنتاج المرن هو ضد العمال. وأن التركيز على المرونة فى تقنيات الإنتاج، ومرونة علاقات العمل هو أمر ذو طابع ايديولوجى.

ولذا يرى فريق من المفكرين أن العالم يعيش فى مرحلة انتقال Transition تجمع بين خليط من نظام الإنتاج الفوردى (الذى تحول للأخذ بالتقنية المرنة) فى بعض القطاعات وبعض الأقاليم مثل صناعة السيارات فى الولايات المتحدة وفى اليابان وكوريا الجنوبية، ونظم الإنتاج التقليدية كالتى فى سنغافورة وهنج كونج التى تعتمد على الناحية الحرفية Artisanal وأيضا على علاقات العمل الأسرية والأبوية الموجودة فى جنوب شرق آسيا، وأيضا على العمالة المهاجرة فى المدن كما فى مدن لوس انجلوس، ونيويورك ولندن، والتنسيق بين الأسواق، وزيادة التعاقد من الباطن، وتراجع نفوذ اتحادات العمال والحركات اليسارية نتيجة لسيادة علاقات العمل الأبوية كالموجودة فى جنوب شرق آسيا، وتعقد موضوع العمالة من ناحية النوع بعد تزايد العمالة الأنثوية وانتشارها جغرافياً.

وترجع هذه التغيرات إلى همينة رأس المال النقدى وزيادة أهميته فى أسواق الدول الرأسمالية، وزيادة قوة المؤسسات المالية ولإمكانية التنسيق فى سوق المال العالمى. فالمرونة الجغرافية (المكانية) والزمنية واضحة فى المال أكثر منها فى أى جانب آخر. وعلى الرغم من تراجع دور الدولة القومية إلا أنها ما زالت مسيطرة على حركة العمال، وتتدخل فى سوق المال وتدفقاته، مع زيادة تعرضها لأزمات مالية أمام الترتيبات المالية الدولية. وترجع المرونة فى الإنتاج وفى أسواق العمل، والاستهلاك إلى محاولة الرأسمالية إيجاد حلول مالية لأزمتها. وأن النظام المالى حقق استقلالية كبيرة عن الإنتاج المادى بطريقة غير مسبوقة فى تاريخ الرأسمالية مما يعرضها لمخاطر مالية غير مسبوقة أيضا على طول تاريخها.

وإزاء الأزمة التى تعرض لها نظام الإنتاج الفوردى Fordism فى دول القلب الرأسمالية المتقدمة فقد سلكت شركات الصناعة مسلكين للتغلب على هذه الأزمة. فأولاً قامت بعض الشركات بإعادة توطين عملها فى أقطار الهوامش متبعة نفس أسلوب الإنتاج الكبير الذى كانت تسير عليه شرط أن تكون ظروف العمل فى هذه الأقطار الهامشية (عمالة غير منظمة) تسمح بتحقيق أرباح كبيرة فيستمر نظام الإنتاج الكبير بفاعلية ويبقى صالحاً. وتلاقت رغبة هذه الشركات مع رغبة حكومات تلك الدول الهامشية التى كانت تسعى لتصنيع بلادها على أساس أن التصنيع هو حجر الأساس القوى فى النهضة الاقتصادية.

وأسفرت هاتان الرغبتان عن تصنيع سريع للجيل الأول من بلاد الأطراف، عفواً نمور شرق آسيا والبرازيل والمكسيك. أما المسلك الثانى فقد تمثل فى إقامة مصانع صغيرة الحجم متناثرة جغرافيا لإنتاج كميات صغيرة من المنتجات لسد حاجة الأسواق المتخصصة لتحقيق الأرباح الكبيرة مستعينة بالمستجدات التقنية التى طرأت مثل الكمبيوتر وبرامجه والربوت فهذه المستجدات التقنية أتاحت مرونة كبيرة للمصانع فيما تنتجه، وكيف تنتجه، ومتى تنتجه، وأين تنتجه ؟

وظهر نظام للإنتاج أطلق عليه البعض High Volume Production HVP وهو نظام يجمع بين نظام الإنتاج الفوردى الكبير، ونظام الإنتاج المرن بمعنى أن المصنع يقوم بإنتاج كميات صغيرة من المنتجات للأسواق المتخصصة لكن مكونات هذه المنتجات وأجزائها أنتجتها مصانع أخرى وفق أسلوب الإنتاج الكبير أما المصنع الذى يقوم بتجميعها فى صورة سلعة نهائية فهو يتبع نظام الإنتاج المرن.

ويرى البعض أن الحكم بوفاة نظام الإنتاج الفوردى سابق لأوانه، وأن النظامين : الفوردى والمرن يعيشان جنباً إلى جنب(٣).

وجرى تسمية الفترة ابتداء من سبعينيات القرن ٢٠ حتى اليوم باسم فترة نظم إنتاج ما بعد الفوردية Post Fordism أو الفوردية الجديدة New- Fordism أو الرأسمالية غير المنظمة Disorganized Capitalism أى أن العلاقة بين أصحاب العمل والحكومة وممثلى العمال أصبحت مختلفة عما كانت عليه فى المرحلة السابقة. وتبنت المصانع والشركات والمؤسسات أساليب وطرق جعلت الإنتاج أكثر مرونة فيما تنتجه ؟ ومتى تنتجه ؟ وكيف تنتجه ؟ وأين تنتجه ؟ مع زيادة ظاهرة التعاقد من الباطن. والاستفادة من أسواق العمل المختلفة، وإيجاد عمليات عمل تستخدم ساعات عمل مرنة مثل : العمل جزء من الوقت، والعمل المؤقت، والعمل من المنزل، وعمالة أرخص وأهدأ عن ذى قبل فيما يتعلق بحقوقها بدلاً من العمالة المنتظمة المستقرة طول الوقت.

وأمكن تحقيق المرونة فى الإنتاج نتيجة لتحسين تقنياته (ضبط خطوط الإنتاج الكترونيا، وميكنة المعدات والآلات والاستعانة بالروبوت Robot. كما أن استخدام الخامات المخلقة المركبة Man Made وسع من إمكانات التوطن لكثير من الصناعات نظراً لأن الخامات هى عامل إنتاج قاهر. فالاستعاضة عن الخامات الطبيعية بخامات مخلقة مركبة تغلبت على مشكلة الخامات الطبيعية وأثرها فى عمليات توطين الإنتاج. وحدثت مرونة فى توطين مراحل إنتاج السلع كل مرحلة فى المنطقة التى تناسبها (وجود الخام، أو العمالة الرخيصة) مع تجميع الأجزاء فى شكل سلعة نهائية بجوار السوق. إذ يمكن توطين صناعة مكونات سلعة ما فى ١٢ موقعاً ثم تجميعها فى صورة سلعة فى الموقع ١٣ بفضل تقدم النقل وسرعته وخفض تكلفته الأمر الذى مكن من التغلب على مشكلة المسافة.

نظم الإنتاج المرنة Flexible Production Systems :

لقد حدث تغير كبير فى نظم الإنتاج التى تتبعها كثير من الصناعات. فقد تم الانتقال من نظام الإنتاج الفوردى إلى نظام الانتاج ما بعد الفوردى (الفوردية الجديدة New Fordism) .

ويطلق على نظام الإنتاج فيما بعد الفوردية (فترة الرأسمالية غير المنظمة Disorganized Capitalism ومصطلح النظام المرن Flexible. فنظام الإنتاج الفوردى الذى كان يرتكز على قاعدة الإنتاج الكبير لسلع نمطية، والاستهلاك الكبير لها قد طرأ عليه تعديل بجعل الإنتاج، والتوزيع والتسويق أكثر مرونة. فالمرونة فى أشكال الإنتاج تعنى أن رجل الصناعة يستطيع أن يتحول من مستوى إنتاج إلى آخر، ومن عملية إنتاجية إلى أخرى، ومن منتج ما إلى غيره بسرعة وكفاءة مع اختصار الزمن اللازم لإنتاج السلعة وعلى سبيل المثال كان يلزم فى عام ١٩١٣ مدة ١٢.٥ ساعة لتجميع سيارة بينما لا يستغرق ذلك فى الوقت الحاضر سوى ٩٣ دقيقة أو أقل. وكان تغيير الدوكو (الدهان) يستغرق ١٢ ساعة فى مصنع سيارات أمريكى أصبح يستغرق ٣ دقائق فى مصنع سيارات يابانى.(٤)

ولا تقتصر هذه المرونة فقط على العمل داخل المصنع أو المؤسسة بل أيضا تمتد إلى ما بين المصانع والمؤسسات وبعضها. وتحققت المرونة فى داخل المصنع الواحد أو المؤسسة باستخدام التكنولوجيات الجديدة. فالآلة التى يضبطها الكمبيوتر تستطيع أن تنتج منتجات متنوعة وذلك بإعادة برمجتها، ولا تستغرق إعادة البرمجة وقتاً طويلاً حتى يبدأ المنتج الجديد. كما أن مراحل الإنتاج المختلفة (أحيانا متوطنة فى مواقع مختلفة) يمكن زيادة الترابط والتنسيق بينها من خلال برامج كمبيوتر Computer – Aided Design (CAD) وبرنامج Computer Aided Manufacturing (CAM). ويمكن الاستعانة بنظام معلومات مرتكزة على الكمبيوتر (كمبيوترى)

لمتابعة مبيعات التجزئة ومتابعة أوامر التوريد بالجملة، وبذلك يتمكن المنتج من خفض تكاليف مخزون الخامات، والقطع والمكونات من خلال نظام إنتاج كميات صغيرة، وتوزيعها فوراً. فالجمع بين نظم المعلومات المضبوطة كمبيوتريا، وبرامج التصنيع المضبوطة بالكمبيوتر (CAD/CAM) أتاحت للمصانع مرونة كافية للوفاء بحاجات الطلب المتخصصة من بعض السلع، ومن ثم أصبح من السهل الوفاء بحاجات وطلبات الأسواق المتناثرة جغرافياً مما يتيح وفورات حجم فى الإنتاج. وتعتمد هذه المرونة فى الإنتاج على طرق عمل جديدة، وعلى تقنيات جديدة (أنظر الجدول التالى) ولهذه المرونة وجهان هما :

١. زيادة المرونة فى استخدام العمالة بالمصنع. بمعنى أن العامل الواحد يستطيع أن يؤدى عدة أعمال متنوعة. فالعامل اليدوى يستطيع أن يعمل على خط الإنتاج الآلى عندما يطلب منه ذلك.
٢. زيادة المرونة فى حجم العمالة ونوعيتها بالمصنع فهناك عمالة لمواجهة الطوارئ فى الإنتاج Overtime وعمالة جزء الوقت Part-time ، والعمالة المؤقتة Temporary سواء لمدة قصيرة أو طويلة نسبياً بدلاً من نظام العمالة الدائمة المستقرة المستمرة طول الوقت.

أما المرونة بين المصانع والمؤسسات وبعضها فى ظل ما بعد الفوردية فهى الاعتماد فى بعض الوظائف على الخارج (من خارجها) Externalization بطرق مختلفة. ففى الأعمال الإدارية والفنية يمكن الاستعانة بمستشارين واخصائيين (من خارج المصنع أو المؤسسة) عن طريق المشاركة مع مصانع او مؤسسات أخرى للحصول على تراخيص بإنتاج سلعة أو بالحصول على تكنولوجيا معينة، أو بالتحالف الاستراتيجى Strategic alliances مع الآخرين بما فى ذلك إجراء أبحاث تطوير وتنمية مشتركة. ويعد التحالف الاستراتيجى أحد العوامل التى تساعد فى تحقيق العولمة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال كان هناك فى ١٩٩٦ حوالى ٢٤٤ تحالف استراتيجى بين الشركات الكبرى لصناعة السيارات للمشاركة فى أعمال البحث والتطوير. وعلى سبيل المثال تحالفت شركة سيارات البيجو الفرنسية مع ٢٢ شركة أجنبية لصناعة السيارات منها شركة صناعة السيارات فى الصين الوطنية (فرموزة)، ومع شركة فيات الإيطالية لإنتاج سيارة نقل A commercial Van .

مقارنة بين عملية الإنتاج وعملية العمل
فى كل من نظام الإنتاج الفوردى ونظام الإنتاج المرن[٥]

النظام الفوردى	النظام المرن
(أ) عمليــة الإنتــاج :	
– إنتاج كبير لمنتجات متجانسة.	– إنتاج كميات (وجبة) صغيرة.
– متشابهة (متماثلة)	– إنتاج كمية صغيرة مرنة من كل منتج من عدة منتجات متنوعة.
– مخزون كبير من الخامات والمنتجات المعيبة.	– لا مخزون.
– اختبار لنوعية المنتجات بعد إنتاجها (لاستبعاد الوحدات التى بها عيوب (بعد إنتاجها).	– اختبار نوعية المنتجات وهو جزء من عملية الإنتاج) : أى أثناء إنتاجها (استبعاد الوحدات المعيبة فورا قبل استكمال إنتاجها).
– وضع وحدات الإنتاج المعيبة فى المخزن	– استبعاد فورى للاجزاء المعيبة.
– ضياع وقت طويل بين كل وجبة إنتاج وأخرى وأثناء استبعاد الوحدات المعيبة، اختناقات أثناء الإنتاج ... إلى آخره	– تقصير الوقت الضائع
– الإنتاج حسب الموارد المتاحة	– الإنتاج حسب الطلب
– تكامل رأسى (وفى بعض الحالات تكامل أفقى).	– شبه تكامل رأسى / تعاقد من الباطن.
– خفض تكلفة الإنتاج من خلال ضبط الأجور.	– تحقيق تكامل فى التخطيط بعيد المدى.
(ب) العمـــــل :	
– إسناد عمل واحد للعامل الواحد.	– يقوم العامل الواحد بعدة أعمال.
– أجر محدد حسب مواصفات العمل الذى يقوم به العامل.	– أجر متفاوض عليه (نظام حوافز تصنيع)
– درجة عالية من التخصص فى العمل.	– إزالة الفواصل بين الأعمال التى تؤدى.
– لا تدريب أثناء العمل (أو تدريب قليل)	– تدريب طويل المدى أثناء العمل.
– تنظيم رأسى للعمل.	– تنظيم أفقى للعمل.
– لا خبرات تعليمية.	– اكتساب خبرات تعليمية أثناء العمل.
– المسئولية فردية لكل عامل من قوة العمل.	– المسئولية جماعية.
– لا ضمان للعمل.	– ضمان العمل للعمالة المحورية (مدى الحياة). لكن لا ضمان لعمل العمالة المؤقتة / ظروف عمل متدنية لها وزيادة الأنشطة غير الرسمية.

تابــع الجدول

النظام الفوردى	النظام المرن
جـ – المكـان والحيـز	
تخصص مكانى وظيفى (مناطق متخصصة فى إنتاج معين). – تقسيم مكانى (جغرافى للعمل). – تجانس الأسواق الإقليمية (أسواق مكانية متناثرة للعمل). – إنتاج مكونات وأجزاء على مستوى العالم، وتعاقد من الباطن.	– تجمع منشآت الإنتاج للاستفادة من وفورات التجمع وليس التخصص الإنتاجى. – تكامل مكانى بين المنشآت. – تنوع سوق العمل (تفتت سوق العمل فى المكان). – اقتراب المنشآت من التكامل الرأسى، ومؤسسات شبه متكاملة.
د– الدولـــة	
– تنظم بصرامة. – مساومات جماعية. – رفاهية اجتماعية (دولة الرفاة). – استقرار دولى من خلال اتفاقات جانبية. – مركزية القرارات. – توفير الدعم (من الدولة والمدينة). – تتدخل فى الأسواق بطريق غير مباشر (من خلال سياسات للدخل والتسعير). – سياسات قومية وإقليمية. – المؤسسات تمول أعمال البحث والتطوير وجهود الإبداع الصناعى.	– إلغاء القيود القديمة، ووضع قيود جديدة. – المرونة. – فردية المساومة على العمل. – تخصيصية المطالب الجماعية وتأمين اجتماعى. – عدم استقرار دولى. – وتوترات جيوبولتيكية. – لا مركزية وزيادة المنافسة بين كل من الأقاليم والمدن. – التنظيم على مستوى الدولة والمدينة. – تدخل مباشر للدولة فى الأسواق من خلال تدابير. – سياسات إقليمية. – الدولة تمول أعمال البحث والتطوير وتقود عمليات الإبداع والابتكار.
هـ– الايديولوجيـا	
– استهلاك كبير للسلع الاستهلاكية المعمرة، ومجتمع الاستهلاك. – التحديث والحداثة. – اصلاح كلى وهيكلى.	– فردية الاستهلاك. – ما بعد الحداثة. – الخصوصية والتكيف. – الفردية، مجتمع المنظرة.

وهذه التحالفات الاستراتيجية بين المصانع والمؤسسات وبعضها أصبحت أحد مظاهر الجغرافيا الاقتصادية المعولمة Global Economic Geography وتسعى هذه التحالفات الاستراتيجية إلى خفض تكاليف الإنتاج وتقليل المخاطر التى تحيط بالمشاريع التى تستثمر ملايين الدولارات كما تؤدى التحالفات الاستراتيجية إلى :

١. تمكن الشركات المتعددة الجنسية من توثيق روابطها مع الشركات المحلية (الداخلية) فى دولة أخرى لضمان الحصول على أسواق خارجية.
٢. يساعد التحالف الاستراتيجي على تبادل المعلومات والتقنيات بتكاليف رخيصة لتحسين المنتجات ولزيادة كفاءة الإنتاج.
٣. خفض تكاليف تنمية اى منتج.
٤. توزيع تكلفة البحث عن الأسواق على عدد أكبر من المشاركين.

صناعة الملابس الجاهزة كمثال للتغير الذى حدث فى نظام الإنتاج :

تعد صناعة الملابس الجاهزة مثالاً طيباً لتأثر الجغرافية الاقتصادية المحلية باستجابة هذه الصناعة للعولمة. فقد نشأت صناعة الملابس الجاهزة بالمناطق المتربولتانية فى دول القلب فى القرن ١٩ فى صورة مصانع صغيرة الحجم تعتمد على عمالة رخيصة مهاجرة وغير مهاجرة. وفى منتصف القرن ٢٠ بدأت هذه الصناعة خطوات تحديثها مثل كثير من الصناعات الأخرى فظهرت فيها المصانع الكبيرة الحجم التى تتبع أسلوب الإنتاج الكبير متشجعة فى ذلك بالاستهلاك الكبير، مع تنظيم مكانى للسوق القومى بينها. وقد طرا تغير على توطن صناعة الملابس الجاهزة فى الولايات المتحدة فقد كانت متوطنة فى ورش صغيرة فى مدينة نيويورك فتحولت إلى مصانع كبيرة الحجم حديثة فى مدن الجنوب الصغيرة حيث العمالة رخيصة، كما أنها لم تكن منظمة أى لا نقابات ولا اتحادات تدافع عن مصالحها فضلاً عن أنها كانت عمالة ملونة.

ولما بدأ الاقتصاد العالمى يتجه نحو العولمة أصبحت بلاد فى شبه الأطراف، وفى الهوامش هى المواطن الأنسب لصناعة الملابس الجاهزة لأن هذه المواطن الجديدة تتيح الفرصة لخفض تكلفة الإنتاج لتدنى أجور عمالها عما فى دول القلب.

ولذا تحولت الولايات المتحدة إلى استيراد الملابس الجاهزة من الخارج. ففى ١٩٦٠ كانت نسبة ٧% من الملابس المباعة فى السوق الأمريكى مستوردة، وقفزت هذه النسبة إلى النصف فى ١٩٨٠ (أى خلال ٢٠ عاماً فقط). وجرى توحيد لأذواق المستهلكين حول العالم ومن ثم

شاعت ملابس الفسح، جينز Poloshirts, T Shirts إلى آخره. وأصبح فى الإمكان انتاجها بتكلفة رخيصة بواسطة عمالة الإناث فى المناطق المتروبولتانية بدول الهوامش والأطراف. ففى منطقة صناعة الملابس الجاهزة بمدينة تورنتو كندا يتقاضى العامل الماهر فى صناعة الملابس الجاهزة ٣٥٠ دولار/أسبوع مقابل ٣٣ ساعة عمل أسبوعياً. بينما يتقاضى نظيره فى هنج كنج ٢٥٠ دولار/أسبوع مقابل ٦٠ ساعة عمل أسبوعياً، وفى أندونيسيا ٥٠ دولاراً/أسبوع مقابل ٦٠ ساعة عمل أسبوعياً. ويبلغ الربح على الملابس الجاهزة المستوردة من اندونيسيا ٢٠٠-٣٠٠ مرة قدر ثمن استيرادها بينما الربح على المصنوعة داخلياً فى أمريكا ٧٠%. فالبنات القرويات فى اندونيسيا يحضرن من الريف للعمل فى مصانع الملابس الجاهزة بالمدن، وعمرهن ١٢ سنة، ويبدأن العمل ٨ صباحاً حتى ١١ مساء. وتنام كل ٨ بنات فى حجرة واحدة ضيقة، عفوا ظلم اجتماعى.

وأدت عولمة الإنتاج إلى إيجاد سلاسل سلع معقدة Commodity Chains فكثير من كبرى شركات الملابس الجاهزة، على سبيل المثال شركة لز LIZ تصنع منتجاتها من خلال اتفاقات وترتيبات مع منتجين خارجيين (تعاقد من الباطن) (فى حالة شركة لز ٣٠٠ منتج منتشرين فى دول العالم المختلفة بشرط ألا تزيد حصة أى شركة موردة لها عن ٤-٥% من كل ما تنتجه الشركة الكبرى من الباطن. ولذا تعد صناعة الملابس الجاهزة من أكثر الصناعات عولمة فى الوقت الحاضر. ولشركة كليبورنى Claiborne ٤٠ مورداً للملابس الجاهزة لها منتشرين فى ٤٠ دولة خارجية منها : البرازيل، الصين، كوستاريكا، هنج كنج، المجر، ايطاليا، الفلبين، البرتغال، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند، تركيا ويوغسلافيا.

ويلاحظ أن سلاسل السلع فى صناعة الملابس الجاهزة متغيرة باستمرار Volatile بمعنى تغير وانتقال مواقع الموردين والإنتاج والتجميع لأنها تبحث عن المواقع التى تنخفض فيها تكلفة الإنتاج عن غيرها.

وبالمثل تقوم شركة كلارك البريطانية للأحذية بالتعاقد من الباطن مع صناع فى فيتنام والبرتغال وغيرها من دول الأطراف المتخلفة وشبه الأطراف خفضاً لتكاليف الإنتاج وتعظيماً لأرباح الشركة الأم فى عهد ما بعد الفوردية.

وتتلخص الطريقة الماكرة فى تعاقد شركات دول القلب مع مصنعين فى بلاد الأطراف لتصنيع المنتجات الذين يتولون هم تسويقها فى بلادهم وفى كل أقطار العالم استنزافاً هذه المرة للموارد البشرية بدلاً من الموارد الطبيعية فى الدول المتخلفة فكأن العمالة فى العالم المتخلف أصبحت بمثابة عمال التراحيل فى مصر.

فكأن سلاسل السلع Commodity Chains هى استعمار جديد فالاستعمار القديم كان ينهب الموارد الطبيعية من المستعمرات، وسلاسل السلع تنهب الموارد البشرية للبلاد المتخلفة الفقيرة. هدف ثابت ووسائل متغيرة حسب الظروف. استكراد الدول المتقدمة للمتخلفة.

وعلى الرغم من أن الملابس الجاهزة التى يرتديها الناس فى الدول المتقدمة يمكن صناعتها فى بلاد الأطراف لانخفاض الأجور وذلك بالاتفاق بين الشركة الأم فى الدولة المتقدمة ومصانع بلاد الأطراف حيث الأجور منخفضة، إلا أن الملابس الغالية لها جغرافية إنتاج مختلفة عن جغرافية الإنتاج للملابس الجاهزة منخفضة القيمة.

فملابس الموضة للسيدات وملابسهن الداخلية Lingerie، والملابس الفاخرة للأطفال، وبدل الرجال مرتبطة كثيراً بالموضة وتغيراتها، وتتطلب تشطيباً جيداً راقياً، واتصالا مستمراً بين المنتجين والمشترين. ولذا تتوطن صناعة هذه الأنواع من الملابس الجاهزة الفاخرة فى المناطق المتربولتانية بدول القلب المتقدمة مثل باريس، روما، لندن، شتوجارت، ميلانو، نيويورك، ولوس انجلوس حيث تتركز العمالة المهاجرة الوافدة، وحيث يقطن مصممو الأزياء فى هذه المحلات العمرانية. وتستفيد كثيراً مصانع الملابس الجاهزة الراقية من وجود هذه العمالة المهاجرة وغيرها، ومن مصممى الأزياء المقيمين هناك فتقوم هذه المصانع بتصنيع كميات صغيرة منها، وترسل بها إلى محلات بيع الملابس الجاهزة الراقية المنتشرة فى دول العالم المختلفة لتسويقها لشرائح معينة من المستهلكين. مرة أخرى تستحوذ الدول المتقدمة على المنتجات الراقية ذات الأجور الأعلى، والقيمة المضافة الأكبر. بينما تترك للبلاد المتخلفة تصنيع السلع الرخيصة اعتماداً على عمالة الأجور المنخفضة وذات القيمة المضافة الأقل. أى تقسيم دولى للعمل على مستوى الصناعة الواحدة.

ولذا تتسم صناعة الملابس الجاهزة بتميز واضح حسب نوعية السلعة المصنوعة، وقيمتها، وتكلفتها ومكان انتاجها، وكميات إنتاجها، وحتى محلات تسويقها. فهناك الملابس الجاهزة العادية التى تسوق للفقراء. فمحلات بيع الملابس الجاهزة الفاخرة، وذات الماركات العالمية ذائعة الصيت التى تبيع لشريحة الأغنياء فى سوق الولايات المتحدة تحصل على حاجتها من الملابس الفاخرة بكميات صغيرة من مصانع متوطنة بالمناطق المتروبولتانية بدول القلب مثل ايطاليا، فرنسا، اليابان، وانجلترا، وهى التى تجنى القيمة المضافة العالية. بينما محلات التجزئة التى تبيع ملابس جاهزة متوسطة النوعية فتحصل على حاجتها من بلاد شبه الأطراف بشرق أسيا والبرتغال ويوغسلافيا وشرق أوروبا. أما محلات التجزئة التى تبيع الملابس الجاهزة العادية لجماهير الشعب فتحصل على حاجتها من البلاد المتخلفة حيث التكاليف منخفضة، وصناع متوسطى المهارة. أما المحلات التى تبيع الملابس الجاهزة العادية وتعطى خصماً كبيراً عليها

فتحصل على بضاعتها من موردين فى دول الهوامش مثل مصر، بنجلاديش، تركيا، وجمهورية دومنكان.

اتفاقية الكويز Qualified Industrial Zone (QIZ) :

كان يمكن لمصر أن تصدر ملابس جاهزة إلى أمريكا من خلال التعاقد من الباطن مع الشركات الأمريكية. لكن أمريكا أصرت على فتح الاقتصاد المصرى للسيطرة الإسرائيلية من خلال اتفاقية الكويز QIZ التى تنص على أن الملابس الجاهزة المصدرة من مصر لأمريكا يجب أن تضم ١١.٧% من قيمتها سلعا إسرائيلية. والمرجفون والعوالم فى المدينة جاهزون لتبرير كل ما هو غير مشروع وسئ السمعة.

تفسير المرونة فى داخل المؤسسة :

يمكن تفسير المرونة التى حدثت فى التنظيم الاقتصادى بطريقتين مختلفتين هما:

(١) التفسير الأول هو التخصص المرن Flexible Specialization :

وهذا الاتجاه يرى أن نظم الإنتاج المرنة ستكون دائمة وإيجابية. فالتقنيات الجديدة فتحت الباب أمام تراجع المؤسسات والمصانع الكبيرة الحجم المتكاملة، مع نمو نظام إنتاج يرتكز على أساس تجمع عدد كبير من المصانع الصغيرة الحجم فى منطقة ما كما فى وسط وشمال شرق ايطاليا (حالة منطقة الأحذية والمنتجات الجلدية) فى منطقة تسكانيا. وقدم الفرد مارشال نموذجاً ١٩٢٠ لمنطقة صناعية تضم مصانع صغيرة الحجم، وتوطن الصناعات المتخصصة فى مناطق معينة، ويؤكد هذا الوضع على سوق عمالة متخصصة ووفورات خارجية نتيجة للتقارب الجغرافى بين المصانع التى تعمل فى صناعة واحدة. وتوفر المدخلات والخدمات المتخصصة اللازمة لهذه الصناعة فى المنطقة التى تتجمع مصانعها فيها (وفورات تجمع وليس وفورات حجم). وأصبحت وفورات التجمع بمثابة المحرك الأساسى فى التنظيم الاقتصادى (بعد الفوردى). بدلاً من وفورات الحجم التى كانت (الحجم الكبير للمصنع) تميز الإنتاج الفوردى. ومن الشروط اللازمة لإقامة منطقة صناعية ناجحة: الثقة والإخلاص والمشاركة والتعاون بأمانة بين المصانع الصغيرة الحجم المكونة للمنطقة. لكن هذه الصفات لم تكن موجودة فى نموذج المنطقة الصناعية القديمة التى اقترحها مارشال ١٩٢٠.

١. فكأن الظروف الاجتماعية مهمة لبيئة إنتاج المصانع الصغيرة الحجم.
٢. القرب من مراكز الإبداع والابتكار.
٣. المعاونة والمساعدة من الحكومات المحلية.

٤. الوئام بين العمال وإدارة المصانع وكلها متطلبات أساسية لتشغيل منطقة صناعية بكفاءة ونجاح فى إنتاج مرن. فمسألة إنشاء وتوطين وتشغيل منطقة صناعية لها جانب اجتماعى كبير.

وينطبق مصطلح نظام التراكم المرن Flexible Accumulation على مناطق صناعية جديدة مثل وادى السيليكون فى كاليفورنيا/الولايات المتحدة، منطقة فى إلى Ile لإنتاج التليفونات فى فرنسا ومنطقة تسكانيا فى ايطاليا، ومنطقة بنجلور فى الهند. فموجة التنظيم الاقتصادى الجغرافى الجديدة (مناطق صناعية صغيرة المصانع مرتكزة على وفورات تجمع وليس وفورات حجم) ينطبق عليها مفهوم التراكم المرن. وهناك اعتقاد بأن الصناعة تميل للتركز الجغرافى فى الوقت الحاضر اعتماداً على وفورات تجمع وليس وفورات تخصص إقليمى على أساس أن المصانع الصغيرة الحجم هى التى تشكل العمود الفقرى للتجمع الجغرافى الصناعى لقدرتها على توفير السلع المطلوبة للأسواق المتغيرة بسرعة عندما تتاح لها فرصة المشاركة فى المعلومات وفى علاقات العمل والعلاقات المتداخلة بين الصناعة.

ويتعرض الرأى السابق بخصوص المصانع الصغيرة الحجم وتجمعها جغرافياً فى مناطق معينة وقدرتها على الوفاء بحاجة الأسواق إلى انتقاد على أساس أنه يتجاهل الأهمية المستمرة للمصانع الكبيرة الحجم، ويبالغ فى مسألة النمو الداخلى أو الظروف المحلية بالنسبة للأسواق العالمية وتقسيم العمل الدولى. وأن المصانع الكبيرة الحجم مازالت قادرة على تدعيم نمو المناطق الصناعية إذا طورت إطارها التقنى. وهذا الرأى الأخير يثير قضية تقسيم الإنتاج بين الإنتاج الكبير الحجم (مصانع كبيرة الحجم) والانتاج المرن المعتمد على مصانع صغيرة الحجم، بل ويضيف نظام الانتاج فى المنزل Systems home. وتأتى نظم الإنتاج المنزلية ضمن نظام الإنتاج المرن لأنها تتم على أساس حجمى صغير وأنها ترتبط بعلاقات مختلفة مع المنتجين الآخرين وترتكز على الاستعانة بالتقنيات الحديثة.

ويفسر البعض نظام الإنتاج الذى ظهر مؤخراً بأنه استجابة لأزمة نظام التراكم الرأسمالى التى حدثت فى بعض القطاعات الصناعية فقط أكثر منها طريقة جديدة عامة للإنتاج. وأن تراجع معدلات الأرباح فى سبعينيات القرن ٢٠ دفعت إلى بعثرة الإنتاج ونشره جغرافياً للتغلب على آثار قوة العمالة (لقوة تأثير اتحادات العمال) بتخفيض فاتورة (تكلفة) العمل التى كانت قد زادت فى ظل النظام الفوردى. وان المصانع الصغيرة الحجم التى نشأت تعمل لحساب المصانع الكبيرة الحجم من خلال التعاقد بينهما. وكل ما فى الأمر أن المصانع الكبيرة الحجم تسعى لتفادى تأثير اتحاد العمال. وأن المصانع الكبيرة الحجم تحولت إلى استخدام كثير من طرق

المصانع الصغيرة الحجم المتجمعة فى مناطق صناعية. ودخلت بعض المصانع الكبيرة الحجم فى تحالفات استراتيجية حتى مع منافسيها لإنتاج أجزاء ومكونات وقطع (مثال ذلك شركات سيارات GM/ تويوتا).

- مع ملاحظة أن المصانع الصغيرة الحجم ليست محصنة ضد المؤثرات العالمية والمنافسات الدولية التى أثرت على المصانع الكبيرة الحجم فى عهد الفوردية.
- وأن المصانع الصغيرة الحجم فى مناطق ايطاليا الصناعية الجديدة تتعرض لمنافسة حادة فى الوقت الحاضر من أندادها فى كوريا الجنوبية والبرازيل.
- وحتى منطقة الصناعات عالية التكنولوجيا فى وادى السيليكون / كاليفورنيا/ أمريكا تتعرض لأزمة حالية لأنها كانت تعتمد على الانفاق العسكرى الأمريكى زمن الحرب الباردة. أما وقد انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وانخفض الانفاق العسكرى الأمريكى لذا فإن مناطق الصناعات عالية التكنولوجيا ستتأثر بصورة بالغة.
- وما زالت المصانع الكبيرة الحجم التى كانت متوطنة فى شمال شرق الولايات المتحدة تنقل انتاجها للخارج (أى تمارسه فى مصانع كبيرة الحجم اجنبية تقع خارج الولايات المتحدة) أو تستثمر فى الميكنة وما زالت الأساليب الفوردية متبعة فى إنتاج كثير من الصناعات التحويلية.

(٢) تعميق التقسيم المكانى (الجغرافى) للعمل على المستويين القومى والعالمى :

العمل هو أحد العناصر الرئيسية الثلاثة للإنتاج (الأرض/ رأس المال/ والعمل) ويمكن تقسيم العمل، عفوا العمال اجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً (مكانيا): فالتقسيم الاجتماعى للعمل يتضمن تقسيم العمال إلى ذكور وإناث، وعلى حسب فئات العمر (صغار، متوسطى، كبار السن)، وعلى حسب الحالة الزواجية (أعزب، متزوج، أرمل، مطلق)، وعلى حسب الحالة التعليمية (متعلم وغير متعلم)، وعلى حسب المؤهلات العلمية الحاصل عليها وعلى حسب الديانة، وعلى حسب المهارة (مهرة، انصاف مهرة، عاديون)، وعلى حسب الطبقة، طبقة العمال، وطبقة أصحاب العمل. وعلى حسب طبيعة العمل الذى يؤديه العامل. فهناك عمال الإنتاج الذين يعملون على خطوط الإنتاج، وفى مجال الصيانة والإصلاح (أصحاب الياقات الزرقاء Blue Collar)، ورجال الإدارة بمستوياتها المختلفة، والمحاسبين، ثم الفنيون الذى يضعون استراتيجيات الإنتاج وخططه ويشرفون على تنفيذها. ورجال الإدارة والحساب والفنين هم اصحاب الياقات البيضاء White Collar.

كما يمكن تقسيم العمال حسب النشاط الاقتصادى الذى يقومون به إلى عمالة نشاط أولى وعمالة القطاع الثانوى وعمالة الخدمات) وقد يصنف عمال النشاط الاقتصادى حسب العملية التى يقوم بها هؤلاء فهناك عمال صناعة الغزل، وعمال النسيج، وعمال الطباعة والتجهيز وعمال تفصيل الملابس. ويلاحظ أن تقسيم العمل ليس بلا نهاية إذ يندر وجود العامل الفرد الذى يعمل لحسابه الخاص مثلا فى صناعة الأحذية وتغلب على العمل الصناعى صفة الجماعية.

أما التقسيم المكانى للعمل فهو التقسيم الجغرافى له حيث يعمل عمال فى نشاط معين وأن ذلك على مستوى قومى : أو إقليمى، أو عالمى التقسيم المكانى، عفوا الجغرافى، للعمل هو أحد العوامل الأساسية التى أدت إلى تباين الأنشطة الاقتصادية جغرافياً أى من مكان لآخر. ويعد التقسيم الاجتماعى والاقتصادى والمكانى للعمل أحد الأركان الرئيسية فى دراسة الجغرافية الاقتصادية. ويتميز تقسيم العمل بعدم ثباته وإنما بدينا ميته بسبب المستجدات التى تطرأ على الساحة.

وتضخمت المصانع بعد تحولها للإنتاج الكبير فى ظل النظام الفوردى اعتماداً على الآلات التى تديرها القوى المحركة أضف إلى ذلك أن بعض المصانع كانت متكاملة رأسيا لجمعها بين كل مراحل الإنتاج فى مكان واحد مثال ذلك مصنع فورد للسيارات كان متكاملاً رأسيا من عمل الصلب حتى إنتاج السيارة وفى القرن ١٩ وصل طول مصنع غزل ونسيج إلى ١.٦ كم. وكان مصنع للحديد والصلب فى الصين يضم ٢٠٠ ألف عامل. ومن أمثلة هذه المصانع الضخمة المتكاملة رأسيا فى مصر مجمع غزل ونسيج مصر العامرية الذى يضم وحدات للغزل، وأخرى للنسيج، وأخرى للصباغة، والتجهيز فضلاً عن وحدات لتفصيل الملابس. وكذلك مجمع الحديد والصلب فى التبين/حلوان.

وأدت التطورات الاقتصادية التى مرت بالعالم إلى إحداث تغيير فى التقسيم المكانى (الجغرافى) للعمل. فتقسيم العمل فى داخل المؤسسة، وبين المؤسسات وبعضها، وبين الأماكن المختلفة ليس بثابت إنما هو يستجيب للتطورات التاريخية والتركيبية التى تعيش فى ظلها المؤسسات. ففى العهد الفوردى سيطرت فكرة الاقتصاديات القومية. وارتكز تقسيم العمل على الاقتصاد القومى ككل أو على التقسيم الإقليمى للعمل فى داخل الدولة الواحدة ذات الاقتصاد القومى وذلك اعتماداً على التوزيع الجغرافى للموارد الطبيعية، والأسواق، والعمالة، واستفادة من وفورات الحجم، ووفورات التجمع، واقتصاديات التوطن. وكان الإنتاج، والمصنع، والمؤسسة، والصناعة عبارة عن ظاهرة قومية تدور حول الأسواق القومية والصناعات القومية. مع نشأة

تقسيم اجتماعى قومى للعمل (الطبقات). وعلى الرغم من أن رأس المال والعمل والتقنية كانت تصدر وتستورد فى ذلك الوقت إلا أنها كانت تخضع لقيود قومية وضعتها الحكومات القومية.

وعكست الجغرافيا الداخلية للاقتصاد القومى (مثلا الاقتصاد البريطانى) وضع الدولة فى التقسيم الدولى للعمل. فقد طورت انجلترا خلال ثلاثينيات القرن ٢٠ مجموعة من الصناعات تفوقت فى صادراتها مثل تعدين الفحم، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة بناء السفن. وكان تصدير انجلترا لمنتجات هذه الصناعات يعكس ويوضح وضع هذه الدولة فى التقسيم الدولى للعمل. وتأثرت انماط التجارة البريطانية بالاستثمارات فى هذه الصناعات القائدة ذات العائد الكبير على استثماراتها وتوطنت جميع مراحل كل من هذه الصناعات فى منطقة جغرافية واحدة. وارتكز التطور الصناعى فى الدول الأخرى على المصانع الكبيرة الحجم والإنتاج الكبير والتجارة الخارجية فى منتجاتها اعتماداً على الميزة المقارنة.

بينما تخصصت مستعمرة الملايو فى زراعة المطاط الطبيعى وتصديره، وسيلان فى زراعة الشاى ومستعمرة ساحل الذهب (غانة) فى زراعة الكاكاو وتصديره.

أما التقسيم الدولى الجديد للعمل فيعنى إعادة التقسيم المكانى للعمل فبدلاً من أن يكون على مستوى قومى يصبح تقسيماً للعمل على مستوى دولى ووفقاً لنظم التسويق نتيجة للتقدم الذى طرأ على وسائل النقل والمواصلات الإلكترونية الرقمية. إذ تستطيع المصانع والشركات والمؤسسات نشر مراحل انتاجها ونشاطها فى أماكن مختلفة مع الاحتفاظ بإدارة مركزية فى الدول المتقدمة اعتماداً على تقدم السفر بالطائرات وعلى تقدم الاتصالات الإلكترونية الرقمية : الكمبيوتر – الإنترنت – الألياف الضوئية – البريد الإلكترونى والتليفون المحمول. فهناك إمكانية فى الوقت الحاضر للانتشار والتباعد الجغرافى بين مراحل العمل مع المحافظة على تفاعل كثيف وارتباط وثيق بين هذه المراحل فى الأماكن الجغرافية المختلفة من خلال تقدم وسائل النقل والاتصالات الإلكترونية الرقمية.

فالمؤسسات والشركات والمصانع تبقى إدارتها مركزية فى نيويورك، زيورخ، وهامبورج، بينما يتم توطن مصانع ومراحل الإنتاج المختلفة فى أماكن مناسبة حيث العمالة غير منظمة (أجور منخفضة) ساعات عمل أطول، لا نقابات ولا اتحادات للدفاع عن مصالحها، أو بجوار أسواق إقليمية لتسويق منتجاتها.

ويشجع السوق فى الوقت الحاضر على إنتاج ملايين السلع المختلفة لتوزيعها فيه وقد تأتى هذه السلع من خلال نظم إنتاج بسيطة أو معقدة. وقد يمر إنتاج السلعة فى عدة مراحل حتى يتم استكمال إنتاجها. وقد تتكون السلعة النهائية من مئات بل آلاف الأجزاء والمكونات (السيارة مثلا).

وقد يصعب جمع كل مراحل الإنتاج، وعمل كل مكونات السلعة وأجزائها فى مكان واحد وتحت سقف واحد ومن ثم كانت ضرورة تقسيم العمل جغرافياً وتعميق ذلك[٦].

وفى ظل التقسيم الدولى الجديد للعمل لم يعد الإنتاج والاستثمار ينظمان على أساس الاقتصاديات القومية بل على أساس عالمى فى ظل العولمة وفى عهد ما بعد الفوردية. فعملية الإنتاج فى صناعة السيارات والأجهزة الإلكترونية لا تنظم على أساس قومى بل على أساس عالمى. إذ يمكن الحصول على مكوناتها من موردين فى دول مختلفة وتجميعها فى صورة سلع نهائية فى عدة دول أخرى. فالمكونات والقطع والأجزاء الكثيرة التى تدخل فى إنتاج السلع النهائية لم يعد لها جنسية. ومن الصعب التمييز الواضح بين السيارات اليابانية والسيارات الأمريكية فشركات السيارات الأمريكية تستورد مكوناتها من اليابان.

ويعتقد البعض أن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحاول فى الوقت الحاضر إيجاد جغرافية اقتصادية جديدة معولمة ووفقاً لتصور هذه الشركات. فهذه الشركات تسعى لترسيخ تقسيم دولى جديد للعمل يشبه تقسيم العمل الموجود فى داخلها نفسها. وتقوم هذه الشركات بتقسيم العمل فى داخلها على أساس الفصل الوظيفى Functional Separation بين : الإدارة / أنشطة الأبحاث فى الأقاليم المتروبولتانية الرئيسية بحيث تكون كل من الوظيفتين فى موقع مختلف عن الأخرى. وتوظيف العمالة الماهرة فى المناطق الصناعية القديمة، والعمالة غير الماهرة فى المناطق والأقاليم الهامشية استفادة من الأجور المنخفضة والعمالة غير المنظمة هناك (لا نقابات عمالية تجمعها لتدافع عن مصالحها).

وهناك صورة أخرى من تقسيم العمل فى داخل هذه الشركات. حيث يتم الفصل بين : موظفى الإدارة وأنشطة البحث والعمالة الماهرة حيث تكون هذه فى الأقاليم الصناعية بالدول المتقدمة. أما العمالة غير الماهرة فتكون فى الجهات الهامشية والأطراف بالعالم المتخلف.

فهذه الشركات تقوم بتقسيم العمل على أساس أن تكون الاعمال المهمة والتخطيط ومسألة اتخاذ القرارات والأعمال ذات المهارة العالية وذات الأجور المرتفعة فى مدن رئيسية قليلة بالدول المتقدمة حيث المقار الرئيسية لهذه الشركات فى لندن، ونيويورك، زيورخ، وهامبورج وطوكيو وتحيط بها مجموعة من العواصم الإقليمية التى تعمل فيها فروع لهذه الشركات فى الدول المتقدمة. أما بقية العالم فهو للأنشطة الأدنى مرتبة والأجور الأقل التى تمارسها فروع هذه الشركات فى العالم الخارجى بعيداً عن المقار الرئيسية الموجودة فى الدول المتقدمة. بمعنى أن الأعمال المهمة واتخاذ القرارات ورسم السياسات تكون فى البلاد المتقدمة للحصول على الأجور والدخول الأعلى. أما الأعمال والأنشطة الروتينية الدنيا ذات الأجور والدخول الأقل تكون من نصيب بلاد الأطراف المتخلفة فى العالم الثالث. مثلاً استخراج الخامات والمواد الأولية فى بلاد

الأطراف فى جنوب العالم. أما التصنيع والبحث والتطوير فتكون فى بلاد القلب المتقدمة طبعاً مع الفارق فى الأجور والدخول. وإن كان لابد من حصول بلاد الأطراف على نشاط صناعى فتكون الصناعات كثيفة العمالة (المنسوجات والأجهزة الكهربائية، والصناعات الملوثة للبيئة كالأسمنت). بينما يكون للبلاد المتقدمة الصناعات عالية التكنولوجيا وكثيفة المعرفة العلمية لتظل الفجوة بين الأقطار المتقدمة والمتخلفة كما هى بل وتوسيعها إن أمكن وليس تضييقها. وبعبارة أخرى فإن الأنشطة الاقتصادية المختلفة للشركات متعددة الجنسية ومراحل إنتاجها تتم فى مواقع مختلفة على مستوى العالم كله مع هيراركية الاجور والدخول والتطور.

تغيير جغرافية الإنتاج وتقسيم العمل الدولى الجديد :

أدت التغيرات التى طرأت على ظروف الإنتاج إلى تسهيل انتقال النشاط الصناعى من دول القلب المتقدمة إلى بلاد الأطراف المتخلفة. وبالتالى نشأة تقسيم دولى جديد للعمل انتشرت بمقتضاه الأعمال الصناعية الأقل مهارة إلى العالم المتخلف مع بقاء أنشطة البحث والتطوير وأعمال المهارة العالية الأخرى فى العالم الأول المتقدم. وحدث الشئ نفسه فى داخل العالم المتقدم إذ انتقلت الأنشطة الأقل مهارة إلى مناطق الهوامش والاطراف والمدن الصغيرة الإقليمية الأقل تقدماً وحيث الجهات الريفية التى انتقلت إليها موجات من فروع المصانع لتتوطن فيها اعتماداً على العمالة الأنثوية الموجودة هناك بأجور أقل.

ويقف خلف انتقال النشاط الصناعى إلى بلاد الأطراف والهوامش بالعالم المتخلف، وإلى مناطق الهوامش والأطراف الموجودة فى العالم المتقدم عاملان هما :

١. تراجع الحاجة للمهارة فى عمليات العمل Deskilling of Labour Processes .
٢. والتطور الهائل فى وسائل النقل والاتصال. ويتعاون هذان العاملان فى إحداث التغير الذى وقع فى جغرافية الإنتاج الصناعى. فتقليل الحاجة للمهارة العمالية حرر أصحاب العمل من الحاجة للمهارات النادرة بسبب زيادة الميكنة، وبالتالى تفادى الأجور ونفقات العمل المرتفعة، وتحقيق وفورات كبيرة فى تكلفة العمل نتيجة لإعادة توطين المصانع والعمال بعيداً عن المناطق المتروبولتانية والصناعية التقليدية فى العالم الأول وتوطينها فى المدن الصغيرة ومناطق الأجور المنخفضة المنتشرة حول العالم. ففى هذه الجهات الهامشية العمالة غير منظمة (لا اتحادات ولا نقابات عمالية، ساعات العمل أطول، والأجور أقل، ومستويات المعيشة أخفض).

ولكى يتحقق إعادة توطين الأنشطة الصناعية والأعمال فى هذه المناطق النائية البعيدة كان لابد من تقدم وسائل النقل والاتصال. فقد حدث تقدم هائل فى النقل بالحاويات والشحن الجوى مع

انخفاض تكلفته، وتطورت وسائل الاتصال الإلكترونية فائقة السرعة التى ساعدت فى التنسيق بين الشركات فى مقارها الرئيسية وفروعها فى المناطق الهامشية النائية. ويمكن تفسير تصنيع الدول المتخلفة بسرعة (نمور شرق آسيا والبرازيل والمكسيك) فى ضوء هذين العاملين.

وأضرت الظروف السابقة بالحركة العمالية فى دول القلب المتقدمة فبدلاً من أن تدافع نقابات العمال عن زيادة أجورهم وحوافزهم هناك أصبحت تطلب عدم غلق المصانع هناك لتظل فرص العمل متاحة للعمال. ويتناقص عدد أعضاء نقابات العمال واتحاداتهم فى دول القلب المتقدمة فى الوقت الحاضر وذلك بسبب عولمة النشاط الصناعى. وكل هذه التغيرات كانت بسبب الرغبة فى خفض تكلفة الإنتاج لتعظيم الأرباح(٧).

وسبقت الإشارة إلى أن الاقتصاد العالمى المعاصر ينظم على أساس سلاسل السلع Commodity Chains التى تتوزع مراحلها على أساس عالمى وليس قومى. فسلاسل السلع تتضمن شبكات عمال – وإنتاج . فالإنتاج يبدأ حيث توجد الخامات وتنتهى مراحلها النهائية فى بلاد استهلاك السلعة. فإنتاج المطاط الطبيعى وتجهيزه بصورة أولية يكون فى ماليزيا واندونيسيا، بينما مرحلة تصنيعه النهائية تكون فى انجلترا وهولنده حيث المقار الرئيسية للشركات البريطانية والهولندية العاملة فى هذا الميدان. وتنتشر شبكات السلاسل السلعية فى الأقطار والقارات المختلفة لتربط بين مناطق إنتاج الخامات وجهات تصنيعها النهائى. وبين مناطق إنتاج المكونات والأجزاء والقطع، ومراكز تجميع السلع النهائية وأسواق توزيع هذه السلع النهائية اعتماداً على سهولة الاتصالات الإلكترونية وتقدم النقل بالطائرات. وتعد خطوط التجميع للسلع احد العوامل الرئيسية التى تشكل اللاندسكيب الاقتصادى حيث هى.

ولخطوط التجميع العالمية للسلع مزايا كثيرة منها :

١- أن خط التجميع المنظم على أساس عالمى الموحد المواصفات عالميا يتيح الاستفادة من وفورات الحجم.

٢- أنه يتيح الفرصة للاستفادة من ميزة التباين الجغرافى (المكانى) فى التكاليف. وعلى سبيل المثال فإن الأجور فى الصناعات الأساسية تتراوح بين ٢٥-٧٥ مرة نظيرتها فى الأقطار المتخلفة.

٣- يتيح خط التجميع العالمى الفرصة لإقامة مرحلة العمل الكثيف فى المناطق منخفضة الأجور، وتصنيع الخامات بصورة أولية بجوار مصادرها، وتجميع السلع النهائية بجوار كبرى أسواق استهلاكها.

٤- خط التجميع العالمى يعنى أن الشركة لم تعد تعتمد على مصدر واحد للحصول على المكونات والأجزاء والقطع بل يمكن أن تحصل عليها من مصادر مختلفة. وبالتالى تقليل

مخاطر الاضطراب فى الإنتاج بسبب القلاقل فى إحدى مناطق إنتاج المكون والجزء المعنى.

ومما يشجع على تنظيم خطوط إنتاج على مستوى عالمى إمكانية توفير رأس المال اللازم عبر الحدود السياسية بسهولة من خلال أسواق المال الرئيسية فى العالم (لندن، طوكيو، نيويورك) ومن البنوك الموجودة فى المناطق الحرة وفى المواقع المتقدمة الأمامية Off shore.

ويبالغ البعض فيقول أن الاقتصاد القومى لم يعد هو الحجر الوحيد الذى يبنى منه الاقتصاد العالمى. وأن نسبة كبيرة ومتزايدة من السلع الزراعية والصناعية والخدمات لم يعد إنتاجها وأسواقها قومية بل عالمية فى كل مكان أى ليست على مستوى قومى بل عالمى وواسعة الانتشار الجغرافى. وهذا التغير فى التقسيم الدولى الجديد للعمل سيكون له تأثير بالغ على التوزيع المكانى عفوا الجغرافى للأنشطة الاقتصادية سواء على مستوى العالم أو فى داخل الدولة. فعلى مستوى العالم ساهم هذا الوضع فى التصنيع السريع لدول نمور شرق أسيا والبرازيل والمكسيك (طبعاً ليس العامل الوحيد بل هناك عوامل أخرى كثيرة ساعدت على ذلك). كما أن هذا التغير أدى إلى حدوث استقطاب فى التوزيع الجغرافى للثروة والدخل. فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة كانت الفجوة بين أغنى ٢٠ دولة فى العالم وأفقر ٢٠ دولة فيه ١ : ٣٠ فى عام ١٩٦٠، واتسعت فى عام ١٩٩٠ لتصبح ١ : ٦٠ وحالياً ١ : ٨٠.

أما على المستوى القومى أى فى داخل الدولة الواحدة فإن التقسيم الدولى الجديد للعمل أدى إلى تحول العمالة فى دول القلب من الصناعة التحويلية إلى العمل فى الخدمات، وإلى إحداث تغيير كبير فى تراكيب الاقتصاديات الإقليمية بهذه الدول المتقدمة. ففى إنجلترا على سبيل المثال وقعت ٣ مناطق محلية ضحية لهذا التقسيم الدولى الجديد للعمل وتدهورت صناعتها العريقة ولم تنشأ مناطق جديدة لتحل محلها، وهذه المناطق هى :

١- المناطق الصناعية التى نشأت فى القرن ١٩ فى شمال انجلترا، وجنوب ويلز، ووسط اسكتلنده.
٢- مناطق داخل المدن مثال ذلك لندن، وفى داخل مناطق متروبولتانية أخرى التى يتركز فيها عدد كبير من العمال غير المهرة.
٣- مناطق النمو الصناعى التى نهضت فى خمسينيات وستينيات القرن ٢٠ (توطنت بها صناعة السيارات والهندسيات فى غرب وسط انجلترا West Midlands وفى شمال غرب انجلترا.

أما بالنسبة للدول النامية فقد أدى التقسيم الدولى الجديد للعمل NIDL إلى تصنيع سريع فى دول نمور شرق أسيا والبرازيل والمكسيك. كما تم نقل الصناعات كثيفة العمالة (تفصيل الملابس وتجميع الأجهزة الكهربائية، والصناعات الملوثة للبيئة (الأسمنت) إلى الدول المتخلفة. مع تخصص دول القلب فى الصناعات عالية التكنولوجيا وكثيفة المعرفة العلمية والخدمات المتطورة.

الشركات المتعددة الجنسية :

تعريف :

تأخذ الشركة المتعددة الجنسية شكلين : الشكل الأول هو الشائع فهى شركة تتبع لدولة ما، غالباً متقدمة، ولها فروع فى الدول الأخرى. أو قد تكون مشتركة فى شركات بالدول الأجنبية Multi National. الشكل الثانى : فهو أقل شيوعاً، وهى شركة متعددة الجنسيات Trans National تشترك فيها عدة دول متقدمة مثال ذلك شركة شل لإنتاج البترول هى فى الأصل شركة هولندية لكن للدول الأخرى المتقدمة مثل أمريكا وانجلترا وفرنسا وغيرها أسهم فيها. ولشركة شل فروع مستقلة فى بلاد البترول، أو قد تكون داخلة فى شركات مشتركة بالدول الأخرى، مثال ذلك شركة شل تبحث عن البترول والغاز الطبيعى فى مصر. وعندما تعثر عليه تقوم بتكوين شركة مشتركة مع هيئة البترول المصرية (حكومة مصر) لإنتاج البترول المكتشف واقتسام الإنتاج وفقاً للأسس المتفق عليها. وشركة كادبورى للحلويات والشيكولاته شركة بريطانية أنشأت لها فرعاً فى مصر قام ببناء مصنع كبير فى العاشر من رمضان ١٩٩٨، ويتم الإنتاج فيه وفقاً للمواصفات والمعونات الفنية التى تقدمها شركة كادبورى العالمية بانجلترا.

وقامت شركة وارنر لا مبرت الأمريكية بالإشتراك مع شركة بسكو مصر بإنشاء مصنع للحلويات واللبان " انكوجم" بالعامرية / الإسكندرية لإنتاج المادة اللادنة اللازمة لصناعة اللبان بأنواعه المختلفة وكذلك أصناف اللبان المتنوعة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسية ٩٢% منها مصدرها البلاد المتقدمة، و٨% لدول نامية.

أهمية نسبية :

أصبحت الشركات المتعددة الجنسية إحدى العلامات المميزة لنظام الإنتاج المرن الذى بدأ فى سبعينيات القرن ٢٠ (الرأسمالية غير المنظمة، الفوردية الجديدة، ما بعد الفوردية) وأصبحت

الشركات المتعددة الجنسية عاملاً رئيسياً فى ازدهار التجارة العالمية ونموها وانتعاش الاستثمارات الاجنبية المباشرة Direct foreign investment وغير المباشرة فى البلاد الأخرى. فهى المسئولة عن نسبة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى البلاد الأخرى منذ العقد الثامن من القرن ٢٠. وتسيطر على نسبة كبيرة من التجارة الدولية. وبلغ عددها فى منتصف العقد التاسع من القرن ٢٠ نحو ٤٥ ألف شركة. وتعمل غالبية هذه الشركات، ٦٠% منها فى الصناعة التحويلية، و ٣٧% منها تعمل فى مجال الخدمات، و ٣% فى القطاع الاولى. ويقع ٩٠% من مقار هذه الشركات فى الدول المتقدمة. وتمتلك بعضها رؤوس اموال وتكنولوجيا تفوق ما تملكه بعض الدول الصغيرة فى العالم. وتسيطر هذه الشركات على التقنيات المتطورة وتحتكرها لذا فقد أصبحت من مفاتيح التطور التقنى فى العالم. وتعمل الشركات المتعددة الجنسية على تطوير التقنية وتحتكرها لذا فقد أصبحت من مفاتيح التطور التقنى فى العالم. وتعمل الشركات المتعددة الجنسية على تدويل نظام الإنتاج الرأسمالى بانتشارها فى العالم المتخلف. لذا فالدور المباشر وغير المباشر لهذه الشركات يكمن فى توجيه السوق الدولية عن طريق تنميط اساليب الإنتاج وتقنياته فى العالم.

أسباب نشأة الشركات المتعددة الجنسية :

تباينت الأفكار حول الأسباب التى أدت إلى نشأة الشركات المتعددة الجنسية. وتدور هذه الأسباب حول مجموعة من عوامل الطرد فى بلادها، ومجموعة من عوامل الجذب فى الدول المستضيفة لها، تماماً مثل عوامل وأسباب هجرة السكان من مكان لآخر. ويمكن إيجاز هذه الأسباب على النحو الأتى :

١- تجوب الشركات المتعددة الجنسية الكرة الأرضية بحثا عن موقع إنتاج رخيص لكن كفء، ويضمن لها النجاح فى المنافسة وبالتالى تعظيم أرباحها.

٢- رغبة الشركات المتعددة فى الاستفادة من التباين المكانى فى ظروف العمل والإنتاج بين الدول أى الاستفادة من تكلفة العمل المنخفضة فى البلاد الأخرى، وبالتالى خفض تكلفة الإنتاج، ومن ثم تعظيم أرباح هذه الشركات. فالعمالة فى البلاد المتخلفة منخفضة الأجور، وهى عمالة غير منظمة أى لا نقابات ولا اتحادات عمالية تدافع عن مصالحها بخصوص ساعات العمل، والأجور، وبيئة العمل والمعاشات والتأمينات وغير ذلك. فالشركات المتعددة الجنسية تستفيد كثيراً من هذا الوضع الذى يعد استغلالاً واستنزافاً للموارد البشرية على غرار نهب الموارد الطبيعية الذى تمارسه هذه الشركات.

٣- تسعى هذه الشركات المتعددة الجنسية لحماية أسواق صادراتها من المنافسين المحتملين. فأنشأت لها فروعاً فى هذه الأسواق الخارجية. فالاقتراب من الأسواق الخارجية يؤدى إلى خفض تكلفة النقل، فضلا عن خفض تكلفة الإنتاج فتزيد الشركة المتعددة الجنسية من قدرتها التنافسية. وحتى لا يبتلع هذه الأسواق منتجون محليون أو خارجيون اجانب. كما أن هذا يفيد أيضا فى إعادة التصدير للسلع التى تنتجها من البلاد المتخلفة إلى الدولة الأم وإلى دول القلب الاخرى.

٤- تسعى هذه الشركات المتعددة الجنسية إلى تعزيز قدراتها على النمو بالاستيلاء على أسواق خارجية. فهى لا تسعى لتعظيم أرباحها فقط بل وللنمو أيضا. والشرط الأساسى للبقاء وللنمو فى سوق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة هو زيادة نصيب الشركة من السوق ليس فقط فى السوق القومى بل أيضا فى السوق الخارجية الدولية.

٥- رغبة الشركات المتعددة الجنسية فى الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية فى البلاد الأخرى.

٦- يخضع الاقتصاد للسياسة الحكومية. والشركات المتعددة الجنسية هى من أدوات السياسة الخارجية لدولها الأم. ولذا شجعت الدول الأم هذه الشركات للقيام باستثمارات فى الخارج بعيداً عن اوطانها الأصلية. وقدمت حكوماتها حوافز لتحقيق هذا الهدف (مثلاً تخفيضات ضريبية).

٧- وعددت الدراسات التى تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية عن الشركات المتعددة الجنسيات أسباب نشأتها ممثلة فى : التطور الاحتكارى، وحماية أسواق التصدير، وتنويع الإنتاج، والحوافز الحكومية لدولها وللبلاد المضيفة لها، والاحتكار التكنولوجى، والاستفادة من فروق تكلفة الإنتاج، وإمكانية تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالى زيادة القدرة التنافسية للشركة متعددة الجنسيات، والحاجة لتجنب الإجراءات الحكومية فى البلاد الأم، وتخطى الحواجز الجمركية لحماية أسواق التصدير، وفرصة لاستغلال فروق قائمة فى معدلات الفائدة على النشاط الذى تمارسه الشركة، وقلة أرباحها فى البلاد الأم، ولارتفاع فاتورة (تكلفة) العمل فى الدول المتقدمة، ولضمان الحصول على موارد طبيعية. ونجحت الشركات المتعددة الجنسية فى تفادى الإجراءات الحكومية وسطوة اتحادات العمال فى دول القلب [٨].

تناقضات :

توجد تناقضات بين الدول الأم لهذه الشركات والأقطار المستضيفة لها. فالدول الأم تسعى إلى تعزيز قدراتها التجارية والتصدير عن طريق هذه الشركات. بينما الدول المضيفة لها تسعى لحل مشكلة ميزان المدفوعات، وإيجاد فرص عمل جديدة، والتطوير التقنى، وإحلال الواردات المصنوعة. أى استبدالها بمنتجات وطنية من الداخل وليست مستوردة من الدول المتقدمة.

- هناك تناقض بين الشركات المتعددة الجنسية والدول المضيفة لها. فالدول المضيفة لها تسعى لحماية إنتاجها بينما ترغب الشركات فى حرية التجارة بإزالة القيود الكمية الجمركية.
- ويوجد تناقض بين الشركات المتعددة الجنسية الكبيرة والصغيرة الحجم فالاستثمار المباشر للشركات المتعددة الجنسية الكبيرة الحجم يحرم الشركات الصغيرة من التصدير للبلاد الخارجية.
- وهناك صراع بين الشركات المتعددة الجنسية الكبيرة الحجم على اقتسام الأسواق الخارجية.

جانب سياسى للشركات المتعددة الجنسيات :

هل الشركات عابرة القومية تمثل لاعباً مستقلاً فى الساحة الدولية ؟ ام أنها مجرد أداة فى يد حكوماتها ؟ ورفضت تقارير الأمم المتحدة الوصف لهذه الشركات فى الأدبيات الغربية بأنها مواطن عالمى. وعلى كل فهذه الشركات ذات قدرة سياسية لأنها تصل إلى متخذى القرار السياسى وأصحاب النفوذ بطريقة أو أخرى فى بلادها والأقطار المضيفة لها بالرشوة وغيرها. وتهدد الشركات المتعددة الجنسية الدول المضيفة بسحب استثماراتها وإعادة توطينها فى بلاد أخرى إذا لم ترضخ لشروطها[٩]. وتمثل الشركات أقوى تعبير عن التكتل الحاكم فى بلادها الأم. وعلى الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسية لا تسيطر على الأرض التى تمارس فيها أنشطتها عكس ما كان يفعل الاستعمار السياسى فى الماضى إلا أنها تعمل باستقلال تام عن الحكومات التى تدعى السيادة على الأرض التى تعمل فيها هذه الشركات. وتعجز الحكومات عن مقاومة أفعال هذه الشركات عابرة القومية، فهى كما يقولون قوة قاهرة لا تقاوم.

ونالت الشركات عابرة القومية قدراً كبيراً من الكراهية من الجماهير ووسائل الإعلام لأدوارها الخسيسة فى الإطاحة بانظمة الحكم المنتخبة ديموقراطياً فى أمريكا اللاتينية وبلاد أخرى، وتنصيب حكام ترضى عنهم الولايات المتحدة مثال ذلك ما فعلته شركة الفواكه المتحدة الأمريكية فى دول أمريكا الوسطى بين الحربين العالميتين: الاولى والثانية. وما قامت به الشركة الدولية للتليفون والتلغراف فى شيلى فى بداية سبعينيات القرن ٢٠، وما فعلته شركات البترول الأجنبية فى الدول العربية.

وهناك رأيان مختلفان بخصوص الشركات المتعددة الجنسية : الأول يرى أنها أداة من ادوات الاستغلال الرأسمالى نشأت لتعمل على بقاء شعوب الدول المتخلفة الفقيرة معتمدة على البلاد الغنية المتقدمة صناعياً وخاضعة لها. وان هذه الشركات تقوم باستنزاف موارد وثروات الأقطار النامية، وتحطيم نسيجها الاجتماعى. وتعمل لتعميق الفقر. وتجدر الإشارة إلى أن تدفقات الاستثمارات المباشرة التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية تم أساساً بين الثالوث المتقدم المتمثل فى الاتحاد الأوربى وأمريكا واليابان. اما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية إلى الدول المتخلفة فصغيرة بصفة عامة. وعلى سبيل المثال لم تنل البلاد المتخلفة التى تضم أكثر من ٧٥% من سكان العالم سوى ١٦% من الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات. والشركات المتعددة الجنسية تعمق باستثماراتها المباشرة اللامساواة الاجتماعية والجغرافية بين الشعوب والاماكن المختلفة بتركيز استثماراتها فى دول القلب باستثناء عدد قليل من الدول التى حققت تصنيعاً سريعاً فى النصف الثانى من القرن ٢٠ بشرق أسيا والبرازيل والمكسيك ويرجع هذا طبعاً لتباين الدول فى جاذبيتها لاستثمارات هذه الشركات.

أما الرأى الثانى فيرى ان هذه الشركات هى أداة من أدوات التنمية تعمل على جذب العلوم الحديثة والتقنية المتطورة، ورؤوس الأموال الكبيرة، والإدارة الماهرة إلى هذه الأقطار المتخلفة، وإزاحة غشاوة الجهل عن شعوبها. وإلا ظلت هذه البلاد خاضعة لظروف البيئة الجغرافية القاسية، ولنظم اجتماعية بالية، ولرئاسات وحكومات فاسدة طاغية.

ثورات: ثورة علمية، وثورة تقنية، وثورة معلومات، وثورة اتصالات إلكترونية:

شهد العالم فى النصف الثانى من القرن ٢٠ أربع ثورات هى : الثورة العلمية وثورة التقنية، وثورة المعلومات، وثورة المواصلات. وكان لهذه الثورات الأربع تأثير بالغ على الجغرافيا الاقتصادية لدرجة دفعت البعض إلى الاعتقاد بأن هذه الثورات حررت الإنسان من سطوة المكان وهيمنته أى من سطوة الجغرافيا وهيمنتها، ومن ثم شاعت مقولة نهاية الجغرافيا End of Geography على غرار مقولة نهاية التاريخ End of History.

أ) الثورة العلمية :

يعد التقدم العلمى والتقنى محركاً للارتقاء الاقتصادى. فامتلاك العلم الجيد المتطور والتكنولوجيا المتقدمة لا يقل عن امتلاك المزارع والمناجم والمصانع فى الوقت الحاضر. ولذلك يدور صراع بين الدول على امتلاك العلم المتطور الحديث والتقنية الراقية. واضح ذلك من

محاولة الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية : انجلترا، وفرنسا، والمانيا من منع كوريا الشمالية وإيران من امتلاك العلم القمى، عفوا النووى وتقنيته، ومن قبل مع باكستان ومن محاولة أمريكا تعقب شبكة العالم النووى الباكستانى عبدالقدير خان وتفكيكها وتصفيتها. فهذا علم حرام على المسلمين وحلال لغيرهم. والعلم أمر نظرى والتكنولوجيا هى التطبيق العملى لثمرات العلم فى ميدان الإنتاج وتبادله واستهلاكه. فالثورة العلمية والتكنولوجية تؤدى إلى إنتاج منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وزيادة الإنتاج من الأنشطة الاقتصادية القائمة، وتحسين وتطوير تبادل السلع والخدمات واستهلاكها. وأصدق الأمثلة على ذلك المنتجات المخلفة المركبة Man made مثل الألياف الصناعية والمطاط الصناعى التى يخلقها الإنسان بطرق كيماوية فى المعمل والمصنع من مواد وفضلات لا نهائية لتنافس نظائرها الطبيعية وتؤثر على انتاجها وعلى أسعارها فى الأسواق. وقد استطاع الإنسان أن يقيم صناعات كثيفة العلم والمعرفة على غرار الصناعات كثيفة العمالة والصناعات كثيفة رأس المال التى أنشأها الإنسان من قبل. وكانت العناصر المعروفة فى الماضى ٣٠ عنصراً وقفزت بالعلم فى الوقت الحاضر إلى ١١٢ عنصراً والثورة فى علم الكيمياء ستفتح أفاقاً لإنتاج منتجات جديدة كثيرة مخلقة مركبة مثل اللدائن (البلاستيك) بدلا من المواد الطبيعية القليلة.

وبالعلم الراقى والتكنولوجيا المتطورة سيستطيع الإنسان استغلال الخامات المعدنية منخفضة الرتبة التى كانت فى حكم العدم لأن الأحوال العلمية والتقنية والاقتصادية (الطلب والأسعار) لم تكن تسمح باستغلالها. فالعلم القديم والتقنية القديمة كانت تسمح باستغلال الحديد الخام لو كانت نسبته فى الصخر ٣٠%. أما العلم المعاصر والتقنية القائمة تسمح باستغلال الحديد الخام لو انخفضت نسبته إلى ما يتراوح بين ٢٠-٢٥% شرط أن يكون الاحتياطى ضخماً ليعوض التكاليف والاستثمارات المنفقة فى استغلاله. وكانت الطرق الطبيعية القديمة تسمح باستغلال ٣٠% من بترول البئر فقط، أما الطرق المحسنة والطرق المتطورة فتسمح باستخراج ٦٠% من بترول البئر. وكل الثروات المعدنية تستغل منها فى البداية النوعيات الممتازة، ومع التطور العلمى والتقنى يستطيع الإنسان استغلال الخامات المنخفضة الرتبة.

وتضم البحار والمحيطات كميات هائلة من الثروات المعدنية سواء فى مياهها أو فى يابسها المغمور إلا أن أنواعها ، كمياتها، واحتياطياتها، توزيعاتها الجغرافية ما زالت البيانات عنها محدودة لكن تتزايد المعلومات والبيانات عنها باطراد خاصة الأنواع التى ستصبح لها جدوى اقتصادية فى المستقبل. وتنتشر على قيعان البحار والمحيطات عقد المنجنيز، النيكل، النحاس، الكوبالت، والكبريتات. ومن المعادن الأخرى : الذهب، البلاتين، القصدير، الروتيل،

الألمنيت، التيتانيوم، الحديد، الزركون، التنجستن، الكروم، المونازيت، والمغنيسيوم، ودع عنك الأملاح والمواد الغذائية.

ويعد البترول والغاز الطبيعى من أهم المعادن التى تستخرج من اليابس المغمور بمياه البحار والمحيطات خاصة بالأرصفة القارية بل ومن المياه العميقة.

مثال ذلك الحقل المصرى الجديد للغاز الطبيعى المكتشف فى المياه العميقة بالبحر المتوسط، على عمق ١٨٠٠ متر أمام ساحل بحيرة ادكو وعلى بعد ١٧٠ كم من الساحل. وسيزداد استغلال ثروات البحار والمحيطات كلما تقدمت تقنيات البحر وعلوم الجيولوجيا، وعلم البحار والمحيطات، (الأوقنوغرافيا) وعلوم البيولوجيا، وصناعة السفن، والنقل البحرى ليتمكن الإنسان من استغلال ثروات البحار والمحيطات خاصة من المياه العميقة.

ودع عنك تحلية مياه البحار والمحيطات كما هو الحال على سواحل شبه الجزيرة العربية الصحراوية او غيرها. والجهود الجارية لاستغلال الطاقة الشمسية فى تحلية مياه البحار والمحيطات بتكلفة رخيصة لرى الصحارى الحارة الجافة فى كل العالم خاصة بلاد العرب. وعندما يتمكن الإنسان من خفض ملوحة مياه البحار والمحيطات بتكلفة رخيصة اعتماداً على الطاقة الشمسية سيكون هذا فتحا جديداً للجغرافيا الاقتصادية فى العالم. وكل ما هو مطلوب مساهمة البلاد المتخلفة الفقيرة فى أبحاث البحار والمحيطات والطاقة الشمسية تمهيداً لاستغلال ثرواتها.

ثورة التكنولوجيا الحيوية / الهندسة الوراثية :

تشتمل أدوات البيوتكنولوجى (التكنولوجيا الحيوية) على ثلاثة جوانب هى : الهندسة الوراثية، وزراعة الخلايا والأنسجة النباتية، والتخمير المضاعف من أجل إنتاج الكائنات الحية الدقيقة على نطاق واسع. والهندسة الوراثية تقوم بإحداث تعديل فى التركيب الوراثى للنبات والحيوان. أما زراعة الأنسجة والخلايا النباتية فتعتمد على أخذ خلية برعمية من نبات مرغوب فيه، مثلاً لإنتاجيته العالية وتوضع فى المختبر بالمعمل لتغذيتها بالكيماويات والهرمونات مما يحفز على نمو النبات فى أنابيب الاختبار. ثم يعاد زراعة هذه الخلية فى تربة بالمعمل فتتكاثر، ثم يعاد زراعة هذه النباتات التى تكاثرت فى الحقل العادى لينمو المحصول. وفائدة هذه الطريقة أنها توفر المحصول المرغوب فيه لصفاته الجيدة، مثلاً إنتاجيه عالية. كما أنها تقصر عمره فى الأرض. ويمكن أن يتضاعف الإنتاج من بعض الحاصلات مثل البطاطا واليام بهذه الطريقة، وهى محاصيل الكفاف فى بلاد الجنوب. أما تكنولوجيا التخمر والإنزيمات فهى للحصول على

كائنات حية دقيقة فيها هرمون النمو الحيوانى الذى يؤدى تغذية الحيوان الحلوب به إلى زيادة إنتاج اللبن بنسبة ٢٠% لكن ذلك يسبب مشاكل صحية للحيوان مثل التهاب الضرع.

استخدمت التكنولوجيا الحيوية منذ آلاف السنين عندما اكتشفت إمكانية استغلال النشاط البيولوجى الطبيعى للبكتريا والخمائر فى صناعة الخبز والجبن والزبادى والخل والبيرة وغيرها. اما التكنولوجيا الحيوية الجديدة فهى ترتكز على مضادات حيوية والأحماض الأمينية والفيتامينات واللبان عن طريق التخمر. وقد تشكلت هذه التكنولوجيا الحيوية الجديدة نتيجة لإحداث تغيرات مدفوعة اصطناعياً فى النشاط البيولوجى للخلايا بهدف الوصول إلى منتجات وعمليات جديدة. ويفترض ذلك توسعاً فى المعرفة المتعلقة بعمليات التخمير والمادة الوراثية الموجودة فى الكائنات الحية. ويتميز استخدام التكنولوجيا الحيوية بأنه أقل كثافة فى استخدام الطاقة، وأن مخلفاتها أقل أضراراً بالبيئة. وهى تقلل وتنوع من الاحتياجات من المواد الأولية. كما تقلل من الفاقد، وتطور أسواقاً للمواد وللمخلفات، وهى تطيل عمر المنتج. وتعدل المنتجات القديمة لأسواق جيددة. وتصمم منتجات جديدة، وتحسن نوعية المنتجات، وتقلل من عدم استقرار عرض السلع.

العلم والهندسة الوراثية فى الزراعة :

عندما تستخدم التكنولوجيا الحيوية فى إعادة هيكلة الجينات (الصفات) الوراثية فى الكائن الحى تسمى الهندسة الوراثية. وأدى هذا إلى نشأة علم جديد لم يكن له وجود قبل ١٩٧٣. ألا وهو البيولوجيا الجزئية[١٠]. وتفتح الهندسة الوراثية أفاقاً سحرية أمام الإنسان. وبدأت الهندسة الوراثية فى مجال الزراعة ١٩٧٣، واستغلتها شركات الدول المتقدمة خاصة الأمريكية فى تحوير التركيب الوراثى للمحاصيل، مع العمل على احتكار البذور (التقاوى) الناتجة عن ذلك. ولما خافت هذه الشركات من أن يحجز فلاح الدول المتخلفة حصة من بذور محصوله المهندس وراثياً لإعادة زراعتها فى العام التالى، ومن ثم تضيع على هذه الشركات فرصة احتكار هذه البذور. بل ويمكن لأبناء الدول المتخلفة المتاجرة فى هذه البذور بعد ذلك فتضيع الأرباح على الشركات الأمريكية. ولتفادى الشركات الأمريكية لكل هذه الإمكانات قامت بمعالجة البذور المهندسة وراثياً قبل بيعها للفلاحين بمادة تتراسيكلين فإذا ما زرعت هذه البذور نمت النباتات طبيعياً حتى تثمر وينتج المحصول الطبيعى، وهنا فقط ينشط جين هندسى بالنبات فينتج سما يقتل الجنين فى البذور فلا تنبت البذور إذا زرعها الفلاح بعد ذلك. ومن ثم فعليه أن يعود صاغراً لشركات البذور الأمريكية للحصول على هذه البذور المهندسة وراثياً ليشترى بذوراً جديدة تبرمج النباتات وراثياً، وبالتالى

انتحار البذور. وتصبح سنبلة القمح، وكوز الأذرة، وقرن الفول، ولوزة القطن، وحبة الطماطم، وثمرة البطيخ نعوشاً تحمل بذوراً ميتة الجنين.

فالهندسة الوراثية بهذه الصورة لا تستخدم لتحسين النباتات وإنما تستخدم كما قال بعض الباحثين كطريقة للمراقبة الذاتية ضد الاستخدام غير القانونى للتكنولوجيا الأمريكية. فالهندسة الوراثية تستغل للتحكم فى سوق البذور وتحفظ حقوق الشركات الأمريكية المنتجة لها.

والآثار الصحية للأغذية المهندسة وراثياً لم يتم التأكد منها بعد، إلا أن الرأى الغالب أنها تضر بصحة الإنسان وبمياه التربة وبالبيئة وبالنباتات والحيوانات لذا قامت دول أوربا والبلاد المتخلفة كالهند بحظر استخدام البذور المهندسة وراثيا. وقامت الهند فى ١٩٩٨ بمنع استيراد هذه البذور وحظر زراعتها.

ولم تعد الهندسة الوراثية (التكنولوجيا الحيوية) قاصرة على عالم النبات بل أمتدت إلى مجال الحيوان أيضا. فهناك محاصيل نباتية وحيوانات مهندسة وراثياً. وتجرب أمريكا وشركاتها هذه الأغذية المهندسة وراثياً فى الوقت الحاضر فى الدول النامية تحت ستار تقديم المعونات الغذائية لها. وكذلك فى الدول التى فقدت سيادتها باحتلالها بقوات أمريكية كما فى أفغانستان والعراق.

وفى عالم الحيوان تجرى الهندسة الوراثية بطريقتين هما : تعديل التركيب الجينى للحيوانات بجينات من الخنازير وتغذية الحيوانات بمحاصيل نباتية مهندسة وراثياً مثل فول الصويا والأذرة. وأجريت أبحاث علمية فى الخارج على الأغذية المهندسة وراثياً ثبت منها أن اللحوم والألبان والبيض التى دخلتها الهندسة الوراثية بطريقة أو باخرى أقل قيمة غذائية، وأقل أماناً وأكثر خطراً (السرطانات). ولذا يجب أن تكون البطاقات الملصقة على العبوات الغذائية متصفة بالشفافية ليصبح الإنسان حر الاختيار.

وتتضاعف المعرفة فى علوم الأحياء (البيولوجى) كل ٥ سنوات، بينما المعرفة فى علوم الجينات تتطور كل سنتين. ولذا جرى استخدام التكنولوجيا الحيوية فى المجال التجارى فى مدة وجيزة هى عقد من الزمان. ويعتقد البعض أن ٨٠% من المواد الغذائية الموضوعة على رفوف محلات البقالة ستختفى منها وتحل محلها منتجات جديدة من إنتاج التكنولوجيا الحيوية. وستحدث البيوتكنولوجى ثورة فى الزراعة (نبات وحيوان) مثل استنباط بذور وتقاوى ذات صفات مرغوب فيها كالإنتاجية المرتفعة، والمقاومة للآفات، وتحمل ظروف العطش وملوحة التربة، وبالمثل فى عالم الحيوان. وبالتالى يمكن توقع طفرة فى إنتاج الأغذية والخامات الزراعية.

كما تستخدم التكنولوجيا الحيوية فى توليد الطاقة من الكتلة الحيوية Biomass بالأرياف لإيجاد أنواع وقود وطاقة بديلة تستخدم هناك. وتستخدم التكنولوجيا الحيوية فى صناعة عقاقير

المضادات الحيوية بل ومعالجة تلوث البيئة مثال ذلك بقعة الزيت فى الخليج يرش نوع من البكتريا عليها فتقوم بتحليلها إلى مكونات البترول الأولية ثم تتغذى على هذه المكونات وبعد ذلك تموت لأنها لا تحيى فى المياه دون أن تترك أى تلوث.

عيـوب:

لكن لن تكون البيوتكنولوجى حلاً ناجحاً لكل داء زراعى فهى لن تحل محل برامج الإكثار التقليدى أو أساليب إدارة الآفات، وفقد التربة كما أنها لن تقضى على مشكلة الجوع فى العالم. وهناك مخاوف من أن يؤدى إطلاق نباتات أو كائنات حية دقيقة معدلة وراثياً إلى الإخلال بالنظم البيئية القائمة مما دفع كثير من البلدان إلى توخى الحذر بخصوص البيوتكنولوجى الجديدة، ولا تقبل الشعوب على استهلاك المنتجات المعدلة وراثياً. ويرى كثير من المراقبين أنه قد بولغ فى قدرة البيوتكنولوجى على تحسين الإنتاج الزراعى. وستظهر فى نهاية الأمر التكاليف المستترة التى ستتكبدها البيئة والزراعة والاقتصاد الحقلى. ويلاحظ أن البيوتكنولوجى تدفع إلى الجانب الأكثر ربحية للشركات (البذور والكيماويات) بدلاً من التصدى للحاجات الأكثر إلحاحاً. ويعانى العالم النامى من عدم امتلاك دوله لأدوات البحث فى البيوتكنولوجى. مع العلم بأن العالم النامى فى حاجة إلى بيوتكنولوجى تعالج مشاكله الزراعية. وكيف يتأتى هذا فى ظل قوانين حماية الملكية الفكرية؟ كما يلاحظ أن التلاعب فى الصفات الوراثية للمحاصيل يمكن أن يلحق أضراراً فى الأجل القصير ببعض الاقتصاديات النامية للاستغناء عن بعض حاصلات التصدير الزيتية. وبدأت بعض الدول النامية تطور برامج أبحاث البيوتكنولوجى فيها لكنها تركز على حاصلات التصدير وليس على زراعة محاصيل الكفاف.

آمـــال:

أ. **المحاصيل المحورة وراثياً:** تجرى الأبحاث لتغيير الصفات الوراثية على أن تكون الحاصلات المحورة وراثياً هى الأساس فى تجارة الحاصلات الزراعية فى المستقبل. لكن الدول ضد استيراد المحاصيل المهندسة وراثياً لأنها تضر بصحة الإنسان والحيوان (الأعلاف) وبالتربة.

ب. **مقاومة الحشرات والآفات:** تشكل الحشرات والأمراض التى تصيب النبات والحيوان أكبر مصادر خسارة الإنتاج الزراعى. وتهدف الأبحاث لتغيير الصفات الوراثية لتجعل المحاصيل أكثر مقاومة للآفات والأمراض والإجهاد البيئى وبالتالى التقليل من استخدام

المبيدات الكيماوية التى تضر بالبيئة وبالنبات وبالحيوان والإنسان. إلا أن الآفات قد تكتسب مناعة ضد هذه المحاصيل المهندسة وراثياً.

ج. **إنضاج الفواكه المحورة وراثياً:** هناك فواكه رخوة مثل الطماطم والخوخ والشمام والمانجو. وتسبب هذه الرخاوة تلف نسبة كبيرة من المحصول. ولذا تقطف الثمرات وهى خضراء للحيلولة دون تلفها مما يقضى على نكهتها. وتحاول الهندسة الوراثية إدخال جين فى البذور يحول دون الرخاوة، ويسمح باكتمال النضج الطبيعى للفاكهة على أشجارها دون تلفها بعد قطفها، مع المحافظة على نكهتها.

د. **مقاومة التغيرات المناخية:** لم ينجح الإنسان فى الوصول إلى أنواع نباتية تقاوم التغيرات المناخية من حرارة وجفاف ولا التربة الملحية. ولو نجح الإنسان فى الوصول إلى هذه الأصناف فإن الأمر سيكون مفيداً للعالم المتخلف لأنه يسمح لهذه الدول بزراعة الأرض الحدية الهامشية الموجودة فيها بسبب الجفاف أو البرودة أو فقر التربة.

هـ. **تحسين المحتوى الغذائى:** ينقص صنف الأرز الحالى فيتامين أ، ولذلك فإن صحة سكان الشرق الأقصى، عفواً آكلة الأرز ليست كما يجب. ويجرى البحث حالياً عن أنواع من الأرز غنية بهذا الفيتامين لتحسين صحة آكلة الأرز فى العالم.

وقامت الفاو بجهود ضخمة لادخال أساليب الزراعة العلمية Scientific Agriculture فى الدول المتخلفة بأمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا. وأعمدة الزراعة العلمية هى الأسمدة، البذور المنتقاة، مقاومة الآفات والمعدات. وهناك جدل كبير حول نتائج هذه الجهود إلا أنها بصفة عامة أسفرت عن رفع الإنتاجية الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعى فى بعض الجهات وبصفة خاصة فيما يتعلق بالثورة الزراعية الخضراء ومحاصيلها الثلاثة : القمح والأرز والأذرة. فقد أدى توليد صنف الأرز الفلبينى، وصنف القمح المكسيكى (ساق قصيرة، وسنبلة طويلة فى كل منهما) مع الأسمدة الكيماوية إلى زيادة إنتاج هذين المحصولين فى البلاد المتخلفة مثل الهند، سيلان، باكستان، وسط الفلبين، جاوة (اندونيسيا)، شبه جزيرة الملايو، شمال تركيا، وشمال كلمبيا، وتجدر الإشارة إلى نقطة أخرى تخص الزراعة العلمية وهى أنها تؤدى إلى زيادة التوجه التجارى للزراعة.

إلا أن تطبيق أساليب الزراعة العلمية فى الزراعة بالعالم يتوقف على الإطار الاقتصادى والاجتماعى الذى تطبق فى ظله هذه الأساليب. بالإضافة إلى أن البحث والتطوير فى أساليب الزراعة العلمية منحاز إلى محاصيل وسلع معينة تهم الدول المتقدمة أو مهمة للتجارة الدولية.

وتجب زيادة الأبحاث العلمية فى المحاصيل التى تهم السكان الفقراء فى أسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية مثل الكاسافا، المانوق، اليام، البطاطس، والفول السودانى.

ومن الانتقادات الموجهة للأبحاث العلمية الزراعية أنها تعمل على التقليل من التنوع البيولوجى وتجعل المحاصيل أكثر عرضة للتأثر بالأمراض المختلفة.

ومن الانتقادات الأخرى التى توجه لأساليب الزراعة العلمية، كما هى معكوسة فى محاصيل الثورة الخضراء أنها تفيد أكثر كبار الزراع القادرين على الحصول على المدخلات والائتمانات اللازمة لها. ومن جهة أخرى فإنها تزيد من عبء الديون على الفلاحين الفقراء الذين يسعون للحصول على مدخلاتها من أسمدة وبذور منتقاه ومعدات زراعية التى تحتكرها الشركات المتعددة الجنسية المستقرة فى البلاد المتقدمة.

ويعد استبدال الحشائش الطبيعية بنباتات رعى مزروعة لتحسين تغذية الحيوانات بدلا من زراعة محاصيل نباتية للاستهلاك الأدمى مباشرة، وتصدير المحاصيل الغذائية هو أحد النتائج الهامة للزراعة العلمية.

ويرى البعض أنه قد حدثت ثورتان زراعيتان مؤخراً : الاولى أدت إلى زيادة إنتاجية وإنتاج بعض المحاصيل الغذائية كالأرز والقمح. والثانية المعاصرة تسعى لإيجاد عدة محاصيل جديدة.

ب) الثورة التكنولوجية :

يعد التقدم الذى طرأ على وسائل الاتصال والنقل وعلى تكنولوجيا الإنتاج من العوامل التى ساعدت على تراجع نظام الإنتاج الفوردى. وأصبح فى الإمكان ضبط خطوط الإنتاج الكترونياً، واتمته Automation الآلات والمعدات. وأدى هذا إلى زيادة التخصص الدقيق فى كثير من عمليات الإنتاج، كما أن كثيراً من عمليات الإنتاج أصبحت عمليات روتينية. ومكن هذا من تقسيم مراحل الإنتاج وإعادة توزيعها جغرافياً. وشجع التقدم التكنولوجى الذى حدث رجال الإدارة على الاستفادة من أسواق العمل غير المنظمة بإعادة توطين بعض مراحل الإنتاج والخدمات فيها استفادة من ميزة العمل المقارنة (تكلفة العمل المنخفضة).

فقد حدث تطور تكنولوجى كبير مؤخراً فى أنواع آلات الإنتاج، وفى وظائف الآلة. فالآلة لم تعد تقوم بالأعمال الميكانيكية فقط. وإنما أيضا بالعمليات الذهنية أى العمليات التى كان يقوم بها عقل الإنسان فهى تقوم بتخزين المعلومات وحفظها، وترتيبها، ونقلها، وتوزيعها، واسترجاعها، ومعالجتها لاستخراج بعض النتائج منها، وحل المشاكل المختلفة باستخدام هذه البيانات. وبدأت القفزة الكبيرة للأمام بانتشار الإلكترونيات الدقيقة Micro Electronics فى كل الآلات (أى تركيبها فى كل الآلات) منذ ١٩٧١ نتيجة لاختراع المعالج الصغير Micro Processor أى

الشرائح Chips الإلكترونية، فاستخدام المعالج الصغير الإلكترونى قلب كل عالم الإلكترونيات بل والعالم الأرضى رأسا على عقب عندما بدأ فى الذيوع والانتشار فى سبعينيات القرن ٢٠ وتركيبه فى كل الآلات حتى فى الروبوت Robot.

أى أن الآلة لم تحل فقط محل قوة الإنسان وعضلاته بل أصبحت تقوم أيضا بدور عقله وذكائه. ولا يعنى هذا أن الآلة حلت محل العقل البشرى بقدر ما هى معاونة له، ومساعدة فى التركيز على العمليات البشرية وخاصة بالنسبة للخيال والابتكار. وقد ارتبط هذا التطور بما حدث فى ميادين العلوم الإلكترونية من ناحية وعلم بحوث العمليات والبرمجة والإحصاء من جهة أخرى.

كما أن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى الصناعات الجديدة قليلة الاستخدام للطاقة.

وطالبت حركة عدم الانحياز فى سبعينيات القرن ٢٠ وهى فى عنفوانها بمشاركة عادلة فى التقدم التقنى فى العالم. فردت الدول المتقدمة على هذا المطلب بأنه يكشف عن جهل الدول النامية لأن العلم والتكنولوجيا عملية فنية معقدة لا يمكن أن ينظمها تشريع أو اتفاق قانونى. وتطلب الدول النامية بالسماح لتدفق التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب على أساس أن التكنولوجيا تعد أساساً قوياً لدعم التنمية وتتضمن التقنية ٤ جوانب هى : الآلات، والطرق، والخبرة، والتنسيق. والجانبان الأول والثانى يمثلان البعد الصلب ويسهل نقله. أما الجانبان ٣، ٤ فهما البعد اللين ويصعب نقله. وتصر الدول المتقدمة على حق احتكار التكنولوجيا. وتضع شروطاً صعبة لحماية حقوق الملكية بل وتشفير المعرفة على الانترنت مما سيضر بالدول النامية[١١].

آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على الجغرافيا الاقتصادية :

١- زيادة الاستثمارات المرصودة لتحديث الإنتاج وترشيده، ونجاح الثورة الخضراء فيما يتعلق بالأرز والقمح وزيادة إنتاجهما.

٢- نشأة الصناعات عالية التكنولوجيا.

٣- إعادة التوزيع الجغرافى للصناعة على المستوى العالمى فالصناعات كثيفة المعرفة وكثيفة التكنولوجيا استقرت فى الدول المتقدمة بالإضافة إلى الخدمات عالية القيمة المضافة. هذا بالرغم من أن بعض الدول النامية مثل نمور شرق أسيا والهند أخذت قسطاً من الصناعات عالية التكنولوجيا أيضا. بينما جرى نقل وإعادة توطين الصناعات كثيفة العمالة مثل تفصيل الملابس وتجميع الأجهزة الكهربائية، والصناعات الملوثة للبيئة (الأسمنت) فى الدول النامية والمتخلفة. بالإضافة إلى الخدمات الروتينية منخفضة القيمة المضافة أيضا[١٢].

٤- اختفاء القاعدة الصناعية التقليدية فى البلاد المتقدمة، وتدهور المناطق الصناعية التقليدية الموجودة فى شمال شرق الولايات المتحدة، وفى إقليم الرور بالمانيا، وفى حوض باريس فى فرنسا. ومثل هذه المناطق فى حاجة إلى إعادة تأهيلها صناعياً.

٥- نشأة مناطق صناعية جديدة للصناعات عالية التكنولوجيا فى البلاد المتقدمة والمتخلفة مثال وادى السيليكون / كليفورنيا بالولايات المتحدة، وبنجلور/ كرناتاكا / الهند على الترتيب. وكذلك منطقة بونى Pune بالقرب من بمباى / الهند وتتصل منطقة بونى الهندية لصناعة البرمجيات بمدينة بوسطن الأمريكية عن طريق محطة أقمار صناعية أرضية. وأنشأت شركة تكساس الأمريكية US Corporation Texas Instruments مركزاً للتكنولوجيا فى منطقة بنجلور لصناعة الإلكترونيات مع اتصال له بفرع الشركة فى مدينة بيدفورد Bedford فى المملكة المتحدة (انجلترا). كما أحرزت هنج كنج، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند، والفلبين مركزا مرموقاً فى صناعة البرمجيات.

٦- الصناعات عالية التكنولوجيا تتطلب نظماً فعالة للتعليم. وهذا ما دفع دول النمور فى شرق آسيا إلى تطوير التعليم الفنى خاصة الهندسى والصناعى فيها.

٧- تحتاج الصناعات الجديدة إلى بنية تحتية قوية خاصة للصناعات الكيماوية والإلكترونية والبيوتكنولوجى.

٨- إحلال التكنولوجيا الجديدة محل القديمة فى الصناعات القائمة ويؤدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة.

٩- دفعت صناعة المعلومات وصناعة المعرفة بالقطاع الثالث (الخدمات) إلى المقدمة. فالنمو فى قطاع الخدمات يفوق نظيره فى الصناعة والزراعة. وأصبحت الخدمات قطاعاً قائداً. وستكون التجارة فى المعلومات أكبر من التجارة فى السلع مستقبلا. وبدأ مفهوم السلعة يتغير فلم يعد يقتصر هذا المفهوم على السلع المادية بل يشتمل أيضا على المعرفة والمعلومات فهما من السلع أيضا.

ج) ثورة المعلومات :

حدثت ثورة معلومات وطوفان بيانات. إذ تتوفر كميات هائلة من البيانات والمعلومات عن شتى الموضوعات بطريقة غير مسبوقة. وتتوفر فى الوقت الحاضر قواعد بيانات ضخمة لموضوعات الجغرافيا الاقتصادية لم تكن متاحة لها فى الماضى. وتتعلق الثورة المعلوماتية بجوانب مختلفة للمعلومات فهى تتعلق بكمية المعلومات والتقدم الذى طرأ على وسائل تجميع البيانات اللازمة (استشعار عن بعد، أقمار صناعية، صور فضائية وجوية وانترنت). وكذلك تتعلق هذه الثورة المعلوماتية بوسائل حفظ وتخزين هذه البيانات والمعلومات الكترونيا، وهذا

أفضل من حفظها فى صفحات من الورق. كما تتعلق بوسائل المحافظة على المعلومات (سريتها وحمايتها من السرقة والضياع خاصة إذا كانت تتعلق بأسرار الإنتاج والسبق فيه). وكذلك تتعلق هذه الثورة بطرق نقل المعلومات وتداولها، واسترجاعها وتحديثها، ومعالجتها للحصول على بعض النتائج منها للاستفادة بها فى حل المشاكل.

ولذا نشأ فى الوقت الحاضر ما يمكن تسميته بالاقتصاد المعلوماتى Informational Economy. وهو عبارة عن نظام اقتصادى وإدارى تركز فيه الإنتاجية والتنافسية على المعرفة والخبرة والمهارة وتوليدها، وتوفير المعلومات المناسبة والوصول إليها بصفة مستمرة، ومعالجتها بالطرق المناسبة. وأصبحت أهم القطاعات فى عصر الاقتصاد المعلوماتى هى :

١. الصناعات عالية التكنولوجيا.
٢. تصميم السلع كثيفة الاستهلاك ابتداء من ملابس وأحذية الموضة إلى منتجات وسائل التسلية مع تسويق هذه السلع فى أسواق العالم.
٣. الخدمات المالية وخدمات رجال الأعمال.

ويرتكز الإنتاج فى الوقت الحاضر على معلومات كثيرة لمعرفة خصائص المواد المستخدمة فى الإنتاج، وهذه معلومات. ويتطلب الإنتاج تصميماً وتصويراً للآلات المستخدمة ومراحل الإنتاج، وهذه معلومات. كما أن عملية الإنتاج تتطلب اتخاذ قرارات متعددة والتنسيق بين مختلف مراحل الإنتاج، والإشراف على النتائج، ومراقبتها، وعلاج الخلل، وهو ما يتضمن سلسلة القرارات والأوامر وتوجيهها لغرض محدد لها، وهذه كلها معلومات. كما يتطلب الإنتاج معلومات عن أذواق المستهلكين والأسعار الأخرى. فقد برزت أهمية المعلومات فى الإنتاج الحديث، وتراجعت أهمية المادة المستخدمة فيه. فالمعلومات والمعرفة تكون حالياً ٧٠-٨٠% من قيمة الإنتاج[١٣] وذلك فى معظم شركات الصناعة التحويلية. وتتركز المعلومات والمعارف فى المدن خاصة الكبرى والتى تضم جامعات ومراكز للبحث العلمى. وزاد ادخال الابداع المعرفى والمعلوماتى إلى الإنتاج المادى وطرقه وتنظيمه بينما تشكل المواد الداخلة فيه ٣٠-٢٠% من هذه القيمة. أى أن المعلومات تأتى فى المقام الأول، والمادة فى المقام الثانى التى يحتاجها إنتاج السلعة.

وأصبحت المعلومات فى حد ذاتها سلعة، وانتبه الناس إليها مؤخراً. وهى سلعة لها سوقها الواسعة داخلياً وخارجياً، وأصبحت القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادى (فى عهد ما بعد الفوردية).

وستكون هناك تجارة كبيرة فى المعلومات استعانة بشبكة الاتصالات الإلكترونية. ويعتقد البعض أن التجارة فى المعلومات ستتفوق على التجارة فى السلع المادية. وهذا يدعو إلى تغيير مفهوم السلعة فلم تعد السلعة تقتصر على الأمور المادية فقط بل المعلومات هى الأخرى سلعة خطيرة وعليها طلب شديد ومتزايد. ولذلك انتبهت منظمة التجارة العالمية إلى هذا الموضوع، ووضعت الضوابط اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة فى المعلومات. وتتدفق فى الوقت الحاضر كمية كبيرة من المعلومات عبر الحدود السياسية الدولية.

وهناك ارتباط وثيق بين ثورة المعلومات ووسائل الاتصال الإلكترونية لنقلها، فهذان الأمران مرتبطان ببعضهما، ومؤثران فى بعضهما، ومعتمدان على بعضهما، ولذا يصعب تقرير أيهما السبب وأيهما النتيجة. فقد أدى الانفجار فى المعلومات إلى نشر وسائل الكترونية حديثة لنقلها واندماجها فى إدارة قواعد البيانات الكمبيوترية. وهذه الظاهرة يمكن رؤيتها فى أى مكان فى العالم بعد ثورة الإلكترونيات الدقيقة التى رافقها تحول البيانات النظيرة (العادية) إلى بيانات رقمية. ويلاحظ أن البيانات الرقمية لا تعانى من التدهور عبر المكان والزمان إذ تبقى سليمة ونوعيتها جيدة أفضل من المحفوظة على الورقة. وهى متوافقة مع أنظمة الكمبيوتر IBM وابل ماكنتوش مثلا أى يمكن نقلها من نظام إلى آخر. وتتيح سرية وخصوصية كبيرة (لا أحد يعرفها أو يسرقها).

ولما أمكن تحويل البيانات النظيرة إلى بيانات رقمية فإن خدمات الكمبيوتر اندمجت مع شركات الاتصال الالكترونية. ولذلك فإن كثيراً من الشركات خاصة التى تعمل فى الخدمات المالية تستثمر أموالها فى تقنيات الاتصال الجديدة مثل الميكروويف والألياف الضوئية. ولما زاد الطلب على المعلومات كثيراً فإن شركات الهاتف (التليفون) طورت نظم كابلاتها النحاسية لتضم خطوط الياف ضوئية لتستطيع نقل كميات ضخمة من البيانات والمعلومات بسرعة، وبأمان، وبدون أخطاء، وبدون تداخل كهربى معها). ولزيادة الطلب على المعلومات الرقمية فإن تدفقها بدأ فى سبعينيات القرن ٢٠. ولذا فإن الاتحاد الدولى للاتصالات الإلكترونية التابع لهيئة الأمم المتحدة Integrated Service digital network ISDN قدم شبكة خدمة رقمية مندمجة لتنسيق القيود التكنولوجية بخصوص تدفق المعلومات بين الدول الأعضاء. ومن يومها أصبح اسدن ISDN هو النموذج المثالى للاتصالات الإلكترونية فى أوربا وأمريكا الشمالية ومناطق أخرى من العالم.

وأدت زيادة اعتماد الخدمات المالية وكثير من الشركات المتعددة الجنسية التى تعمل فى مجال الصناعة التحويلية على وسائل الاتصال الإلكترونية لنقل كميات هائلة من المعلومات

عبر الشبكات الدولية إلى جعل تجميع البيانات ونقلها بسرعة من المحاولات القومية والإقليمية لتوليد الميزة النسبية لأصحابها.

ويعكس التطور السريع لهذه التقنيات تعاون مجموعة من العوامل منها: زيادة إنتاج المعلومات بصفة عامة، والتقسيم المكانى (الجغرافى) لأنشطة الإنتاج بالتعاقد من الباطن اعتماداً على شبكات الاتصالات الإلكترونية العالمية لنقل المعلومات وانخفاض تكلفة الاتصال الكترونياً، ومرونة الطلب عليه (لتعدد أنواعها)، ولنشأة الخدمات المعلوماتية الإلكترونية لفائدة أسواق المال فى العالم. مثال ذلك قواعد البيانات والمعلومات على الخط Data base on line الفاكس، التلكس، والبريد الإلكترونى. ولزيادة عدم الموثوقية من الأسواق التى ظهرت فى أخر القرن ٢٠ أصبح تحليل كمية كبيرة من البيانات والمعلومات ضرورة استراتيجية لخدمة الأسواق المالية وخدمات الأعمال والصناعة التحويلية. وشبكات الكمبيوتر هى التى جعلت هذا الأمر ممكناً من الناحية التكنولوجية والتجارية لأنها تتيح الفرصة للمنشآت المتوطنة فى المناطق النائية المنعزلة من المشاركة فى المعلومات المتوفرة مركزياً (فى مقار الشركات والمؤسسات) مثل نتائج الأبحاث العلمية، وسياسات التسويق، والإعلان، والتوجيهات الإدارية.

وبشكل عام فإن صناعة تكنولوجيا المعلومات Information Technology تعتمد على تضافر ٣ ميادين صناعية هى : الإلكترونيات الدقيقة، والاتصالات الإلكترونية، والحاسبات الإلكترونية.

د) ثورة المواصلات :

تعد الثورة التى حدثت فى وسائل الاتصال الإلكترونية هى المحرك الرئيسى والأساسى لعملية العولمة الاقتصادية والمالية التى تجرى فى الوقت الحاضر. ولاشك فى أن ثورة وسائل الاتصال مسألة حديثة نسبياً. هذا على الرغم من أن المخترعات الثلاثة الرئيسية لوسائل الاتصال كانت موجودة منذ عقود وهى : التليفون ١٨٧٦، التليفزيون ١٩٢٦، والكمبيوتر الإلكترونى ١٩٤٥. وظل التغير والتطور فى وسائل الاتصال بطيئاً طيلة عدة عقود. إلا أنه قد حدثت ثورة فى وسائل الاتصال منذ منتصف ثمانينيات القرن ٢٠ نتيجة لاختراع كابلات الألياف الضوئية (ذات السعة الكبيرة لنقل المعلومات)، والتقنيات الرقمية Digital، والأنترنت Internet وأشكال متنوعة من الحواسب الآلية (الكمبيوترات). ومن وسائل الاتصال الإلكترونية التى ظهرت أثناء ثورة المواصلات حديثا: الإنترنت، التليفونات المحمولة، والتليفونات الذكية. والتليفون الذكى به كمبيوتر صغير لذا فهو يستطيع أن يرد على المكالمة، ويدون الرسالة، ويطلب الانتظار مهلة من الوقت ويظهر رقم الطالب على الطرف الآخر وأحياناً يوضح صورة المتحدث. والتليفزيون التفاعلى متعدد القنوات الفضائية. أضف إلى ذلك الميكروويف، والكابلات المحورية (نحاسية،

وألياف زجاجية، وألياف ضوئية) والفيديو، والبريد الإلكترونى، والفاكس، والتلكس، وأقمار الاتصالات الصناعية الفضائية وغيرها. فهذه الوسائط تستطيع ان تنقل البيانات والمعلومات بكميات ضخمة، وبسرعة فائقة، وبتكلفة رخيصة. ووقف خلف هذا التطور التحول الرقمى الذى تم اختراعه ١٩٧٥ وانتشر فى ١٩٧٧. أضف إلى ذلك التقدم فى وسائل النقل والشحن مثل النقل بالحاويات وطائرات الشحن.

هـ) الإنترنت :

قامت هيئة البحوث المتقدمة ARPA فى وزارة الدفاع الأمريكية فى ١٩٦٩ بإنشاء نظام اتصال الكترونى محلى. ونجحت جهود عالمين: أحدهما هندى والآخر باكستانى ١٩٧٤ فى اختراع أدوات للربط بين أجزاء الشبكة من ناحية والشبكات الأخرى من جهة ثانية. وهذه الشبكة هى التى عرفت فيما بعد باسم الشبكة الدولية للمعلومات – الإنترنت. وظهرت الإنترنت على مستوى دولى نتيجة لاندماجها مع الهاتف، ومع كابلات الألياف الضوئية والأقمار الصناعية. وارتكزت شبكة الإنترنت على الإبداع التقنى فى إرسال حزم المعلومات والصور والرسومات. وعند ارسال الرسالة عبر الإنترنت يتم تفكيكها إلى أجزاء ونقل كل جزء منها عبر قناة (ألياف ضوئية، وخطوط التليفون، والأقمار الصناعية. وعند محطة الوصول يتم تجميعها فوراً بصورتها الكاملة).

وتعد شبكة نقل المعلومات (الإنترنت) وتبادلها من أبرز علامات ثورة الاتصال. وكلما زادت كثافة، وسعة، وسرعة شبكة نقل المعلومات وتبادلها كلما انخفضت تكلفة نقل المعلومة وبالتالى زيادة حجم المعلومات المتدفقة فى شبكة الإنترنت، ويوجد على الشبكة فى الوقت الحاضر مليارات الصفحات من المعلومات.

وتعد الزيادة فى تدفق المعرفة والمعلومات هى الحجر الأساسى فى النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية الجارية فى الوقت الحاضر. ونتيجة لذلك صارت الأسواق تعمل بسرعة أكبر، وأصبحت أكثر اندماجاً واتساعاً جغرافياً.

وأصبحت الانترنت هى الوسيلة الوحيدة فى العالم لنقل المعرفة العلمية والأكاديمية بسرعة بين مناطق العالم المختلفة. وهناك وسائل أخرى لنقل المعلومات لكنها بطيئة وروتينية وبيروقراطية مقارنة مع الإنترنت. كما شجعت الإنترنت على نشأة التجارة الإلكترونية وازدهارها.

إلا أن وسائل الاتصال الإلكترونية ليست حيادية فى أثارها الجغرافية فشركات برامج الكمبيوتر الأمريكية تسيطر على هذه الصناعة فى العالم. وهذه الشركات تتحكم فى شبكات المعلومات وفى الاتصال بهذه الشبكات. كما أن المتصلين بهذه الشبكات يتركز أغلبهم فى

الدول والمناطق المتقدمة مثل أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. أما عدد المتصلين بالإنترنت فى افريقيا والشرق الأوسط وأسيا (عدا الهند، تايلاند وماليزيا) فصغير ولا يشكل إلا نسبة ضئيلة من عدد المتصلين بشبكة الإنترنت. وأدت عملية زيادة إنتاج العالم المرتكز على تدفق المعلومات إلى إيجاد نمط غير متساوى وغير متوازن وقيادة عدد قليل من المدن العالمية الشهيرة مثل لندن، طوكيو، نيويورك، فرانكفورت، باريس، زيورخ لاقتصاد العالم.

وظهر أثر تدفق المعلومات عبر وسائل الاتصال الإلكترونية فى الوقت الحاضر بأوضح صورة فى عولمة الخدمات المالية ورؤوس الأموال. وستتضح بقية الآثار المترتبة على ثورة وسائل الاتصال فى شتى الجوانب (منها الاقتصادية) فى القرن ٢٠.

وتتمثل المشكلة الرئيسية أمام الدول الفقيرة المتخلفة فى كيفية بناء شبكة قومية للاتصالات الإلكترونية فائقة السرعة، فهذه المسألة تكلف كثيراً من المال فضلاً عن حاجتها لإعداد الكوادر البشرية اللازمة وتدريبها.

وأمكن الوقوف على ٣ آثار لثورة المواصلات تخص الجغرافيا الاقتصادية هى : ظهور المدن العالمية، وزيادة أهمية بعض المواقع الأمامية، وإعادة توطين المكاتب الخلفية للشركات والمؤسسات.

١) المدن العالمية :

أدى ازدهار الخدمات خاصة المالية والمعلومات بالتعاون مع ثورة المواصلات الإلكترونية إلى ظهور ٣ مدن عالمية هى : لندن، طوكيو ونيويورك. فقد أحرزت هذه المدن الثلاث مراكز خدمات مالية عالمية. وترتبط كل منها بالاقتصاد الدولى أكثر من ارتباطها بالاقتصاد القومى الذى تقع فى بلده. فكل من هذه المناطق المتروبولتانية أصبحت مركزاً لعدد كبير من البنوك وأسواق المال والبورصات والشركات المرتبطة بذلك مثل شركات السمسرة. وأتاح هذا الوضع الفرصة لاستيعاب أعداد ضخمة من الموظفين والمهتمين أصحاب الياقات البيضاء.

وأدت الدخول العالية للتجار والمهنيين فى كل من هذه المدن الثلاث إلى ارتفاع أسعار العقارات (ملك/إيجار) إلى عنان السماء، وأساء هذا الوضع إلى السكان العاديين أصحاب الدخول المنخفضة وزاد من حدة الاستقطاب غنى/فقير فى كل منها.

وكانت لندن مركزاً للبنوك وللمال منذ أيام الامبراطورية البريطانية وهى إحدى مراكز المال للاتحاد الأوربى فى الوقت الحاضر وللعالم. وأعيد تشكيل لاند سكيب المدينة نتيجة لتكاثر المكاتب وشركات الملاحة فيها. وهى إحدى المدن العالمية التى تضم كثرة من فروع البنوك الاجنبية ودور النشر والطباعة والإعلام. وتتحدى كل من امستردام وباريس مدينة لندن حالياً فى هذا الخصوص.

وأصبحت نيويورك مركزاً رئيسياً للمال فى العالم بعد تدفق البترودولار عليها. وأصبح شارع وول ستريت wall street من أشهر الشوارع المالية فى العالم. ويعمل ٢٠% من عمالة نيويورك فى بنوك أجنبية وأصبحت نيويورك المركز الرئيسى للمواصلات الإلكترونية فى العالم بسبب عملها فى تجارة المال.

وأصبحت طوكيو هى المركز الرئيسى لتجارة المال فى العالم، وصارت أكبر مركز لتراكم رأس المال فى الكرة الأرضية متفوقة بذلك على لندن ونيويورك، وتضم ١٢ بنكاً من كبار البنوك العالمية حسب أصولها (١٩٨٩). وارتبط نمو طوكيو بتجارة المال فى العالم، وأيضا بتحول اليابان إلى قوة اقتصادية عالمية جبارة، وهى أكبر دولة دائنة فى العالم، فدول الاتحاد الأوربى وأمريكا وروسيا وغيرها من الدول مدينة لليابان. وأصبحت سيطرة اليابان على الوضع المالى فى العالم أمر لا محيص عنه.

٢) المواقع الأمامية Off Shore:

أما المظهر الثانى لتحرك رأس المال والمواصلات الإلكترونية فهو نشأة البنوك فى المناطق الحرة Free Zone وفى المناطق الأمامية Off Shore استفادة من الضرائب المنخفضة فى هذه المواقع فضلاً عن صرامة القيود الحكومية بخصوص تجارة المال (سابقاً) ايداعاً وبيعاً وشراء وتحويلاً. ومن أمثلة هذه المواقع المالية الأمامية جزر البحر الكاريبى، جزر الباهاما، وجزر كيمان Cayman وفى أوربا سويسرا، لكسمبورج، وفى الشرق الاوسط دبى، والبحرين، وفى جنوب شرق أسيا سنغافورا، وهنج كنج وفى المحيط الهادى فانواتو، ونورا Nauru، وسموا الغربية. ويلاحظ أن معظمها مواقع هامشية لكن أصبح لها دور خطير فى سوق المال فى العالم نتيجة لسرعة انتقال رؤوس الأموال اعتماداً على الاتصالات الإلكترونية.

٣) إعادة التوزيع الجغرافى للمكاتب الخلفية للشركات والمؤسسات :

أما الأثر الجغرافى الاقتصادى الثالث لثورة المواصلات فى بعض الخدمات فهو إعادة توطين المكاتب الخلفية (مثلا مكاتب الحجز المركزى لشركات الطيران) ويقوم بالعمل فى هذه المكاتب الخلفية عمال نصف مهرة أو بدون مهارة على الإطلاق خاصة من عنصر الإناث. ويعمل هؤلاء على أساس ٢٤ ساعة عمل ثم اجازة بعدها.

وعادة تتوطن المكاتب الخلفية بالقرب أو بجوار المقار الرئيسية للشركات الأم فى قلوب المدن لإتاحة الفرصة لإشراف الإدارة المركزية عليها، ولتسهيل حصولها على البيانات والمعلومات من المقار الرئيسية للشركات. ونظراً لارتفاع الإيجارات فى داخل المدن ولعدم توفر العمالة المؤهلة (لتشغيل الكمبيوتر) هناك فإن كثيراً من شركات الخدمات بدأت تفصل بين

مقارها الرئيسية ومكاتبها الخلفية التى تقوم بخدمتها وذلك بنقل الأخيرة إلى هوامش المدن وضواحيها حيث الإيجار الرخيص. ومعنى هذا أنه قد أعيد توطين المكاتب الخلفية فى هوامش المدن وعند أطرافها وفى ضواحيها اعتماداً على المواصلات الإلكترونية التى تنقل البيانات والمعلومات من المقار الرئيسية إلى هذه المكاتب الخلفية. ولذا فإن كثيراً من الأعمال المكتبية أصبحت متنقلة وأقل استقراراً Foot Loose وتتأثر بالتباين المكانى فى تكلفة الإنتاج أى تتوطن فى المواقع التى تمكنها من خفض تكلفة الإنتاج.

أى أن توطين المكاتب الخلفية سار على درب نشأة البنوك فى المناطق الحرة وفى المواقع الأمامية، فكلاهما يسعى لتخفيض تكلفة العمل هذا على الرغم من العوامل الأخرى الداخلة فى الصورة مثل إنتاجية العمال ومهاراتهم وسرعة دوران العمالة والمزايا الأخرى.

وهذه المكاتب الخلفية وبنوك المواقع الأمامية لا تخدم الأسواق الأجنبية إنما بقصد خفض تكلفة العمل للشركات الأمريكية وذلك بالاعتماد على العمالة الرخيصة فى العالم الثالث (البحرين، بنجلادش، باكستان، الفلبين). وكثير من الشركات التى لها مكاتب خلفية فى مناطق حرة ومواقع أمامية تواجه منافسة حادة من أجل رفع انتاجيتها، وهى شركات تعمل فى خدمات التأمين، ودور النشر وشركات الطيران. لاحظ دور النشر البريطانية والأمريكية لها فروع فى الهند، سنغافورة وهنج كنج.

وبالمثل فقد أنشأت شركات التأمين الموجودة فى نيويورك مكاتب خلفية لها فى ايرلنده وذلك بالتشجيع من قبل حكومة ايرلنده. وتقوم هذه الشركات بإرسال البيانات والمعلومات بالبريد الإلكترونى ليلاً عبر الأقمار الصناعية إلى المكاتب الخلفية لها فى شانون Shannon بأيرلنده للدراسة. ثم إرسال الدراسة فوراً إلى نيويورك أثناء يوم العمل، ولاحظ فرق التوقيت، نيويورك متأخرة ٥ ساعات عن شانون فى أيرلنده[١٥]. وأصبحت جزر كيمان Cayman ودول البحر الكاريبى بمثابة مراكز لايواء المكاتب والوحدات الخلفية للشركات الأمريكية. وكل ذلك كان بفضل وسائل الاتصال الإلكترونية وسهولة نقل المعلومات بتكاليف منخفضة وبدقة.

نهاية الجغرافيا End of Geography:

راجت فى أمريكا مقولة أطلقها رجل المخابرات الأمريكى اليابانى الأصل فوكوياما وهى نهاية التاريخ End of History. وتروج الولايات المتحدة لهذه المقولة فى كل العالم. بمعنى أن الغرب قد كسب الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى وكتلته بشرق أوربا. وأن التطور الاجتماعى للإنسانية قد اكتمل بترسيخ الرأسمالية، وانتصاراً لها، وللديموقراطية السياسية، ولاقتصاد السوق اعتماداً على حرية التجارة فى العالم وبالتالى سيادة نظام الإنتاج الرأسمالى فى العالم.

ولما وقعت الثورات الأربع فى النصف الثانى من القرن ٢٠ وهى : الثورة العلمية، والثورة التكنولوجية، وثورة المعلومات، وثورة المواصلات الإلكترونية روج البعض لمقولة نهاية الجغرافيا End of Geography.

فالحد السياسى رمز لسيادة الدولة، ولا يجوز اختراقه، والاعتداء على سيادة الدولة. بينما أقمار البث التليفزيونى تجتاز الحدود السياسية للدول بدون إذن منها، وتبث ما تشاء لها من أكاذيب ضدها. وبالمثل فإن أقمار التجسس العسكرى تجتاز الحدود السياسية للدول وتصور الأهداف العسكرية الممنوع تصويرها أو الاقتراب منها وتضع هذه الصور تحت يد الأعداء فتهدد الأمن القومى للدول. كما أن شبكة المعلومات الدولية، عفوا الإنترنت تجتاز الحدود السياسية للدول وعليها كل ما هو غير مشروع وتجارة المحرمات من مخدرات وسلاح ودعارة وتهريب. وعليها بعض المواقع معارضة لأنظمة الحكم فى الدول. وبذلك تخترق شبكة الإنترنت سيادة الدولة، وتهدد امنها القومى والاجتماعى ولا تستطيع الدول حيال ذلك شيئاً. ويتطلب تكاليف عالية إذا أرادت الدول منعه.

وأدت الثورات الأربع التى سبقت الإشارة إليها إلى نتيجتين تخصان الموارد الطبيعية هما :

١. نهضة اقتصاد المعلومات الذى أصبح من أهم القطاعات وزاد عرض المعلومات والطلب عليها، وانتعشت التجارة فيها. فصار اقتصاد المعلومات من أهم مصادر الثورة الاقتصادية فى العالم المعاصر. كما زادت الخدمات المعرفية الداخلة فى بعض أنواع الإنتاج المادى لدرجة أنها أصبحت تشكل ما يتراوح بين ٧٠-٨٠% من قيمته أى نسبة أكبر عما تشكله الموارد المادية الداخلة فيه. فالثورة التكنولوجية قللت من الاعتماد على الموارد الطبيعية.
٢. النتيجة الثانية هى ظهور العديد من المواد المخلقة المركبة Man Made المستخلصة من عناصر رخيصة ومتوافرة بكثرة مثل الألياف الصناعية والمطاط الصناعى، والنترات الصناعية ومثل السيليكون المستخلص من الرمال فى حالة صناعة أشباه الموصلات.

وأدى هذا التطور إلى تحرير كثير من الصناعات من قيود الموقع الجغرافى (التوطن) مع تراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية فى الصناعة. وبعبارة أخرى تراجع أهمية الجغرافيا (الموارد الطبيعية) وزيادة أهمية الخدمات المعرفية.

وينبغى أن يفهم المقصود بتراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية بمعناه الحقيقى فليس المقصود بذلك أن الإنسانية سوف تتجاوز حاجتها إلى الأرض الزراعية الصالحة وللموارد المائية (من أسرار الحياة على الأرض)، والخامات المختلفة، ومصادر الطاقة فهذه كلها ستظل مهمة

وضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها. ولكن المقصود ان القيمة النسبية لإسهامات هذه الموارد تتضاءل فيما تشكله من تكلفة الإنتاج المادى بالمقارنة مع ما تساهم به الخدمات المعرفية ممثلة فى البحث والتطوير، والابتكار والتصميم والتسويق والخدمات المختلفة فى الإنتاج المادى.

ولذلك اهتمت منظمة التجارة العالمية WTO بتجارة السلع المادية والسلع غير المادية أى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية التى تمثل الصورة الحديثة للثروة الاقتصادية فى العالم المعاصر. وعلى الرغم من ذلك ستستمر أهمية الموارد الطبيعية كما هى أو حتى بصورة متزايدة لفترة الله أعلم بمداها.

كما أن النظام الاقتصادى الحديث يوفر السيطرة الاقتصادية على هذه الموارد الطبيعية دون الحاجة للاستعمار السياسى والعسكرى واحتلال الأرض التى تضم الموارد الطبيعية وبذلك تراجعت أهمية الأرض والمكان، عفواً الجغرافيا، التى تضم هذه الموارد الطبيعية. فقد استجدت أساليب للسيطرة الاقتصادية على هذه الموارد الطبيعية مثل الشركات المتعددة الجنسية، والتأثير على الأسواق المالية، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وعلى تحركات رأس المال، وتوفير المعلومات، وبراءات الاختراع وأساليب السيطرة الأخرى غير المنظورة.

وإذا كانت الثورة التكنولوجية الجديدة قد ساعدت على تراجع أهمية الموارد الطبيعية كمصدر للثورة الاقتصادية وبالتالى خفضت من أهمية الجغرافيا. إلا أن التأثير الأكبر لهذه الثورة كان فى اختصار المسافات والمساحات والقفز على الحدود السياسية. فقد حدث تقدم هائل فى النقل والمواصلات الإلكترونية إلى الحد الذى جعل الكرة الأرضية أصغر مسافة زمنية. وانعكس هذا فى نقل المعلومات والمعارف والأموال حيث تنتشر المعلومات فى كل أركان الكرة الأرضية فى لحظات عن طريق قنوات البث التليفزيونى الفضائية والإنترنت والبريد الإلكترونى والألياف الضوئية والفاكس والتلكس والتليفون المحمول. فهذه الوسائط الإلكترونية للاتصال تخطت قيود وحواجز المكان، وقللت من أهمية الحيز والمكان Annihilated Space.

ويستشهد البعض بالعولمة المالية على نهاية الجغرافيا[١٦] End of Geography ويقصد بالعولمة المالية تخطى النظام الذى كان يقوم بين الدول فيما يتعلق بعقد الصفقات المالية، وأن الأموال الأجنبية تغلبت على القيود التى تضعها الدول القومية لضبط حركة الأموال فى بلادها (إيداع، اقراض، تحويلا للداخل والخارج....الخ)، وأن أسواق المال القومية اندمجت فى سوق المال العالمى. ويرجع ذلك لأسباب منها: تخفيف القيود المالية التى كانت موضوعة على حركة الأموال والاتجار فيها داخلياً وخارجياً فى الدول بهدف جذب رأس المال الأجنبى ليستثمر فى بلادها. مع تخفيف القيود على أنشطة البنوك، وفتح البورصات القومية لتعامل الأجانب معها

(شراء وبيع الأوراق المالية أى استثمار أجنبى غير مباشر) مع استحداث أدوات مالية متعددة مثل شهادات الاستثمار وأذون الخزانة، وسندات الدولة وغيرها.

واعتمدت هذه العولمة المالية على سهولة الاتصال التى اتاحتها وسائل الاتصال الإلكترونية وعلى ثورة المعلومات وإمكانية نقلها بسرعة فهذه العوامل وسعت الفرصة أمام الشركات المالية للتوطن فى أى موقع على الأرض (أى زادت أعداد المواقع البديلة التى يمكن أن تتوطن فيها) فتقنيات وسائل الاتصال الإلكترونية جعلت الحاجة إلى مركز تمويل أمراً بالياً. فالمشتركون فى سوق المال لم يعد من الضرورى أن يكونوا موجودين فى موقع سوق المال، أو حتى فى نفس دولتهم ولا حتى فى نفس قارته ليتمكنوا من التجارة فى هذا السوق المالى. فحاجة تاجر المال لوجوده فى سوقه لم تعد ضرورية. فتقنيات المعلومات وتقنيات الاتصال الإلكترونية تمكن التاجر من التعامل فى سوق المال دون أن يكون موجوداً فيه.

وبالمثل فإن خبراء المال والأعمال المتركزون فى الأسواق المالية الرئيسية يستطيعوا تمويل الزبائن والعملاء اينما كان موطنهم. وهكذا سقط الموقع الجغرافى وتراجعت أهمية الجغرافيا. ولا شك فى أن وسائل الاتصال الإلكترونية وسرعة تدفق المعلومات ألغت مسألة الحيز بأبعاده الجغرافية المختلفة Annihilated Space وفى الوقت نفسه قللت من أهمية الموقع الجغرافى.

إلا أن الأزمة المالية التى حلت بدول جنوب شرق أسيا فى منتصف ١٩٩٧ نبهت الدول القومية إلى خطورة الأموال الساخنة Hot Money أو الطائرة التى تقوم بالاستثمارات غير المباشرة فى الأوراق المالية فهى تتدفق لتتاجر فى الأوراق المالية بالبورصات القومية لتحقيق مكاسب ضخمة ثم تنسحب فى لحظات لتدمر اقتصاد الدول ولذلك بدأت دول كثيرة تضع قيوداً على حركة الأموال فى بلادها حماية لاقتصادها. وهذا عكس ما تبغيه العولمة المالية. كما أن الاستثمارات فى الدول القومية لا يمكن أن تعتمد فقط على رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج إنما لابد من تنمية المدخرات المحلية لبناء أصول فى داخل الدول القومية لأن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لا تبنى أصولاً جديدة فى الدول إنما تمتلك الأصول القائمة. وهذا أيضا ضد العولمة المالية. كما أن نشأة البنوك الأجنبية فى المناطق الحرة وفى المواقع الأمامية Off Shore وإعادة توطين المكاتب الخلفية للشركات بعيداً عن المقار الرئيسية لهذه الشركات استفادة من التفاوت فى الأجور والإيجارات والضرائب المنخفضة والعمالة غير المنظمة (لا اتحادات عمالية) يؤكد مرة أخرى على الميزة النسبية المقارنة التى تتمتع بها بعض المواقع والأماكن والمناطق على غيرها وبذلك يبقى التباين المكانى قائماً أى تبقى الجغرافيا راسخة الأركان. وهل تستطيع العولمة التى تسعى للتنميط والتوحيد أن تقضى على تباين الظروف الجغرافية الطبيعية

والبشرية..... أظن هذا مستحيل، فالإنسان يعيش فى ظل التنوع والتباين الطبيعى والبشرى Living with Diversity ولذا فلا نهاية للجغرافيا تحت أى سبب من الأسباب.

العولمة الاقتصادية Economic Globalization :

مفهوم :

شاع فى العقد الأخير من القرن ٢٠ مفهوم العولمة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بكتلته فى شرق أوربا. وأخذت الكتابات تكثر فى الدول الغربية حول العولمة اعتقاداً من أنصارها على أنها انتصار للرأسمالية على نطاق العالم على غيرها من النظم الاقتصادية – الاجتماعية، وأن الرأسمالية هى الحق والأجدر على قيادة التطور الاقتصادى والاجتماعى والحضارى فى العالم، وأن ما عداها هو الشيطان والشر والرذيلة. وشاع مصطلح العولمة فى العلوم الاجتماعية بما فى ذلك الجغرافيا الاقتصادية. وكأن العالم أصبح فى مواجهة جنى وعفريت اسمه العولمة. وللعولمة مؤيدون ومعارضون، وينقسم المؤيدون والمناصرون للعولمة إلى فرق بعضها متشددة وأخرى معتدلة، وبالمثل المعارضون. ويتميز مصطلح العولمة بأن معناه غير واضح ولا اتفاق عليه. وللعولمة كما اتضحت الأمور جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية. وسيتقصر الأمر على دراسة الجانب الاقتصادى للمقصود بالعولمة او ما يسمى العولمة الاقتصادية.

ويستخدم كثير من الباحثين مصطلح العولمة الاقتصادية والاقتصاد المعلوم بمعان مختلفة. وما هو المقصود بالعولمة الاقتصادية؟ وتدور التفسيرات المتنوعة للعولمة الاقتصادية حول ٥ محاور هى :

١. فهل العولمة الاقتصادية تعنى الرأسمالية، فدول كتلة الاتحاد السوفيتى السابقة، بل وبعض الدول النامية تحولت إلى النظام الرأسمالى وتخلت عن الفكر الاشتراكى ويدل على ذلك تصفية القطاع العام والخصخصة والتحول إلى نظام اقتصاد السوق الحر.
٢. أم أن العولمة الاقتصادية تعنى التحولات والتغيرات الاقتصادية الجارية حالياً؟ بمعنى زيادة ليبرالية الاقتصاد إن شئت قل الليبرالية الجديدة الممثلة فى تخفيف القيود التى كانت تضبط الشئون الاقتصادية والمالية فى الدول.
٣. أم أن العولمة الاقتصادية تعنى ظهور بناء اقتصادى جديد فوق قومى Supra National Economic System.

٤. أم أن العولمة الاقتصادية هى زيادة ترابط الاقتصاديات القومية للدول مع بعضها من خلال تدفق التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا والمعلومات ورؤوس الأموال ودور الشركات المتعددة الجنسية فى هذا الخصوص؟.

٥. وهل العولمة الاقتصادية تعنى نهاية الدولة القومية مع زوال القيود والتنظيمات القومية الضابطة للاقتصاد القومى؟

٦. وماذا تعنى العولمة الاقتصادية للجغرافيا الاقتصادية (وللحيز وللمكان ولتوطن الأنشطة الاقتصادية؟

فالبعض يعتقد أن العولمة الاقتصادية تعنى انتشار التقنيات الحديثة للإنتاج خاصة الصناعى وكل وسائل الارتباط والتواصل الأخرى مثل التجارة، ورأس المال، والمعلومات والأموال وعبورها للحدود السياسية للدول دون قيود اعتقاداً بان عالماً بلا حدود سياسية سينشأ مستقبلاً. بينما يرى آخرون أن العولمة تعنى زيادة ربط أشكال الثقافات والحضارات ببعضها وما يرتبط بذلك من نشأة السوق العالمى الذى يحكم الاقتصاد العالمى اعتماداً على المنافسة. وبالتالى فإن جانبا كبيراً من الحياة الاجتماعية فى داخل كل دولة ستحدده عمليات عالمية الطابع. ولذا ستتحلل الثقافات القومية والاقتصادية القومية، بل ووظائف الحدود السياسية للدول. ويرتبط كل ذلك بالعملية الحديثة السريعة للعولمة الاقتصادية. وهناك ادعاء بأن اقتصاداً معلوما ينشأ فى الوقت الحاضر ستكون الاقتصادات القومية فيه وإدارة الاستراتيجيات الاقتصادية القومية به غير ذات بال. وأن اقتصاد العالم جرت عولمته من خلال السوق العالمى والشركات المتعددة الجنسيات.

أسباب نشأة فكرة العولمة الاقتصادية :

بينما يرى آخرون أن العولمة الاقتصادية خرافة يروجها أنصارها فى الدول الرأسمالية المتقدمة مع محاولة فرضها فرضاً على بقية العالم لأسباب منها :

١- انهيار اتفاق بريتون ودز Bretton Woods الذى نشأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الذى كان يضبط سعر الصرف وأسعار تحويل العملات بالنسبة لبعضها فقبل الحرب العالمية الأولى كان العالم يسير على قاعدة الذهب Gold Standard. وتقضى هذه القاعدة أن تحدد كل دولة قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، وهو ما يعنى ثبات أسعار الصرف بين العملات على أساس وزن الذهب فى كل منها. على أن أهم ما يميز قاعدة

الذهب ليس فقط ثبات أسعار الصرف، وانما خضوع التوازن الداخلى فى كل دولة لمقتضيات التوازن الخارجى. فعند حدوث اختلال فى موازين المدفوعات بين الدول يؤدى خروج الذهب ودخوله فيما بين الدول إلى إعادة التوازن فى العلاقات الدولية. واتفقت انجلترا والولايات المتحدة فى بريتون ودز عام ١٩٤٤ أى فى آخر الحرب العالمية الثانية على ثلاثة أمور هى : استقرار سعر الصرف، وحرية تحويل العملات، وحرية التجارة. أما ثبات سعر الصرف فكان يتم بمساعدة صندوق النقد الدولى. وكان على كل دولة أن تحدد قيمة عملتها بوزن من الذهب، وأن تحتفظ بهذا السعر ثابتاً إلا إذا طرأ اختلال جوهرى فإنها تتقدم بطلب إلى صندوق النقد لدراسته لتعديل سعر عملتها. وتم الاتفاق على استخدام إحدى العملات الوطنية كنقود دولية تستخدم إلى جانب الذهب فى تسوية المدفوعات الدولية، وتحتفظ بها الدول فى احتياطياتها لمواجهة اختلال موازين المدفوعات. وتم الاتفاق على الدولار الأمريكى ليقوم بهذا الدور. وفى بداية سبعينيات القرن ٢٠ تغيرت الظروف فالولايات المتحدة تخلت عن ثبات سعر الذهب، وتخلت عن ضمان استقرار أسعار الصرف وتحويل الدولار إلى ذهب فى أغسطس ١٩٧١. فانهار نظام الصرف الذى كان يحكم أسعار العملات منذ اتفاق بريتون ودز ١٩٤٤. وأصبح التعويم وتقلبات أسعار الصرف هى الظاهرة الحالية فى الوقت الحاضر عكس ما تقضى به اتفاقية صندوق النقد بتثبيت سعر الصرف(١٧).

٢- حدوث أزمة البترول لرفع الأوبك لأسعاره مرتين وبحدة فى ١٩٧٥/٧٤، وفى ١٩٨٠/٧٩.

٣- وقوع كساد وتضخم نتيجة لرفع سعر البترول، وارتفاع أسعار السلع خاصة المصنوعة وضيق الأسواق أمامها فخفضت المصانع من طاقاتها الإنتاجية، وسرحت العمال فارتفعت معدلات البطالة وتراجعت الأرباح.

٤- ونتيجة لهذا الاضطراب الاقتصادى الذى وقع فى دول القلب المتقدمة قامت المؤسسات المالية ورجال الصناعة بالبحث عن فرص جديدة للاستثمار فى الخارج للحصول على أسواق إضافية لتعظيم الأرباح. فقامت بنوك دول القلب بإقراض الدول المتخلفة فاتسعت سوق الدولار فى أوربا. وغرقت الدول المتخلفة فى بحر الديون. وزادت حركة تدويل أسواق المال.

٥- زيادة وسرعة تصنيع بعض الدول المتخلفة خاصة دول نمور شرق أسيا والبرازيل والمكسيك مع نجاحها فى الدخول بمصنوعاتها إلى أسواق دول القلب المتقدمة.

٦- التحول من طريقة الإنتاج الكبير إلى طريقة الإنتاج المرن وساعدت على ذلك الثورة العلمية والثورة التكنولوجية خاصة الكمبيوتر الإلكترونى.

٧- تنامى دور الشركات المتعددة الجنسية سواء بالنسبة للاستثمار المباشر أو غير المباشر (مجال الإنتاج) وفى التجارة الدولية.

وهناك تباين كبير بين مستخدمى مصطلح العولمة الاقتصادية فالبعض يبالغ فى التغيرات الاقتصادية التى طرأت على الاقتصاد العالمى عما يراه آخرون. ويقرر الأكاديميون الموضوعيون على أنه قد حدثت عولمة نسبية لأسواق المال فى العالم نتيجة لتخفيف الدول للقيود الضابطة لحركة المال فيها على أمل جذب رأس المال الأجنبى للعمل فى بلادها. وشجع على ذلك تقدم وسائل الاتصال الإلكترونية خاصة شبكة الإنترنت والكمبيوتر وحزم الألياف الضوئية وثورة المعلومات. كما حدثت عولمة نسبية للتقنية العادية (وليست المتطورة والنووية) وعولمة بعض القطاعات الصناعية مثل تفصيل الملابس وتجميع الأجهزة الكهربائية (كثيفة العمالة) والصناعات الملوثة للبيئة (كالأسمنت). كما حدثت عولمة نسبية فى بعض الخدمات خاصة المالية.

هل نشأ نظام اقتصادى معولم فى العالم :

لمعرفة هل تحققت العولمة الاقتصادية من عدمه يجب تحديد وتعريف شكل الاقتصاد المعولم، وأن يكون هناك نموذج مثالى لاقتصاد معولم يمكن مقارنة الوضع الاقتصادى العالمى به فى الوقت الحاضر لتقرير ما إذا كان قد نشأ نظام اقتصادى معولم بالفعل من عدمه؟ إلا أن هذا الطريق تكتنفه عدة شكوك منها[١٨] : أن العولمة الاقتصادية ليست تغيراً فى زيادة تدفق التجارة والاستثمارات المباشرة بين الاقتصاديات القومية، وإنما العولمة هى محاولة وعملية إيجاد وخلق نظام اقتصادى فوق قومى فى العالم Supra National Economic System. ففى نظام اقتصادى عولمى حقيقى فإن الاقتصاديات القومية سيتم دمجها فى الاقتصاد العالمى المعلوم من خلال انتزاعها من الأصول الاجتماعية الراسخة لها عبر فترة انتقالية ودمجها فى الاقتصاد العالمى المعولم. مثلا دمج الزراعة المصرية فى الزراعة العالمية. ولكى يتم ذلك لابد من انتزاع الزراعة المصرية، من طابع الكفاية الذاتية إلى الطابع التجارى القادر على المنافسة. ولايمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عمليات انتقالية يجرى فيها تغيير تقليدية الفلاح المصرى، وتوسيع حيازته الزراعية، وتغيير الإطار التقنى للزراعة المصرية. ولم يتحقق شئ من هذا إذن ليست هناك عولمة زراعية، وما زال العالم بعيداً جداً عن نشأة نظام اقتصادى معولم. وعدم وجود نموذج واضح للاقتصاد العالمى المعولم للقياس عليه دفع البعض إلى الاستشهاد بأمثلة من

بعض القطاعات التى تحققت فيها عولمة نسبية مثل تجارة المال والصناعات كثيفة العمالة والصناعات الملوثة للبيئة والتجارة فى المعلومات للتدليل على حدوث عولمة اقتصادية.

لكن هذا لا يكفى للتدليل على وجود نظام اقتصادى عالمى معولم. فالمجتمع العالمى غير موجود وبالتالى الاقتصاد المعولم غير موجود، فالعولمة الاقتصادية هى مجرد خرافة يروج لها أنصارها. ويؤكد ذلك ما يلى [١٩]:

١- القول بأن الاقتصاد الدولى المعاصر غير مسبوق مردود عليه. فهو يتكون من اقتصاديات عدة دول قومية ارتبطت ببعضها من خلال التجارة وحركة رؤوس الأموال والتقنية الصناعية التى بدأت مع الثورة الصناعية الأولى ١٧٦٠- ١٨٣٠. والاقتصاد العالمى المعاصر أقل انفتاحاً وأقل اندماجاً عن سابقة الذى ساد فى الفترة ١٨٧٠- ١٩١٤ بدليل أن ٤٠% من التجارة الدولية مقيدة وغير حرة بالرغم من المطالبة المستمرة من قبل دول القلب بحرية التجارة.

٢- أن انتقال رأس المال لم يؤد إلى انتقال ضخم للاستثمار والعمالة من الدول المتقدمة إلى البلاد المتخلفة. بل على العكس من ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما زالت مركزة جغرافياً فى الأقطار المتقدمة صناعياً، وبين أقطار الثالوث Triadisation الممثل فى دول الاتحاد الأوربى وأمريكا الانجلوسكسونية واليابان وبقى العالم المتخلف مهمشاً فى كل من الاستثمار والتجارة الدولية باستثناء بعض الأقطار التى حققت تصنيعاً سريعاً فى شرق أسيا والبرازيل والمكسيك.

٣- ويقر المتحمسون للعولمة أن الاقتصاد العالمى أبعد من أن يكون معولماً بحق. بل على العكس التجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية، والتدفقات المالية مقصورة فى معظمها على الثالوث: الاتحاد الأوربى وأمريكا الشمالية واليابان، وبقية العالم مهمش، وهذا الاتجاه مستمر باطراد.

٤- على الرغم من أن العولمة الاقتصادية تعنى حرية تدفق رؤوس الأموال والعمال بين الدول إلا أن الدول المتقدمة تحول دون انتقال العمال من البلاد المتخلفة الفقيرة إلى النصف الحلو من العالم الممثل فى أوربا وأمريكا الانجلو سكسونية واليابان. وتبرر الدول المتقدمة سلوكها هذا بأنها ستنقل رأس المال إلى العالم المتخلف حيث العمل لكن غير مسموح بانتقال العمال إلى رأس المال فى دول القلب المتقدمة.

ولكن لا ينتقل رأس المال من الدول المتقدمة إلى البلاد المتخلفة. فأين هى الليبرالية الجديدة (تخفيف القيود، لا تخفف على حركة انتقال العمال من الأطراف إلى القلب)، وأين هى العولمة الاقتصادية.

٥- صحيح أن الشركات المتعددة الجنسية Multi Nationalities Companies MNCO العاملة فى ميدان الإنتاج، والتبادل، والاستهلاك (مجال الجغرافيا الاقتصادية) كثيرة وتصل إلى ٤٥ ألف شركة وفقاً لبيانات ١٩٩٦. لكن معظم هذه الشركات قومية الطابع، وتحقق معظم أربحاها من أوطانها القومية أما الشركات الدولية عابرة القوميات Trans Nationalities Companies TNCS فعددها محدود ولا يتعدى عدة مئات وتسعى الشركات عابرة القوميات لأن تكون هى اللاعب الأساسى فى الاقتصاد العالمى. وتتميز الشركات عابرة القومية بأن رأسمالها لا يرتبط بوطن أو قومية بل ينتقل رأسمالها بين الدول مع إدارة دولية لها، ولديها الاستعداد لأن تتوطن أو تعيد توطين نفسها حسب ما تحققه من أمان وعوائد أكبر على استثماراتها. ويمكن تحقيق العولمة فى المجال المالى بمجرد الضغط على مجموعة من الأزرار فى اقتصاد معولم بحق وحقيقى تحركه قوى السوق دون الرجوع للسياسات المالية القومية. وفى مجال شركات الصناعة التحويلية فإن الشركات عابرة القوميات تستطيع ان تنتج وتسوق على المستوى العالمى وفقاً لما تقتضيه حالة السوق. ورأى البعض أن الاتجاه لنشأة الشركات عابرة القومية بدأ يتبلور ويترسخ. وستكون الشركات عابرة القوميات هى المحرك الأساسى لاقتصاد عالمى يرتبط بعضه ببعض. وستتوطن هذه الشركات عابرة القومية حسب ما تحققه هذه الشركات من أمان وأرباح. أما الشركات المتعددة الجنسية فالغالب عليها أنها قومية الطابع، ولذلك فهى تخضع للقواعد التنظيمية للدولة القومية صاحبتها. ويرى البعض انه ليس هناك اتجاه لنمو الشركات عابرة القومية الأمر الذى يعرقل تحقيق العولمة الاقتصادية.

دور الدولة القومية / العولمة الاقتصادية :

فحص بعض الدارسين تراجع دور الدولة القومية فى الشئون الاقتصادية – فى ظل الإدعاء بالعولمة الاقتصادية – فى سبيل جذب الشركات متعددة الجنسية، والشركات عابرة القومية لتعمل فى بلدها. فهذه الشركات عابرة القوميات تقوض دور الدولة بطريقتين هما :

١- الحصول على امتيازات كثيرة من الدولة القومية لتعمل فى بلدها وإلا أعادت توطين استثماراتها منها إلى البلاد الأخرى.

٢- أن الشركات المتعددة الجنسية رسخت أقدامها فى الاقتصاد المحلى (الداخلى) للدولة وذلك من خلال التقنيات التى تجلبها معها والتخلى عن التقنيات المحلية والإمدادات الداخلية وغير ذلك من المدخلات والمستلزمات.

ويرى البعض انه على الرغم من أن الشركات عابرة القومية تمثل تحدياً لاستقلال الدولة القومية وسيادتها، وأوجدت مشاكل تنظيمية جديدة إلا أنها لم تحل محل الدولة بالكامل فى الشئون الاقتصادية والمالية، بل تعتمد على الدول القومية فى عدة أمور منها : توفير قوى العمل الماهرة من خلال المؤسسات التعليمية والمهنية وكذلك فى توفير البنية الأساسية (مثل شبكات الاتصال والنقل، وتنظيم السوق، ووضع سياسة للتجارة وغير ذلك من الأمور الكثيرة اللازمة لتهيئة الجو اللازم لعمل هذه الشركات). ولذلك فإن السياسات الاقتصادية القومية والقواعد التنظيمية بهذا الخصوص تؤثر على توطين استثمارات الشركات المتعددة الجنسية وديناميا‌تها وسياساتها التسويقية.

وعلى العموم فإن العلاقة بين الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية هى علاقة مساومة بين الطرفين وكل يسعى لتحقيق أقصى فائدة له، وعلى حسب المجال الذى تعمل فيه الشركة المتعددة الجنسية (البحث عن البترول واستغلاله، والتصنيع والخدمات). وكذلك على مدى تقدم الدولة وتخلفها. وعلى العموم فالعلاقة بين الدولة القومية من ناحية والشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى هى عملية مساومة دينامية. ويمكن للجغرافيين الاقتصاديين دراسة التفاوت المكانى فى عملية المساومة بين الشركات المتعددة الجنسية والدول القومية لجذب هذه الشركات اليها، مع تفسير هذا التباين المكانى وتعليله.

الليبرالية الاقتصادية الجديدة ودور الدولة القومية :

بدأت الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى انجلترا فى عهد مسز تاتشر، وفى أمريكا فى عهد الرئيس ريجان. وهى تدور حول التخفيف من القيود الضابطة للشئون الاقتصادية والمالية فى الدولة القومية، مع التخصصية، وزيادة المرونة الاجتماعية – الاقتصادية، والحد من دور الدولة، وإزالة القيود أمام تدفق رأس المال، ووضع ضوابط جديدة لزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية. والتخلى عن ضوابط صرف العملات، والقيود التى توضع على التجارة الخارجية والغاء أى قيود مالية، وإيجاد سوق عمل لا تحكمها ضوابط، مع سعى الدولة لتحقيق نموذج تنمية وتخصص انتاجى يرتكز على الميزة المقارنة (المواهب الطبيعية والبشرية التى يتمتع بها كل قطر). وتبنى سياسة تخصيص الموارد وفقاً لما تمليه قوى السوق. ويرى البعض أن العولمة قضت على دور الدولة القومية كمنظم للشئون الاقتصادية والقومية فى بلادها. وأصبح دور الدولة القومية التى

انصاعت للعولمة مقصوراً على توفير البنية الأساسية والمهارات العمالية اللازمة من خلال المؤسسات التعليمية. وأن تراجع دور الدولة لا محيص عنه فى ظل سيطرة السوق العالمى وتحرير الدول لأسواقها القومية من القيود الضابطة لها. وأن الاقتصاديات القومية المعولمة تخضع لإدارة عالمية فى الوقت الحاضر ممثلة فى البنك الدولة وصندوق النقد الدولى ولمنظمة الجات (التجارة العالمية) وللشركات عابرة القومية[٢٠]. وبدأت أفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة تنتشر جغرافياً فى كثير من الدول منذ ثمانينيات القرن ٢٠ إيذاناً ببدأ علاقات اقتصادية اجتماعية جديدة فيما يتعلق بالقواعد الضابطة للشئون الاقتصادية والمالية والاجتماعية فى الدول.

إلا أن تراجع دور الدولة القومية فيما يتعلق بالقيود الضابطة لحركة رأس المال فى بلادها املاً فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية أوقعت بعض البلاد فى أزمات مالية واقتصادية مروعة مثال ازمة المكسيك فى ١٩٩٥/٩٤ وأزمة دول شرق أسيا فى منتصف ١٩٩٧. فهذه الأزمات المالية التى وقعت بسبب تخفيف الدول للقيود على حركة المال فيها، وبسبب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة التى تتدفق للتجارة فى الأوراق المالية ببورصات الدول وتحقق أرباحاً ثم تنسحب فى لمح البصر بمجرد الضغط على مجموعة من الأزرار فى الكمبيوتر (الأموال الساخنة أو الطائرة) نبهت الدول إلى مراقبة وضبط حركة الأموال فيها حتى لا تتحول الدولة القومية إلى رهينة فى قبضة حفنة من كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية. فزاد دور الدولة القومية، ولم يتراجع كما كانت العولمة الاقتصادية تفترض.

دور الدولة فى الجغرافيا الاقتصادية :

يعود تراجع دور الدولة فى الشئون الاقتصادية والمالية والاجتماعية لبلادها فى الفترة الأخيرة إلى التغير الذى طرأ على نظام التراكم Accumulation (الاستثمار، الادخار، نظام الإنتاج، الدخل والتوزيع). وهذه مقولة غير صحيحة لأن أصحابها ينظرون إلى الدولة نظرة كلية بمعنى أنها وحدة ذات تنظيم مركزى لها أهداف محددة بينما الدولة تتكون من مجموعة من الأجهزة الرسمية المختلفة تتعاون مع منظمات غير حكومية فى داخل الدولة بل وفى خارجها فى وضع إطار عام للتراكم فيها.

ويعتقد أنصار تراجع دور الدولة أن السوق يحل محلها كأداة لضبط الشئون الاقتصادية والمالية بمعزل عن عن أجهزة الدولة وهذا غير صحيح لسبب بسيط هو عدم وجود السوق بمعزل الدولة وأجهزتها. فدور الدولة فى إيجاد السوق، وتنظيمه، وضبط سلوكه أمر لا محيص عنه ليس فقط بالنسبة للسوق العالمى بل والقومى. فالدولة موجودة فى كل بلاد العالم ولم ترحل، ولم تتخل عن دورها مطلقاً فى إدارة الشئون الاقتصادية والمالية وتنظيم الأحوال الاجتماعية فى

بلادها. والدولة موجودة وحاضرة وغير غائبة فى تشغيل سوقها القومى والجديد يدور حول أغراض تدخلها، وأشكال تدخلها، وليس حجم ودرجة تدخلها.

والذين يؤيدون تراجع دور الدولة هم أنصار التيار الرأسمالى، فضلاً عن أنصار العولمة الذين يؤمنون بمبدأ دعه يعمل دعه يمر Laissez- Faire حيث تتم العمليات الاقتصادية والمالية بعيداً عن سلطة الدولة. ويعتقد هؤلاء أن غياب دور الدولة واستبداله باليد الخفية للسوق سيؤدى إلى تخصيص كفء للموارد وإيجاد أفضل نظام لتوزيع الإنتاج. وسبقت الإشارة إلى أن العولمة تدعو إلى تجويف دور الدولة وسلبها سلطتها وقوتها بخصوص الشئون الاقتصادية والمالية والاجتماعية فى بلادها. ويدعى هؤلاء أن دور الدولة فى إيجاد نظام للتراكم قد انهار، وبالتالى فهى لم تعد قادرة على قيادة نظام عادل للتوزيع خاصة فى ظل المنافسة العالمية الشرسة. ومعلوم أن كل جزئية فى عملية التراكم يصاحبها عملية توزيع ولذا فلا غنى مطلقاً عن دور الدولة لتصحيح عمليات التراكم والتوزيع.

يمكن التعرف على دور الدولة فى الجغرافيا الاقتصادية من خلال ٣ ثلاثة مناظير هى[٢١]: الليبرالية الجديدة، والعولمة، ونظرية التنظيم الفرنسية. والمشكلة التى تواجه تحليل دور الدولة فى تشكيل جغرافيتها الاقتصادية أنك لا تجد إيجابات مشتركة عن هذا الدور. ويرى بعض الجغرافيين الاقتصاديين أنه نتيجة للعولمة المالية التى تحققت مؤخراً فقد أصبح المجال الاقتصادى خارج سيطرة الدولة. والمشكلة أن الدراسات الامبريقية التى تمت خلال الفترة الأخيرة لتحليل دور الدولة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية أنها توفر حالات متنوعة تتوافق مع رؤية أى جغرافى اقتصادى لدور الدولة. وعلى سبيل المثال دور الحكومة البريطانية فى اقتصاد بلادها عند حده الأدنى، بينما فى ماليزيا ودول شرق آسيا بل ونيوزيلنده عند حده الأقصى، وهو فى الحالتين النقيضتين ناجح بدرجة كبيرة.

الليبرالية الجديدة :

ترى الليبرالية الجديدة أن الأسواق الحرة غير المقيدة هى أداة قادرة على تعظيم الإنتاج (زيادة الكفاءة التقنية) وأيضا تعظيم الرفاهية (كفاءة التوزيع والتخصيص). وتؤمن الليبرالية الجديدة بضرورة عدم تدخل الدولة حتى لا تعرقل عمليات تعظيم الإنتاج وعليها ألا تعرقل جهود القطاع الخاص بقيودها إلا فى حالة اضراره بالصالح العام للشعب، وفى حالة فشل نظام السوق فى توفير السلع والخدمات بالأسعار المعقولة للمستهلك. وحتى الليبرالية الجديدة ترى أن تدخل الدولة فى هذه الحالة لتصحيح المسار سيسفر عن مشكلة لأنه لن يكون لتحقيق الصالح العام لكل فئات الشعب وإنما فقط لتحقيق الصالح العام للجماعة المسيطرة والمهيمنة على الأمور فى

الدولة. ويرى أنصار الليبرالية الجديدة أن تدخل الدولة يجب أن يكون عند حدوده الدنيا، وأنه سيكون مفسدة فى كل الحالات.

فالسوق فى نظر الليبرالية الجديدة هو البديل عن تدخل الدولة لضبط الشئون الاقتصادية والمالية والاجتماعية فى بلادها نظراً لعجز الدولة عن إدارة شئونها الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وأن تراجع دور الدولة، مع التخصيصية شروط أساسية مسبقة للنهضة الاقتصادية ولتحقيق الرفاهية الاجتماعية فى البلاد. أما فيما يتعلق بالتوزيع فالليبرالية الجديدة هى التى ستقوم بهذا الدور أيضا من خلال تشكيلها لنظام التراكم واستراتيجايته.

تعليـق :

يلاحظ أن تراجع دور الدولة فى ظل الليبرالية الجديدة إنما هى نظرة خيالية واهمة. فجغرافية الإنتاج والمال والعمل والأسواق التى تسعى الليبرالية الجديدة لإيجادها تتطلب ادواراً نوعية للدولة، وليس غياباً لدور الدولة. فالليبرالية الجديدة هى اتجاه سياسى يتحامل على دور الدولة أكثر منه تحقيقه.

العولمـة :

يرى الجغرافيون الاقتصاديون وغيرهم أن العولمة هى أحد العوامل الأساسية فى تجاهل دور الدولة على أساس أنه فى خلال سبعينيات وثمانينيات القرن ٢٠ أصبحت حركة رأس المال الدولى خارجة عن سيطرة الدولة وأن الشركات المتعددة الجنسية هى التى تتحكم فى هذه الحركة. وأن الأموال التى تحركها الشركات المتعددة الجنسية تغلغلت فى كل سوق قومى بل وإقليمى انتاجاً واستهلاكاً، وأن الرأسمالية أصبحت مهيمنة وتوحشت على المستوى العالمى. وأن الرأسمالية تغلغلت فى المجالات الاقتصادية الأمر الذى جرد الدولة من سلطاتها كقوة فاعلة فى المجال الاقتصادى، وأنها أصبحت عاجزة عن قيادة الرفاهية الاجتماعية فى بلادها نظراً لعدم توفر الموارد لها.

ويرجع رد الفعل السابق من جانب الليبرالية الجديدة إلى أن النظرية الاشتراكية كانت فى خدمة طبقة العمال فقط وليست فى خدمة كل طبقات الشعب. وأن رغبة الدولة فى جذب رووس الأموال الأجنبية للعمل فى بلادها دفعها إلى التخلى عن كثير من سلطاتها وأدوارها.

تعليـق :

لكن التطور السابق لم يترك الدولة كأثر باقى بلا قوة ولا سلطات فى هذا الخصوص بل على العكس تطور الدولة قواعد جديدة لدورها لتناسب المستجدات التى طرأت على الساحة. ويجب التفريق بين فقد الدولة لدورها وبين قيامها بأدوار جديدة تناسب الظروف التى استجدت مثلا الدولة تعمل على جذب رأس المال الأجنبى للعمل فى بلادها بتهيئة المناخ له، وهى التى توفر البنية الأساسية اللازمة، وهى التى توفر العمالة الضرورية من خلال المؤسسات التعليمية، وهى التى تقوم بإصلاح النظام المالى والائتمانى ومراقبته بفاعلية، وهى التى تسعى لنقل التكنولوجيا الجديدة لبلادها، وهى التى تضع القواعد لضبط التجارة الداخلية والخارجية لبلادها، وهى التى تضع القواعد لصيانة حقوق الملكية الفكرية، وتنظم الهجرة الدولية، وتفتش على المؤسسات منعاً للتلاعب فى الحسابات بقصد التهرب الضريبى، وهى التى تضبط الأسواق المالية والسلعية وهى التى تحارب الفساد والإفساد وكل ما هو غير مشروع ويضر بمصالح الشعب فلا غنى مطلقاً عن دور الدولة فى الشئون الاقتصادية والمالية والاجتماعية لبلادها.

نتائج انصياع الدول لدكتاتورية السوق وللعولمة الاقتصادية(٢٢):

جرت دراسات موضوعية فى الخارج للوقوف على الآثار التى ستترتب على دكتاتورية السوق والعولمة الاقتصادية اتضح منها :

- مع انصياع الدول لحركة السوق وللعولمة الاقتصادية سيتراجع دور التأثير السياسى والمساومة الاقتصادية لنقابات العمال واتحاداتهم. ومع تنامى العولمة سيزداد تركز الثروة والدخل بين الدول وفى داخل الدولة الواحدة. وقد سبقت الإشارة إلى أن الفجوة بين أغنى ٢٠ دولة وأفقر ٢٠ دولة اتسعت من ١ : ٣٠ عام ١٩٦٠ إلى ١ : ٨٠ فى الوقت الحاضر. اما فى داخل الدولة الواحدة فسيعاد تدوير الثروات والدخول لتستولى قلة من الأثرياء والأغنياء على معظمها بينما يزداد تهميش غالبية الشعوب من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وستزداد حدة الاستقطاب بين الأغنياء – الفقراء فى داخل الدولة مما ينذر بمخاطر اجتماعية مروعة.
- وستتدهور أحوال العمال والطبقة الوسطى ومختلف الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل نتيجة لدكتاتورية السوق والعولمة اعتقاداً بأن مرعاة البعد الاجتماعى واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق. وأن دولة الرفاه تهدد المستقبل. ويلاحظ أن ابتعاد الدولة عن التدخل فى الشئون الاقتصادية سيحولها إلى مجرد حارس للنظام القائم مع تفاقم الفجوة فى توزيع الثروات والدخول بين المواطنين.

- وتحت تأثير الركض وراء خفض تكلفة الإنتاج لزيادة القدرة التنافسية لتعظيم الأرباح سيزداد الضغط على العمال لخفض تكلفة العمل لأدنى حد ممكن. ولم يعد الأمر يقتصر على أصحاب الياقات الزرقاء الذين أبعدوا عن أعمالهم بسبب الميكنة والخصخصة بل امتدا الأمر ليشمل أصحاب الياقات البيضاء (مهن الطبقة الوسطى).
- وفى ظل انصياع الدولة لحركة السوق والعولمة سيحدث توحد بين أصحاب رأس المال فى الداخل وأصحاب رأس المال الأجنبيى فيطالبون بامتيازات عديدة مثل الامتيازات الضريبية، والمطالبة بتوفير البنية الأساسية مجاناً والغاء التشريعات التى كانت تحمى حقوق العمال، وتحويل كثير من الخدمات التى كانت تؤديها الدولة إلى القطاع الخاص ليقوم بها مع إضفاء الطابع التجارى عليها وإلا هربت رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للخارج.
- ونتائج الانصياع الدولى لحركة السوق وللعولمة واضحة تماماً فى زيادة معدلات البطالة والانخفاض النسبى للأجور والرواتب، وتقلص الخدمات الاجتماعية التى كانت تقدمها الدولة، وتدهور مستويات المعيشة.

دور الجغرافيا الاقتصادية :

تفرض العولمة الاقتصادية تحديات كبيرة على الجغرافيا الاقتصادية سواء على المستوى النظرى التحليلى أو الامبريقى التجريبى. فأما على الجانب النظرى التحليلى فالأمر يتعلق بوضع مفاهيم لهذه العملية المعقدة متعددة الأبعاد : فالعولمة ليست قوة منفردة لحالها بل تحركها الرأسمالية الغربية الدينامية وذات الاتجاهات الاقتصادية – الثقافية الامبريالية وستغرق الدول القومية ومناطقها المحلية. اما على الجانب التجريبى الامبريقى فالأمر يستدعى القيام بدراسات اقتصادية إقليمية لتوضيح ما إذا كانت العولمة قوة طيبة أو رديئة وأثرها محلياً وقومياً وعالمياً فالعولمة تتيح فرصة لانتعاش الجغرافيا الاقتصادية.

الجات / حرية التجارة :

تزعمت الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الدعوة لحرية التجارة بعد الحرب العالمية الثانية اعتماداً على تفوقها الاقتصادى على أساس أن التبادل الحر للتجارة يؤدى إلى رفاهية كل الدول المشتركة فى هذا النظام بناء على فكرة الميزة النسبية التى صاغها ريكاردو فى القرن ١٩، وتخصص كل دولة فى إنتاج منتجات معينة حسب المواهب الطبيعية والبشرية التى تتمتع بها. وتصدر الفائض عن حاجتها، وتستورد الناقص الأخفض تكلفة والأجود، والاكثر التزاماً

بالمواصفات المحددة عما لو أنتجته بداخلها وأن السوق الدولى النامى يشجع على ذلك ويتيح فرصاً متكافئة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء.

ويقصد بحرية التجارة ان تعبر السلع والخدمات (صادرات/واردات) الحدود السياسية والدوائر الجمركية للدول بسهولة ويسر دون أى قيود جمركية. ويمكن التعرف على مدى حرية تجارة دولة ما بقياس رياضى وذلك بنسبة قيمة السلع والخدمات التى تدخل التجارة الخارجية للدولة منسوبة إلى اجمالى الناتج المحلى[٢٣] Gross domestic product GDP.

واجتمعت بعض الدول فى هافانا/ كوبا ووضعت ميثاق هافانا المعروف باسم الجات GATT الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade ووافقت فيه على تحرير التجارة الدولية من حيث المبدأ بخفض التعريفات الجمركية بالتدريج ورفضت الولايات المتحدة التوقيع على ذلك الميثاق. وعقدت عدة جولات بعد ذلك لتحرير التجارة الدولية منها جولة طوكيو ١٩٧٩/٧٧، واتضح فيها أن القيود غير الكمية التى تفرضها الحكومات أصبحت عقبة كبيرة أمام التجارة الدولية. كما زاد خلال ثمانينيات القرن ٢٠ عقد اتفاقات التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية. وأصبحت هذه التكتلات الإقليمية عقبة أمام تجارة الدول غير الأعضاء فيها. وعلى الرغم من أن قواعد الجات تدعو لعدم التفرقة فى المعاملة التجارية بين السلع الوطنية والأجنبية وسلع الأعضاء . إلا أن التكتلات التجارية الإقليمية ترسخ هذه التفرقة. وتعمل هذه التكتلات التجارية الإقليمية على زيادة التجارة بين الأعضاء وتقللها مع غير الأعضاء. كما أنها تؤثر على اتجاهات تدفق التجارة الدولية لأنها تؤدى إلى تركيزها جغرافياً فى مناطق التكتلات الإقليمية.

بالإضافة إلى زيادة النشاط التجارى بين الشركات المتعددة الجنسية خلال ثمانينيات القرن ٢٠ أيضا، وهى تجارة خارج شروط أى اتفاق او احتياجات الأسواق. وكشفت الدراسات عن أن ٤٠% من تجارة العالم مقيدة وغير حرة. وزادت الإجراءات الحمائية أمام التجارة الدولية فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد السواء كلما ارتفع سعر الدولار أمام العملات الأخرى. وتضع الدول المتخلفة قيوداً غير كمية لحماية عملتها الوطنية ورصيدها من العملة الصعبة ولحماية صناعاتها من المنافسة الدولية الشرسة. وزاد التحدى للجات لأنها لم تكن تتضمن شيئاً عن الاستثمار الأجنبى المباشر من الدول المتقدمة فى البلاد المتخلفة. كما أن الجات لم تكن تتضمن شيئاً عن أنشطة الخدمات وهى أسرع الأنشطة نمواً فى الدول المتقدمة. ولم يكن للجات سلطات الزامية على الدول.

وتم عقد اجتماع للجات فى جنيف / سويسره ١٩٨٥ للموافقة على إدراج موضوع انشطة الخدمات مثل النقل، الكمبيوتر، الخدمات المالية والتأمين ضمن اتفاقية الجات إلا أن هذه الدعوة واجهت أذاناً صماً. وعقدت جولة اوراجواى ١٩٩٤/٨٦، وتم فيها الاتفاق على عدة أمور لتحرير التجارة الدولية منها ٤ مبادئ هى :

أ) بخصوص الرسوم الجمركية :

١- حق الدولة الأولى بالرعاية بمعنى أن الدولة لو منحت ميزة لدولة أخرى مثلاً لبنك أمريكى فإنها تنسحب على كل البنوك الأجنبية فى هذه الدولة.

٢- خفض الرسوم الجمركية بالتدريج على أن تقوم الدول المتقدمة بخفض رسومها الجمركية على الواردات بنسبة ٣٦% من متوسطها الذى كانت عليه فى ثلاث سنوات ١٩٨٩/٨٦ وذلك على مدى ٦ سنوات، بينما الدول النامية تخفض رسومها الجمركية بنسبة ٢٤% من متوسطها فى الفترة المشار إليها على مدى ١٠ سنوات على أن تكون الرسوم الجمركية فى حدود المعقول، والعمل على تثبيتها بحيث لا يتم تغيير هذا الربط والتثبيت إلا بعد الرجوع إلى هيئات الجات مع الاستمرار فى خفض الرسوم الجمركية حتى تصل إلى الصفر.

٣- منع التمييز والتفرقة فى المعاملة بين الشركات والمنتجات الوطنية ونظيرتها الأجنبية فى السوق الداخلى للدولة والالتزام بالشفافية.

٤- تجنب الإغراق ومنع دعم الصادرات وقبول مبدأ التقييد الكمى فى حالات محددة.

ب) منظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO:

تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتنسيق شئون التجارة الدولية وأنشئت هذه المنظمة فى جولة مراكش، وبدأت فى ممارسة عملها من بداية ١٩٩٥، وبذلك أحكمت الدول المتقدمة قبضتها على اقتصاديات العالم من خلال أضلاع المثلث الممثل فى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية.

ج) إدراج أنشطة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية للنقاش :

ويشكل هذا تغييراً جوهرياً لأن الجات كانت مقصورة على السلع المادية وسيشار لذلك فيما بعد. وجرى عقد جولات فى سياتل والدوحة ٢٠٠١ وكانكون ولكنها كانت غير ناجحة وستعقد جولة فى هنج كنج فى نهاية ٢٠٠٥.

ودول العالم مختلفة فيما بينها بخصوص حرية التجارة. فالدول المتقدمة ذات الاقتصاد القوى (عدا اليابان) من أنصار حرية التجارة وفتح الأسواق مثال ذلك أمريكا، كما تميل دول

ومناطق الاقتصاد الصغير القوى الناهض (مثل سنغافورة، هنج كنج، ماليزيا، دبى، ايرلنده، لبنان) إلى حرية التجارة. ومالت بعض دول الاقتصاديات المغلقة إلى الانفتاح مؤخراً وتحرير التجارة مثال ذلك الصين الشعبية وكوريا الجنوبية مع ادخال التغيرات الهيكلية على اقتصادياتها. ومالت بعض الاقتصاديات النامية (الهند، غانا، مصر) لاتباع سياسات اقتصادية وتجارية ومالية ليبرالية.

لكن هناك دول كثيرة متقدمة ونامية ترفض سياسة حرية التجارة على أساس أن السوق دائماً يحابى المنتج الكفء القادر على إنتاج سلعة رخيصة، وجيدة النوعية، ويوجد هذا المنتج الكفء فى الدول المتقدمة وليس فى الأقطار المتخلفة. وتحرير التجارة الخارجية معناه الاضرار بمنتجاتها لأنها لا تقوى على المنافسة الشرسة التى ستواجهها من نظيرتها الأجنبية الأخفض تكلفة والأجود نوعية. إذن اختلاف المصالح بين كل من الدول المتقدمة والمتخلفة يعد عقبة رئيسية أمام حرية التجارة الخارجية. وتهربت الدول المتقدمة من الوفاء بالتزاماتها التى فرضت عليها فى دورة أوراجواى لصالح البلاد المتخلفة والشئ الغريب أن الدول المتقدمة تطالب بحرية التجارة، بينما ترفض حرية انتقال العمال إليها من البلاد المتخلفة.

وقد واجه مبدأ تحرير التجارة العالمية عقبات كثيرة لأن الدول النامية شعرت بأنها تتعرض لضغوط كثيرة من قبل الدول المتقدمة التى تسعى لتحقيق مصالحها التجارية على حساب البلاد المتخلفة. وعلى سبيل المثال تصر دول الاتحاد الأوربى على دعم زراعتها ومنتجاتها الزراعية بأساليب متنوعة لأطول فترة ممكنة وترفض رفع الدعم عن زراعتها. وبالمثل الولايات المتحدة. وتعرقل الدول المتقدمة دخول المنتجات الزراعية من النامية إليها.

القيود غير الكمية :

لجأت الدول خاصة المتقدمة إلى القيود غير الكمية لعرقلة دخول منتجات البلاد المتخلفة إليها، مثال الشروط البيئية والمواصفات الصحية فدول الاتحاد الأوربى تصر على عدم دخول واردات إليها تضر بالبيئة عندها أو بصحة الإنسان (حكاية العفن البنى فى البطاطس المصرية المصدرة إليها). وترفض الدول النامية عدم الربط بين قضايا البيئة والتجارة الدولية.

وتعرقل الدول المتقدمة دخول مصنوعات البلاد المتخلفة إليها مثل ذلك المنسوجات بحجة ان صناعات المنسوجات فى الدول المتخلفة يعمل فيها أطفال صغار بأجور أقل من أجور العمال الكبار وبذلك ستضر بصناعة المنسوجات فى الدول المتقدمة. ورفضت أمريكا دخول الملبوسات المصرية إليها إلا إذا احتوت على ١١.٧% مكونات إسرائيلية، وأرغمت مصر على

توقيع اتفاقية الكويز QIZ (المناطق الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zones) معها ومع إسرائيل لتدخل الملبوسات المصرية إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥.

وزادت فى الآونة الأخيرة مسألة القيود غير الكمية التى تعرقل حرية التجارة. وهذه القيود غير الكمية لا تقل خطورة عن القيود الكمية فى عرقلة حرية التجارة الخارجية. والقيود غير الكمية الموضوعة أمام التجارة الدولية كثيرة ومتنوعة وتأخذ أشكالاً مختلفة ويمكن تجميعها فى مجموعات على النحو الأتى :

١- التدخل الحكومى ويأخذ أشكالاً مختلفة منها الدعم الحكومى والإجراءات التفضيلية فى الصفقات الحكومية، والحصار الاقتصادى. وفى سنة ١٩٩٧ كانت أمريكا تحاصر نصف سكان العالم. وما زالت تحاصر كوبا منذ نصف قرن بحجة انها تحولت للنظام الشيوعى. وتحاصر إيران والسودان بحجة أنها دول داعمة للإرهاب. وتحاصر كوريا الشمالية بحجة أنها دولة مارقة ومن محور الشر.

٢- إجراءات جمركية منها صرامة الوثائق الجمركية المطلوبة والشروط الصحية، ومتطلبات الأمان والتصنيف.

٣- المواصفات ارتكازاً على تفصيلات لنوعيات معينة وشروط التعبئة والتغليف وبطاقات المواصفات والاختبارات والتحليلات، وتواريخ الصلاحية.

٤- الحصص والتراخيص وتقتصر التجارة فى الخدمات على أعمال المحاسبة، الاستشارات القانونية، والإنشاءات والمعمار.

٥- تأمينات للواردات (فتح الاعتمادات للواردات) وقيود ائتمانية، ومتطلبات وثائق منشأ السلع.

وفى ١٩٨٦ كانت نسبة ٥٠% من المنتجات الداخلة فى التجارة الدولية تخضع لهذه القيود غير الكمية. وتطبق هذه القيود غير الكمية بصرامة فى حالة المواد الغذائية علماً بأن دورة أوراجواى دعت إلى التخفيف والتقليل من هذه القيود غير الكمية. وتتفاوت القيود غير الكمية من سلعة لأخرى. وعلى سبيل المثال تستعين اليابان بقيود غير كمية عالية على الحيوانات الحية والمنسوجات، وفى دول الاتحاد الأوربى على منتجات الخضر والأغذية المحفوظة، وفى الولايات المتحدة على الجلود والمنسوجات والأحذية والمعادن الأساسية، وفى كندا على الأحذية والماكينات.

وزادت أهمية القيود غير الكمية التى توجد داخل الدولة وترتبط بسياسات المنافسة. وتتطلب سياسات المنافسة وضع القواعد المنظمة لذلك والتعاون المطلوب فى هذا الخصوص ومن المدهش أن تكون المنافسة هى غير المقصودة بسياسة المنافسة. ففى بعض الأحيان تتمتع

بعض الشركات بحماية مما يمكنها من احتكار السوق فتحقق أرباحاً عالية على أساس أن الشركات الأجنبية ممنوعة من دخول السوق لتنافسها. وينطبق هذا على شركات الطيران ووسائل الاتصال والخدمات المالية وخدمات التأمين وحقوق الملكية الفكرية. ولا توجد سياسة منافسة واضحة الأركان لكل دول العالم، ولكن توجد فى كل دولة قواعد غير رسمية للمنافسة. ولما ظهرت فكرة عولمة السوق وضحت أهمية وضع قواعد محددة لسياسة المنافسة.

ويعد الفساد بمثابة عقبة كبيرة أمام حرية التجارة. فالفساد هو الفيروس الذى يعرض صحة نظام التجارة العالمى للخطر. ويرتبط الفساد بالتاريخ الاقتصادى والسياسى لكل دولة، ويصعب قياس الفساد لأنه يظهر بطريقتين :

١- من الحكومة القائمة بالسلطة.

٢- نتيجة لتصرف الحكومة.

وهناك دول كثيرة خاصة المتخلفة يشيع فيها الفساد ولا تفعل شيئاً للتخلص منه. وقامت مؤسسات الشفافية المختلفة بدراسات اتضح منها أن الإجراءات غير السليمة تشجع على دفع رشاوى، وتقديم أموال غير مشروعة أصبحت أمراً ضرورياً لتسهيل مرور الصفقات عبر الدوائر الجمركية. فالفساد إما أن يزيد بإضافة قيد أو آخر للسماح للمصدر بتمرير صادراته عبر البوابات الجمركية. وتزيد الحواجز أمام التجارة إذا لم يكن الفساد تحت السيطرة أو لو كانت تكلفته غالية. فالتجارة تقل على سبيل المثال كلما يطلب موظفو الجمارك رشاوى، والإصرار على بقاء شحنات السلع سريعة التلف فى المخازن حتى يصيبها العطب (المواد الغذائية كالموز واللحوم) لحين دفع الرشاوى المطلوبة.

وتؤكد الشواهد والأدلة على أن قيمة الرسوم الجمركية وانهيار الأخلاق فى الدولة هى المحرك الأساسى للفساد للرغبة فى عدم دفعها. كما أن ضعف مرتبات موظفى الجمارك هى الأخرى من أسباب الفساد وقبول الرشاوى. ولابد من أن تضع منظمة التجارة العالمية WTO قواعد للتخلص من كافة صور الفساد التى تعرقل التجارة العالمية. وتختلف وسائل الفساد (التهريب، تفادى الرسوم الجمركية، والرشاوى) على مستوى الدولة والسلعة وحتى على مستوى الأفراد.

وقد طرأت تغيرات نوعية وكمية على التجارة الخارجية عبر الزمن، وكانت التقنية هى المحرك الأساسى لذلك فى كل العهود. ويمكن تمييز ٣ ثلاث فترات أساسية لتغيير التركيب السلعى للتجارة الخارجية هى فترة الثورة التجارية التى بدأت بكشف طريق رأس الرجاء الصالح

١٤٩٣، وفترة الثورة الصناعية الأولى ١٧٦٠- ١٨٣٠، والثورة التقنية (ثورة اتصالات وثورة المعلومات) التى بدأت فى الربع الأخير من القرن ٢٠. ففى العهد الأول سادت التجارة العالمية فى السلع الأولية (الخامات، المعادن، والمواد الغذائية). وفى المرحلة الثانية التى بدأت مع الثورة الصناعية الأولى ١٧٦٠-١٨٣٠ أصبحت السلع المصنوعة هى التى تشكل معظم قيمة التجارة الدولية لأنها أصبحت الأربح. واستمرت تجارة المواد الأولية فى تلك المرحلة الثانية أيضا إلا أن التقدم التقنى الذى طرأ جعل السلع المصنوعة موحدة المواصفات وأكثر معايرة عن المواد الأولية، وبالتالى أكثر دخولاً فى التجارة الدولية. أما فى المرحلة الثالثة وهى المعاصرة فقد أصبحت الخدمات مكوناً أساسياً فى التجارة الدولية، وتشكل نسبة متزايدة من قيمة التجارة الخارجية، ويرجع ذلك للتقدم الهائل الذى طرأ على وسائل الاتصال الإلكترونية.

وتختلف التجارة الدولية فى الخدمات عن التجارة فى السلع المصنوعة فالأولى نوعية، ولذا فتجارتها فى توسع مستمر، وهى لا وزن مادى لها، وتتميز بأن كثرة من الناس تستفيد منها ولا يمكن تقليدها. بينما نجد أنه بمجرد إنتاج السلعة المصنوعة فإنه يمكن تقليدها فى أى مكان بتكلفة منخفضة عكس الخدمة. وأصبحت بعض الشركات تحقق ربحاً أكبر من التجارة فى الخدمات عن التجارة فى السلع.

ويعتقد بعض الدارسين أن التجارة "فى الخبرة والمهارة" ستلى التجارة فى الخدمات من حيث الأهمية فى القرن ٢١. وتتحسن أيضا التجارة فى السلع ويلاحظ أن التجارة فى الخبرة تتميز بمحدوديتها فى الوقت الحاضر عبر الحدود السياسية الدولية. وأن تجارتها ستزدهر نتيجة لاختراع وسائل تقنية لتسهيل توصيلها للعميل الذى يطلبها. وتتمثل وسيلة توصيلها فى الوقت الحاضر فى الانترنت. وسيعتمد تقديمها على النواحى الفردية (طبيب عنده خبرة ومهارة نقل القلب، الكبد، والكلية) يطلبها منه آخرون بأجر عكس الخدمات المعتادة والسلع (المحددة المواصفات). وتنتشر التجارة فى الخبرة خارج مسارح القيام بها. وستشمل على جوانب كثيرة للعمل فى العالم (الخبرة فى مجالات كثيرة). وتتشابه الخبرة مع السلع المصنوعة فى أنها نتاج للبحث العلمى والتصنيع، والخبرة هى الأخرى نتاج لعملية تكرار الاكتشاف أو الإبداع (فى نقل الأعضاء) ثم كتابة السند والوثيقة والصك الخاص بذلك (خطوات العمل ومراحله وغير ذلك من الأمور التى تلزم لاتقان الخبرة (فيلم يصور مراحل نقل القلب، الكبد، الكلية) لمن يريد أن يتاجر فيها (يتاجر فيها صاحبها).

ولم يعد التنظيم المكانى للتجارة العالمية أفقياً فقط بين دولة وأخرى أو سلع نهائية حيث الدول تتخصص وتتاجر فى سلع نهائية. بل على العكس التخصص الرأسى حيث تتخصص الدولة وتتاجر فى إحدى مراحل عمليات إنتاج السلعة، مثلا تركيز البوكسيت واستخلاص

الألومينا، إنتاج السكر الخام (الجلاب) عصر البذور الزيتية لإنتاج الزيت الخام، وهذا يشكل ٢٠- ٢٥% من قيمة التجارة الدولية فى الوقت الحاضر[٢٤].

وأدت عولمة الإنتاج إلى تغيير فى أنماط السلع التى تدخل فى التجارة الدولية فى الوقت الحاضر. فنسبة كبيرة من السلع التى تدخل التجارة الدولية فى الوقت الحاضر عبارة عن مكونات أى تدخل كأجزاء فى تكوين سلعة أخرى، أى ليست سلعاً نهائية كاملة الصنع.

ويتحقق التخصص الرأسى عندما تتفوق دولة فى تصنيع مكون وتحتاج إليه دولة أخرى فتستورده لتستخدمه فى إنتاج السلعة النهائية. فعلى سبيل المثال قد يتم تصميم الشرائح الإلكترونية Chips وتصنيعها فى دولة ما، وتجميعها على لوحة الذاكرة من خلال عمالة كثيفة رخيصة فى دولة ثانية. وتتضمن التجارة الأفقية استكمال كل مراحل صناعة الكمبيوتر فى دولة واحدة.

الكتل التجارية :

يتم التبادل التجارى عادة بين دولة وأخرى إلا أنه قد طرأت تغيرات كثيرة على التجارة الدولية فى الوقت الحاضر نتيجة لظهور التكتلات الاقتصادية بكثرة بعد الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال ازدهرت التجارة بين أعضاء الاتحاد الأوربى نتيجة لرفع الجمارك فيما بينها. إلا أن الحواجز الجمركية ما زالت قائمة بينها وبين الدول غير الأعضاء.

وتلقت منظمة التجارة العالمية WTO بيانات عن ١٨٠ اتفاقية إقليمية للتجارة ١٩٩٨. وقد تدخل الدولة فى أكثر من اتفاقية إقليمية للتجارة وتقوم منظمة التجارة العالمية بالتأكد بأن قواعد التنظيمات الإقليمية للتجارة متوافقة مع القواعد التى وضعتها المنظمة الدولية. ونظراً لأن منظمة التجارة العالمية تعجز عن إيجاد حلول للمشاكل التجارية لبعض الدول فإنها تشجع على قيام التكتلات التجارية الإقليمية لحل هذه المشاكل. كما ترى منظمة التجارة العالمية أن قيام هذه التكتلات التجارية الإقليمية هو خطوة فى سبيل تحرير التجارة العالمية على أساس أن هذه التكتلات الإقليمية التجارية تزيل القيود الجمركية الكمية بين الأعضاء وهذا ما تدعو إليه المنظمة الدولية للتجارة. ويعد القرب أو التجاور الجغرافى أحد العوامل المشجعة لقيام التكتلات التجارية الإقليمية شرط أن تكون هناك دولة رئيسية فى المنطقة تتزعم الفكرة. ويسهل قيام التكتلات التجارية إذا كان أعضاؤها فى مرحلة واحدة من التطور الاقتصادى والحضارى. والتكتلات التجارية عبارة عن تجمعات لدول متجاورة تهدف إلى تنمية وتحرير التجارة بين الدول الأعضاء.

التجارة الإلكترونية E. Commerce :

تعد التجارة الإلكترونية E. Commerce هى أحدث نمط ظهر للتجارة فى آخر القرن ٢٠ بل إن البعض يعتبرها بمثابة ثورة تجارية سواء فى مجال التجارة الداخلية أو الخارجية. والتجارة الإلكترونية هى تبادل للسلع والخدمات وللمعلومات وللخبرات عبر وسائل الاتصال الإلكترونية (الكمبيوتر / الإنترنت/ حزم الألياف الضوئية). فكأن التجارة الإلكترونية هى ثمرة للثورة التى طرأت على وسائل الاتصال الإلكترونية. ويطلق على التجارة الإلكترونية E. Commerce وأحياناً I. Commerce أى التجارة عبر الإنترنت[٢٥]. واعتاد الناس فى الوقت الحاضر. على استخدام المصطلحين بالتبادل أى مكان بعضهما. علماً بأن التجارة عبر الإنترنت هى جزء من التجارة الإلكترونية. أى أن التجارة الإلكترونية هى الكل بينما التجارة عبر الإنترنت هى جزء من هذا الكل أى أن مفهوم التجارة الإلكترونية أعم وأشمل من التجارة عبر الإنترنت. ويشيع استخدام التجارة الإلكترونية فى تجارة التجزئة خاصة السلع الغذائية ويتوقع البعض أن تستحوذ التجارة الإلكترونية على ١٠% من حجم التجارة الدولية فى المستقبل[٢٦] مما يؤدى إلى الحد من التعاملات التقليدية فى عمليات التصدير والاستيراد. ولا شك فى أن أى دولة أو شركة ستظل مجمدة فى إطار المعاملات الورقية النمطية إذا لم تمتلك أدوات التجارة الإلكترونية : وبالتالى لن تستطيع النفاذ إلى كل الأسواق العالمية. فكأن زيادة الصادرات باتت ترتبط ارتباطاً وثيقا بالتجارة الإلكترونية.

بل والأخطر من ذلك أن تقرير البنك الدولى أشار إلى أن بعض المنظمات لن تقبل أى موردين جدد إلا إذا كانت لديهم القدرة على ممارسة التبادل الإلكترونى للبيانات كشرط أساسى.

وتقوم شبكة الإنترنت العالمية بدور رئيسى فى التجارة الإلكترونية إذ تدور خلال هذه الشبكة جميع العمليات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية من التعرف على البيانات، والمفاوضات وعقد الصفقات وعمليات البيع والشراء دون أن ينتقل البائع المقيم فى دولة ما إلى المشترى أو المستهلك الموجود فى دولة أخرى. فليس على المشترى إلا أن يطلع على العرض الذى يقدمه البائع عبر شبكة الإنترنت. ويتم الحوار بين المستورد والمصدر للاتفاق على كل ما يتعلق بالصفقة، وتحديد مكان التسليم، وميعاده عن طريق البريد الإلكترونى فى دولة أخرى.

وتتلخص عملية التجارة الإلكترونية فى أن المصدر يفتح موقعاً له على الإنترنت. ويعرض فى صفحات هذا الموقع خصائص السلع المادية والخدمات التى يتعامل فيها. على أن يقوم بتحديث البيانات والمعلومات عن هذه السلع والخدمات بصفة مستمرة. ويستعين فى ذلك بجميع الوسائط الممكنة من صور ورسومات متحركة زيادة فى التوضيح. وإذا أراد المستورد استيراد سلعة او خدمة ما فعليه أن يرجع إلى صفحات المواقع المختلفة على الإنترنت ويختار الأنسب

من بينها. ثم يتم الاتصال الإلكترونى بين البائع والمشترى لاستكمال عقد الصفقات والاتفاق على مكان التسليم وميعاد التسليم ودفع الأموال المطلوبة. وأحرز التبادل الإلكترونى تقدماً فى بعض القطاعات مثل تجارة المواد الغذائية، والكتب، والخمور، وشراء تذاكر السفر وتقديم الخدمات خاصة المالية (شراء الأسهم وبيعها) والهندسية، والفنية، والقانونية وبرامج الحاسب الآلى. أما بقية السلع والخدمات فلابد أن يتم تبادلها عبر المنافذ والبوابات الجمركية ولذا فإن مشكلة التهرب الجمركى عبر التجارة الإلكترونية تنطبق على عدد ضئيل من السلع والخدمات.

وللتجارة الإلكترونية جوانب ثورية هى : مستوى المشاركة، وسرعة التبادل، وتوفر المعلومات عن السلع المختلفة. فعلى مستوى المشاركة تتم التجارة الإلكترونية بين الشركات وبعضها. كما تتم بين الشركات والحكومات، كما تتم بين الشركات والأفراد. وتعمل الأساليب الإلكترونية على زيادة عدد المشتركين فى التجارة الدولية من بائعين ومشترين. وتتطلب التجارة الإلكترونية وسطاء جدد مثال ذلك الاتصال بشبكة الإنترنت، ونظام للدفع الإلكترونى، وخدمات توثيق، وشهادات للصفقات. وتتميز هذه الوسطات الإلكترونية بأنها أقل عمالة وتكلفة عما فى حالة الوساطة التقليدية.

ويوفر الموقع الإلكترونى على شبكة الإنترنت المعلومات عن السلع والخدمات المتنوعة على أوسع نطاق ممكن من العالم. وبالتالى يساعد على اتساع السوق أمام السلع والخدمات على مستوى كل العالم. هذا على الرغم من تعقد عملية البحث عن هذه المواقع على الإنترنت واستغراقها لبعض الوقت. ونظراً لقلة القيود والحواجز أمام التجارة الإلكترونية فإنها حسنت فرص توصيل المعلومات عن السلع والخدمات للمستهلك ليختار الأنسب منها وليس هناك مجال للاحتكار. كما تتيح التجارة الإلكترونية فرصة كبيرة لتحسين نوعية السلع وخفض أسعارها. وقد تؤدى التجارة الإلكترونية Cyber Trade إلى زيادة التخصص الرأسى وذلك بالسماح للشركات بنشر أجزاء ومراحل من عملياتها فى مناطق العالم المختلفة اعتماداً على الظروف المحلية.

ومن مزايا التجارة الإلكترونية أنها تختصر التكلفة والزمن المستغرق فى عقد الصفقات نظراً لسرعة البريد الإلكترونى الذى يعتمد عليه المصدرون والمستوردون. وتعمل التجارة الإلكترونية على تقليل الوظائف والعمليات الإدارية اللازمة لعقد الصفقات الدولية. كما أنها تقلل العمالة الداخلة فى التجارة الخارجية، وتقلل من عمليات الوساطة والسمسرة لإمكانية الاتصال الكترونيا بين المشترى والبائع. وتتغلب التجارة الإلكترونية على القيود الجغرافية الممثلة فى طول المسافات الجغرافية والاقتصادية (تكاليف السفر والإقامة) والزمنية طول الوقت لعقد الصفقات والإلمام بخصائص السلع ومزاياها وسداد الالتزامات المالية). وتقلل التجارة الإلكترونية من الحاجة للمساحات والمبانى لقلة الحاجة للمخازن والمخزون حيث يمكن توجيه طلبات العملاء بعد

استيفائها مباشرة من المستوردين إلى مراكز الإنتاج. وتتوفر التجارة الإلكترونية حيث تفتح الأسواق الإلكترونية أبوابها بصورة دائمة ودون اجازات أو عطلات. ولا يحتاج الزبائن والمستوردون للسفر. وتتيح التجارة الإلكترونية حرية اختيار واسعة بزيارة مختلف أنواع المحلات والمواقع الموجودة على الإنترنت.

وتتميز التجارة الإلكترونية بعدم توازن توزيعها الجغرافى فهى تتركز جغرافياً فى الوقت الحاضر فى المناطق المتقدمة مثل أمريكا الانجلوسكسونية، وغرب أوربا واليابان واستراليا. وبين الشركات المتعددة الجنسية. فهى مزدهرة فى الدول المتقدمة وبينها لكنها صغيرة الحجم فى أقطار العالم الثالث بأمريكا اللاتينية وافريقية وأسيا. وذلك نظراً لأن التجارة الإلكترونية تحتاج إلى بنية أساسية عالية من تقدم تقنى، وحواسب آلية، وشبكات اتصال الكترونية وحزم الألياف الضوئية، وفتح مواقع على الانترنت. وتحتاج إلى تدريبات شاقة لكيفية الاستفادة من الفضاء الالكترونى (ويشبه بناء تكنولوجيا المعلومات فى عهد الفضاء الإلكترونى عملية مد السكك الحديدية فى عهد الاستعمار الأمر الذى سهل التجارة الدولية الامبريالية أكثر من التنظيم الاقتصادى الداخلى للمجتمعات فى المستعمرات. والدول منشغلة فى الوقت الحاضر بكيفية الحصول على ميزة مقارنة فى التجارة الإلكترونية. وتعتمد جغرافية التجارة الدولية الإلكترونية على عدد المواقع الموجودة على شبكة الإنترنت. وقد يصعب على بعض الأفراد والمؤسسات فتح مواقع لتجارتهم على الإنترنت. وفى هذه الحالة يمكن لهؤلاء التجمع سوياً لفتح موقع واحد لسلعهم على الإنترنت بالمشاركة. وهناك رغبة فى إقامة مدن معلومات Information city للسلع على شبكة الإنترنت بالاشتراك بين التجار ويتنامى الشعور بين المنظمات الدولية والحكومات ورجال الأعمال، والمواطنين بالرغبة لإنشاء منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات التى تقدم الكترونياً لمن يطلبها على أن تقوم السلع المادية بدفع الرسوم الجمركية التى تفرضها الدول. وتتطور فى الوقت الحاضر النقود الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية، ووضع القيود والضوابط المنظمة للتجارة الإلكترونية.

تجارة الخدمات :

أهمية نسبية :

انتعشت صناعة الخدمات منذ ستينيات القرن ٢٠ لأهميتها. ويمكن الاستدلال على انتعاش قطاع الخدمات بمعايير كثيرة منها ما تشكله الخدمات من قيمة فى إنتاج السلع المادية، وبما تستوعبه الخدمات من عمالة ومدى مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى، وفى التجارة الدولية. ويعتمد إنتاج السلع المادية (أولية وثانوية) على الخدمات التى تتوفر له. ويستهلك معظمنا الخدمات دون أن يدرى، وتصبح حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية صعبة بدون الخدمات. فخدمات

الأعمال الإدارية التى تتولى الإشراف اليومى على تشغيل الاقتصاد، وإدارة شئون المجتمع، والبنية الأساسية الممثلة فى شبكات النقل والمواصلات (تليفون، فاكس، تلكس....) توفر السلع وتساعد فى إتمام رحلات العمل والتعليم والعلاج والترويح. وتدعم هذه الخدمات الإنتاج وسوق العمل بما توفره من تمويل لكل المشروعات من مختلف الأحجام. فهذه كلها خدمات مفيدة. فالخدمات ضرورية لتسهيل تشغيل الاقتصاد ولتيسير شئون المجتمع.

فالخدمات تمكن من التنمية القومية والإقليمية والمحلية وتعمل على زيادة الإنتاج كما تجعل الأنشطة الاقتصادية أكثر تنافسية، وتيسر الأحوال الاجتماعية. وللتدليل على أهمية الخدمات فليتصور الإنسان توقف حركة النقل والمواصلات، وانعدامها فكيف إذن تسير الدولة شئونها على المستويات الجغرافية عفوا المكانية (القومى والإقليمى والمحلى). فقد دخلت الخدمات إلى مرحلة ما قبل الإنتاج المادى للسلع (فى جانب البحث والتطوير والتصميم). كما دخلت أيضا إلى مرحلة وعملية إنتاج السلع المادية. كما دخلت الخدمات إلى مرحلة ما بعد إنتاج السلع (التخزين والتسويق، والبيع، والإعلان والترويج، والصيانة والإصلاح). فكل هذه العمليات عفوا الخدمات أصبحت أجزاء متممة ومكملة لإنتاج السلع المادية، ولا يمكن إنتاج سلع مادية بدون خدمات. وسواء أكانت هذه الخدمات موجودة فى مكان الإنتاج وفى وقت حدوثه أو منفصلة عنه جغرافياً (مكانيا) وزمانيا فهى ضرورية لإنتاج السلع ومتممة له.

وزادت عمالة الخدمات خاصة خدمات الإنتاج والتوزيع والخدمات الاجتماعية والخدمات العامة فى الدول المتقدمة فى الفترة الأخيرة وتجدر الإشارة هنا إلى مسألة هامة. وهى أن البعض يقول أن الجغرافيا الاقتصادية والدول المتقدمة عبرت إلى عهد الخدمات. وليس معنى هذا تدهور الصناعة التحويلية خاصة بالدول المتقدمة، وانصرافها عنها فما زالت الصناعة التحويلية مزدهرة ويزيد انتاجها باطراد هناك. فصحيح لقد تدهورت بعض المناطق الصناعية القديمة فى الدول المتقدمة لأنها كانت تعتمد على الفحم وعلى تقنيات تقادم بها العهد، وكانت تتوطن فيها صناعات الحديد والصلب وبناء السفن والمنسوجات. وتم إغلاق هذه المنشآت وتسريح عمالتها. وعلى سبيل المثال تراجعت العمالة الصناعية فى المملكة المتحدة بنسبة ٣١.٣% فى الفترة ١٩٨١– ١٩٩٣ إلا أن الإنتاج الصناعى زاد فيها بنسبة ٢٤.٤% فى تلك الفترة نفسها، فما زال النشاط الصناعى فى البلاد المتقدمة مزدهراً لكن اعتماداً على تقنيات وطرق إنتاج مستحدثة. وكل ما فى الامر أن كلا من القطاعين : الصناعة التحويلية والخدمات ينموان بمعدلات كبيرة إلا أن معدل نمو عمالة الخدمات اكبر وأسرع عن نظيره للصناعة التحويلية.

وجدير بالذكر أن توظيف عامل واحد فى الصناعة التحويلية يستلزم توظيف ٣ عمال بل أكثر فى مجال الخدمات. ولذا فإنتعاش قطاع الخدمات فى الدول المتقدمة يعنى ازدهار

الصناعة التحويلية وقوتها هناك، أما فى البلاد الفقيرة المتخلفة فإن زيادة عمالة الخدمات تعبر عن ضعف اقتصاد الدولة لأن القطاعات الإنتاجية للسلع المادية الأولية والثانوية عجزت عن توفير فرص العمل للعاطلين وللعاملين بأقل من كفاءتهم الإنتاجية فانحشروا حشراً فى قطاع الخدمات تماماً كما فى حالة مصر.

ونظراً لتنوع الأنشطة الاقتصادية وتعدد مراحل إنتاج كل من السلع المادية، وتعدد مراحل دورة حياة السلعة من بداية التفكير فى إنتاجها وحتى استهلاكها فقد تنوعت الخدمات التى تقدم للإنتاج المادى. وعلى الرغم من اهمية خدمات الإنتاج مثل بنوك التمويل، والخدمات الإدارية والاستشارية والفنية وخدمات الإعلان والترويج لكن ليس هناك اتفاق بين الجغرافيين الاقتصاديين على مفهومها، ولا مغزاها لإنتاج السلع، وللتنمية الإقليمية والمحلية. وعلى الرغم من أهمية الخدمات لكن يحذر غالبية المفكرين من اعتماد سياسات التنمية الاقتصادية القومية على ديناميات قطاع الخدمات لسد العجز فى الميزان التجارى وفى الناتج المحلى الإجمالى لأن أداء بعض الخدمات يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الدولة مثال ذلك تأثر السياحة فى مصر بحادث الأقصر، والسياحة فى إسرائيل بالانتفاضة الفلسطينية فما زال شعار الإنتاج المادى هو الأهم عن شعار تقديم الخدمات.

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن تجاهل خدمات الإنتاج بالنسبة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة للبلاد ولابد من الاعتراف بالدور الذى تؤديه خدمات الإنتاج لأنها تؤثر على ماذا What ينتج الإنسان، وعلى كيفية How انتاجه. ونظراً لتنوع الخدمات التى تقدم للإنتاج فإن البعض يفرق بين خدمات تقدم فى جانب العرض وخدمات تقدم فى جانب الطلب، هذا على الرغم من صعوبة التفريق بين الأمرين. فمثلاً التقنية والمعرفة والاتصالات الإلكترونية والنقل وأعمال الكمبيوتر خدمات تقدم للجانبين أى للعرض والطلب.

الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS:

كانت الجولات السابقة على جولة أوراجواى بخصوص تنظيم التجارة الدولية تركز على السلع دون الخدمات. إلا أنه تم التوصل فى جولة أوراجواى على اتفاقية بخصوص تجارة بعض الخدمات وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة الدولية لم تضع تعريفاً للخدمات ولا تصنيفاً لها إنما ذكرت أنها تضم أنواعاً كثيرة من الأنشطة مثل الخدمات المصرفية، والمالية، والتأمين، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل البرى والبحرى والجوى، والشحن، والتسويق، والاستشارات، ودراسات الاستثمار والإنتاج والتوزيع، والدعاية، والتأمين للعمالة الماهرة والعادية، والبحوث العلمية، ونقل التكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها.

واتفاق التجارة العامة لتجارة الخدمات General Agreement of Trade in GATS Services الذى تم التوصل إليه فى جولة أوراجواى كان خاصا ببعض الخدمات مثل : البنوك والتأمين، والنقل، والاتصالات، والسياحة، والإنشاء والتعمير، والمهن مثل المحاسبة والأفلام ومنتجات التليفزيون، والاستشارات. وتهدف الجاتس GATS إلى تحرير تجارة الخدمات بفتح أسواق الدول أمام الخدمات تدريجياً من خلال الالتزام بعدة قواعد مماثلة للبنود الخاصة بتجارة السلع المادية، وهى :

١. لا يجوز التفرقة والتمييز بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية العاملة فى مجال الخدمات فى السوق الداخلى للدولة.
٢. تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بمعنى أنه إذا أعطت دولة ما ميزة مثلاً لاحد البنوك الأجنبية، أمريكيا مثلاً، فإن هذه الميزة تنسحب تلقائياً على كل البنوك الأجنبية العاملة فى سوق الدولة.
٣. تخفيف القيود تدريجياً على وصول شركات الخدمات الأجنبية لأسواق الدول الأخرى.
٤. مبدأ الشفافية بمعنى أن تعلن الدولة بكل وضوح وصراحة القوانين واللوائح والممارسات الوطنية التى تحكم وتضبط أنشطة الخدمات فيها.

وعارضت بعض الدول فكرة تحرير تجارة الخدمات مثل الهند والبرازيل على أساس أن قطاع الخدمات فى الدول المتخلفة سيتضرر كثيراً لانعدام التكافؤ فى شروط المنافسة مع شركات الخدمات فى الأقطار المتقدمة. وعلى سبيل المثال فإن القدرة التنافسية للقطاع المالى ضعيفة أمام وحداته فى البلاد المتقدمة. فمعظم المصارف فى الدول المتخلفة لم تحقق معايير كفاءة رأس المال التى وضعتها لجنة بازل ١٩٨٨[٢٧]، كما أن المصارف التابعة للقطاع العام تعانى من كثرة ديونها المعدومة واختلال هياكل التمويل وسوء الإدارة وفسادها وتخلفها أمام منافسة المصارف الأجنبية الكبرى.

اتفاقية حقوق الملكية الفكرية :

Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS)

تمت الموافقة على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بالحاح من الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية لتأمين حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية التى يمتلكون ناصيتها، بعد أن زاد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات التقليد التى انتشرت فى عدد كبير من البلاد المتخلفة. ولا شك فى أن التكنولوجيا وبراءات الاختراع تؤثر بصورة بالغة على إنتاج السلع والخدمات وتبادلها واستهلاكها. ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التى تتصل

بالناتج الذهنى والفكرى شاملة الأعمال الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجارى. وتجدر الإشارة إلى وجود منظمة عالمية للملكية الفكرية WIPO منذ ١٩٦٧.

وتشمل الاتفاقية حدود الحماية للحقوق التالية :

* حقوق التأليف والنشر، برامج الحاسوب، حقوق التأجير، وتكون مدة الحماية لها ٥٠ سنة.
* أعمال الأداء الفنى وإنتاج التسجيلات الصوتية.
* العلامات التجارية بما فيها الاسم التجارى شرط تسجيلها فى السجل التجارى للبلد وتكون مدة الحماية ٧ سنوات.
* المؤثرات الجغرافية التى تحدد منشأ السلعة وتكون الحماية عن طريق منع استخدام أى وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بأن السلعة المعنية نشأت فى منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقى لها بأسلوب يضلل الجمهور.
* التصميمات الصناعية.
* براءات الاختراع.
* وتتعهد الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال تشريعاتها المحلية وتطبيق الإجراءات الرادعة لانتهاك هذه الحقوق ويطلق على حقوق الملكية الفكرية تربس TRIPS الذى يعتمد على الاعتراف بأن قيمة السلع والخدمات تعتمد على الخبرة والمعرفة الفنية (مثلاً العقاقير الطبية).

وعلى سبيل المثال تمتلك الدول المتقدمة أكثر من ٩٠% من براءات اختراع الدواء فى العالم[٢٨]. وكانت مدة حماية حق هذه البراءات ١٠ سنوات من تاريخ تسجيلها. وهذه المدة محظور خلالها على أى شركة أخرى إنتاج هذا الدواء ومن حق الشركة صاحبة الاختراع التمسك بهذه المدة لتجنى أرباحاً تعوض الاستثمارات التى انفقت فى سبيل هذا الاختراع. وكانت مصر تتقدم بعد انقضاء هذه المدة للشركة صاحبة الاختراع بطلب لتصنيع هذا الدواء باسمه، وماركته العالمية وتركيبه الكيماوى فيؤذن لها بذلك، فأنتعشت صناعة الدواء فى مصر، وغطت ٩٣% من حاجة السوق الداخلى.

وفى اتفاقية الجات، واتفاقية حماية حق الملكية الفكرية طالبت الدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية المصنعة للدواء بثلاثة أمور هى : إسقاط فترة السماح ١٠ سنوات الواردة فى اتفاقية الجات السابقة، والتطبيق الفورى لحق حماية براءة الاختراع، وزيادة طول فترة حق حماية براءة الاختراع إلى ٢٠ عاما، وعلى أن يسرى ذلك على طريقة إنتاج الدواء، وعلى المنتج

(الدواء) نفسه. وهذه الشروط الجديدة تضر بصناعة الدواء فى الدول المتخلفة كما حدث فى الهند والأرجنتين.

تصنيع شرق آسيا :

يعد تصنيع دول شرق آسيا وجنوبها الشرقى أهم ظاهرة جغرافية اقتصادية فى النصف الثانى من القرن ٢٠. وكان لذلك تأثير كبير على الجغرافيا الاقتصادية حيث أثر ذلك على الإنتاج بأنواعه المختلفة، وعلى التبادل (النقل وتجارة السلع وتدفق رؤوس الأموال، وعلى الاستهلاك)، كما أثر على كل مناطق العالم. وقد اختصرت هذه الدول الزمن اللازم لتصنيعها. فاليابان قطعت فى ٣٥ سنة ما قطعته انجلترا والمانيا فى مسيرتها الصناعية فى ٥٠ عاماً. أما تايوان وكوريا الجنوبية فقد اختصرت هذه الفترة إلى ١٥ سنة لتصنيع بلادها. وأصبحت اليابان هى المحرك للدول الأسيوية التى حققت أعلى معدلات نمو فى الدخل القومى والفردى. وأصبح الوزن الاقتصادى العالمى لليابان مع بقية دول المنطقة فى بداية القرن ٢١ يعادل نظيره فى أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبى. وستكون تايوان وكوريا الجنوبية غنية مثل انجلترا وايطاليا.

فقد زاد الناتج القومى لدول شرق آسيا كثيراً فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٠ فى الوقت الذى كانت فيه معدلات النمو بطيئة فى دول الجنوب. وأجريت دراسات عن نصيب الفرد من الناتج المحلى فى ٦٠ دولة فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٥ جاءت تايوان رقم ٢ فيها، وهنج كنج الرابعة، وسنغافورة فى المرتبة الخامسة، وكوريا الجنوبية فى المرتبة السادسة. وانعكس هذا النمو فى زيادة صادرات هذه الدول، وارتفعت نسبة صادراتها من جملة ناتجها المحلى. كما زاد نصيب دول شرق آسيا سريعة التصنيع من جملة الصادرات العالمية خاصة صادرات المصنوعات.

وحققت دول شرق آسيا سريعة التصنيع فوائض مالية كبيرة فى النصف الثانى من ثمانينيات القرن ٢٠. فقد حققت تايوان فائضاً تجارياً بلغ ٧ بليون دولار فى ١٩٨٤، وارتفع هذا المقدار إلى ذروته ١٩٨٨ فبلغ ١٨ بليون دولار، وبلغ رصيدها من احتياطى النقد الاجنبى ٧٦.٧ بليون دولار، ووصل هذا الفائض إلى ١١٣ بليون دولار فى ١٩٩٠. أما كوريا الجنوبية فقد حققت فائضاً بلغ ٤.٧ بليون دولار ١٩٨٦، وارتفع إلى ١٤.٢ بليون دولار فى ١٩٨٨. وانخفضت الديون الخارجية لكوريا الجنوبية من ٤٦.٧ بليون دولار فى ١٩٨٥ إلى ٢٩.٤ بليون دولار فى ١٩٨٦. اما احتياطيها من العملة الصعبة فقد تصاعد فى تلك الفترة من ٧.٧ بليون دولار إلى ٢٢.٥ بليون دولار. وأصبحت دول شرق آسيا سريعة التصنيع من الأقطار المصدرة لرأس المال مثال ذلك : ماليزيا، هنج كونج، سنغافورة، تايوان، الصين، واندونيسيا، فهذه كلها لها استثمارات فى مصر. وقد اكتسحت اليابان الأسواق المالية العالمية وذلك قبل ان تتصدر دول

العالم فى الصادرات الصناعية. ومركز اليابان المالى قوى جداً على مستوى العالم ككل. ويؤكد هذا الوضع مقولة أن القرن ٢١ سيكون قرن دول آسيا المحيط الهادى.

أسباب وعوامل :

يرجع هذا النجاح الهائل الذى حققته دول شرق آسيا سريعة التصنيع لبلادها إلى عوامل داخلية وخارجية:

١- فهى قد استفادت من حجمها السكانى الكبير وتوفر العمالة الكثيرة الرخيصة، وغير المنظمة (سوق ضخم، ونفقات عمل منخفضة) ويعملون بجدية وكفاءة واخلاص.

٢- الإمساك بزمام التقدم العلمى والتقنى خاصة المستجد.

٣- استفادت كثيراً من موقعها الجغرافى على طريق النقل البحرى بين الشرق والغرب، فوقوعها على طريق تجارى رئيسى شجع على دعم حركة التصنيع فيها. فشبه جزيرة هنج كنج تشغل موقعاً محورياً على الطريق الرابط بين شمال شرق آسيا وجنوبها الشرقى ومع غرب أوروبا وبقية العالم. أما سنغافورة فهى ذات موقع مركزى بالنسبة لجنوب شرق آسيا واستراليا. وهى تقع على مضيق ملقا الذى يربط تجارياً بين المحيطين : الهندى والهادى مما دعم مركزها المالى والتجارى والإدارى. وتتمتع كل أقطار شرق أسيا سريعة التصنيع خاصة كوريا الجنوبية وتايوان بموقعها الجغرافى المتميز الذى يشجعها على توسيع روابطها التجارية وغيرها من العلاقات مع اليابان. وهناك عوامل تكاملية مهمة بين اقتصاديات اليابان وأقطار شرق آسيا سريعة التصنيع من جهة وبقية البلاد الأسيوية من جهة أخرى مما شجع على تحقيق وتدعيم التقسيم الإقليمى للعمل الأمر الذى أفاد كل دول المنطقة.

٤- التدخل الحكومى النشط فى كل شئون اقتصاد بلادها لقيادته وتدعيمه ومساندته. فهو اقتصاد سوق تقوده الحكومة.

٥- وعلاوة على ما تقدم فإن تصنيع دول شرق آسيا ساندته عوامل خارجية يتلاشى بعضها فى الوقت الحاضر. فقد استفادت هذه الدول كثيراً من الأسواق العالمية التى ظلت مفتوحة خاصة سوق الولايات المتحدة، لمدة ٣٠ سنة بعد الحرب العالمية الثانية الأمر الذى سهل دخول مصنوعاتها كثيفة العمالة الرخيصة إلى هذه الأسواق المفتوحة.

٦- كما استفادت من استثمارت يابانية وأمريكية وأوربية تدفقت عليها أثناء الحرب الباردة للظروف غير المواتية لهذه الاستثمارات فى بلادها الأصلية.

٧- وعلاوة على كل ما تقدم التدخل الحكومى القوى النشط لقيادة حركة التصنيع فى بلادها ولتوجيهها ومساندتها الذى سبقت الإشارة إليه.

ويعزو البعض التقدم الصناعى الهائل الذى حققته دول شرق آسيا فى زمن وجيز إلى اتباعها نموذج الليبرالية الجديدة الذى يتلخص فى الحريات الأربع وهى : حرية التصرف، وحرية السوق، وعلى قدرة الأسواق أن تعمل بدون اضطراب، وحرية التجارة، وحرية انتقال رأس المال. والحد من تدخل الدولة فى الاقتصاد. ويدعو هؤلاء البلاد المتأخرة المتخلفة للأخذ بهذا النموذج إذا أرادت تصنيع بلادها، وأن تتخلى عن نموذج الاقتصاد الموجه، والتخطيط المركزى، والتدخل الحكومى الكبير فى اقتصاد بلادها. أى الأخذ بنموذج الرأسمالية الليبرالية المنفتحة[٢٩].

مغالطات علمية :

قارن البعض بين نجاح التصنيع فى دول شرق آسيا وفشله فى أمريكا اللاتينية عدا البرازيل والمكسيك. وعزى هؤلاء النجاح الذى تحقق فى شرق آسيا إلى نموذج الليبرالية الجديدة، وعدم نجاح أقطار أمريكا اللاتينية فى تصنيع بلادها إلى انغلاقها، وتدخل الدولة فى الاقتصاد بدرجة كبيرة وعدم ليبرالية اقتصادها.

وهذا الرأى يجافى حقائق كثيرة، ذلك لأن نموذج التنمية الليبرالى الذى اتبعته دول جنوب شرق آسيا فى تصنيع بلادها الذى قام على حرية التجارة ارتكز أساساً على فرض قيود حكومية صارمة على القطاعات الخارجية لتعظيم مكاسبها من التجارة وتقليل تعرضها لمخاطر التذبذب المالى العالمى وعدم الاستقرار فى أسواق السلع.

بينما السياسات المتجهة للخارج التى اتبعتها دول أمريكا اللاتينية التى زادت انفتاحها المالى، وعمقت اعتمادها المالى على العالم الخارجى، وعلى الأسواق الدولية للسلع زادت من تعرض اقتصادياتها لمخاطر الذبذبات المالية العالمية واضطراب السلع زاد من عدم استقرار هذه الأقطار ماليا.

والظروف الاقتصادية والاجتماعية لأقطار أمريكا اللاتينية وتراكيبها السياسية جعلت من الصعب عليها تبنى نموذج دول شرق آسيا سريعة التصنيع التى ارتكز تصنيعها على سياسة تصنيع للتصدير اعتماداً على عمالة كثيفة رخيصة الأجور. كما أن أقطار أمريكا اللاتينية تمتعت من زمن طويل بأسواق عمل منظمة واتحادات ونقابات عمال قوية تدافع عن مصالح العمال عكس الذى كان موجوداً فى دول شرق آسيا حيث الأجور منخفضة تحقق لمصنوعاتها ميزة مقارنة فى الأسواق الدولية (ولم يتوفر هذا لأقطار أمريكا اللاتينية) واتحادات ونقابات العمال فى دول شرق آسيا كانت ضعيفة ولا تستطيع ممارسة ضغط سياسى عكس ما كان

موجوداً فى دول أمريكا اللاتينية. وهذه الاختلافات فى داخل التراكيب المجتمعية تعنى أنه لا يمكن تبنى نماذج تصنيع وتنمية نجحت فى جزء من العالم المتخلف لتطبيقها فى مناطق أخرى منه.

دور الدولة فى تصنيع أقطار شرق آسيا :

يعزو البعض نجاح تصنيع دول شرق آسيا لعوامل منها عدم تدخل الدولة، وهذا غير صحيح بالنسبة لدور الدولة. وتدل تجربة شرق آسيا على تدخل الدولة النشط فى اقتصاد بلادها. وتعد هنج كنج هى الوحيدة التى اعتمدت التنمية فيها على سياسة حرية التصرف وعدم التدخل الحكومى. إلا أن الحكومة قامت بعدة أنشطة تخدم التنمية مثل (توفير الإسكان العام، وتوفير الخدمات العامة، والقيام ببرامج رفاهية اجتماعية، ووضع سياسة لتنمية الصادرات، والتحديث التقنى). أى أن الدولة تدخلت بطرق غير مباشرة لمساندة اقتصاد المنطقة وتنميته.

وتدل تجربة دول شرق آسيا سريعة التصنيع على أن تدخل الدولة النشط يحمس النمو والتطور خاصة فى الأقطار التى دخلت التصنيع متأخرة. وقامت الدولة بدور حاسم فى تكوين رأس المال بتشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة، وتقليل الانفاق بتوفير خدمات مجانية جيدة النوعية مثل التعليم والصحة. كما أسرعت بتحقيق التغير الاجتماعى بقيادتها له (جهود للقضاء على الأمية، وتوفير مراكز للتدريب المهنى والتلمذة الصناعية، وتشجيع إقامة الإسكان الجيد لعمال الصناعة). وهذه السياسات أثبتت أنها أكثر فاعلية وتأثيراً عن فلسفة ترك الأمور للتصرفات الفردية الحرة. فالأمر لم يكن متروكاً لحرية التصرف كما يدعى البعض إنما اقتصاديات سوق تقودها وتوجهها الدولة مع التركيز على إقامة الصناعات الاستراتيجية اعتماداً على الطلب العالمى لها مع أخذ المرونة عليها فى الحسبان، وكذلك إمكانيات التغيرات التقنية (أى يجرى التحديث بصفة مستمرة).

وقد نجحت اليابان فى صياغة مسار صناعي لها، وأصبح مثلا يمكن الاحتذاء به. وقد سارت كوريا الجنوبية، وهى أقل مواردا من اليابان على الطريقة اليابانية. ومن ثم استطاعت أن تحقق فى منتصف ثمانينيات القرن ٢٠ المعجزة التى حققتها اليابان صناعياً. فهى قد اتبعت سياسة قوية قوامها التصنيع لإحلال الواردات وإقامة الصناعات الاستهلاكية بواسطة الشركات الكبيرة التى سيطرت على اقتصاد الدولة. ودليل ذلك أن الشركات الأربع الكبار كانت لها مبيعات تشكل نصف الناتج الإجمالى GNP القومى، و ٤٠% من قيمة الصادرات. وفى منتصف سبعينيات القرن ٢٠ لاحظت كوريا انحدار وتراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية فاندفعت كوريا بقوة صوب منافسة دولية طويلة المدى فأحدثت وحققت تحولاً صناعياً فيها، عفواً

تصنيع للتصدير. ووفرت الدولة الاستثمارات فى هذه الشركات المتكتلة وأمنته ضد المخاطر لفترة طويلة بتدخلها وقيودها. وتتدخل الدولة فى الاقتصاد بطريقة مباشرة نشطة. فهى تضم مدخراتها إلى الإيداعات الموجودة فى البنوك المؤممة ليستثمرها القطاع الخاص، وتحمى الإنتاج الوطنى من المنافسة الأجنبية بالجمارك. وتدعم الصادرات بربط الدعم بكفاءة الأداء فى شركات القطاع الخاص.

أما تايوان وهى النجاح الرئيسى الآخر فهى نموذج نقيض لكوريا لأن تايوان ارتكزت على سياسة تصنيع للتصدير من خلال مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم. وفى ١٩٨٥ كانت صادرات هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تزيد على ٦٥% من الصادرات الصناعية، وعلى ٤٠% من جملة الإنتاج الصناعى. وحتى فى هذه البيئة المختلفة عن الوضع فى كوريا الجنوبية كانت الدولة تقوم بدور محورى ورئيسى ففى قطاعات كثيرة كانت وحدات القطاع العام تعد بمثابة القاطرة التى تجر بقية المنشآت الخاصة خلفها (فى مجال الوقود والكيماويات والتعدين والأسمدة وصناعة المواد الغذائية). وفى خمسينيات وستينيات القرن ٢٠ قام القطاع العام بالدور الرئيسى فى إنشاء صناعة الألياف الصناعية والصناعات المعدنية وترسانات بناء السفن. وخضع إنشاء المصانع الكبيرة الحجم التابعة للقطاع الخاص لإشراف إدارى حكومى. وحمت حكومة تايوان كل مركبها الصناعى بضوابط استيراد، وسياسة جمركية، وتوفير المدخلات اللازمة له، والإعداد اللازم للسوق الداخلى، وتقديم حوافز استثمار، وائتمانات ميسرة (وسلكت ماليزيا وتايلاند واندونيسيا الطريق نفسه فصنعت الحكومة بلادها).

وتؤكد تجربة أقطار شرق آسيا سريعة التصنيع أن الدولة لم تركن فى استراتيجية التنمية التى اتبعتها فقط لحرية التجارة وحرية التصرف الفردى وإنما تبنت سياسة الميركنتلزم Mercantilism (تشجيع التصدير وتحقيق الكفاية الذاتية، والحماية للاقتصاد الوطنى). وقرر الاقتصادى الألمانى لست فى القرن ١٩ أن الميزة المقارنة هى مبدأ تستفيد منه الدول المسيطرة وتجنى من ورائه بعض الفوائد. ولذا نصح الأستاذ لست الدول التى دخلت مجال التصنيع متأخرة ألا تترك سوقها تسيطر عليه البلاد الصناعية المتقدمة من خلال سياسة حرية التجارة وحرية التصرف الفردى إنما عليها أن تتبع سياسة لحماية صناعاتها الوليدة دعماً لقواها الإنتاجية. أى لابد أن تتدخل الدولة بقوة فى شئونها الاقتصادية وأن تكون لها سياسة واضحة لحماية صناعاتها، وفك ارتباطها من المنافسة الدولية وهى فى بداية تصنيعها (أى لفترة مؤقتة).

وبرهنت دول شرق آسيا سريعة التصنيع على أن السياسات الانتقائية القائمة على فلسفة تصنيع لإحلال الورادات Import Substitution industrialization وتحقيق الكفاية الذاتية تشجع فى خاتمة المطاف على النجاح فى سياسة التصنيع للتصدير أى الجمع بين السياستين: تصنيع

لإحلال الورادات، وتصنيع للتصدير. وتدخل الدولة يشجع على إنشاء الصناعات وإنتاج المصنوعات التى ستحقق فيها ميزة تنافسية مقارنة وحماية سوقها (تصنيع لإحلال الواردات) فى المصنوعات التى لا تستطيع المنافسة فيها. أى سياسة رشيدة تجمع بين الاستفادة من الميزة التنافسية المقارنة والانفتاح على السوق الدولى للحصول على حصة منه، وفى الوقت نفسه تصنيع لإحلال الواردات فى القطاعات التى لا تستطيع المنافسة فيها.

وعملت حكومات هذه الدول على تحسين مستوى التعليم، ورفع مستويات الكفاءة الفنية بإقامة المعاهد التقنية ومراكز التدريب المهنى، ومدارس التلمذة الصناعية للاستفادة من الميزة المقارنة التى تتمتع بها وهى كثرة العمالة الرخيصة. ورفع كفاءاتها ومستوياتها التقنية باطراد، وتشجيع الأفراد على المشاركة فى تحقيق إعادة التركيب والبناء الاقتصادى والاجتماعى.

اليابان نموذج يحتذى(٣٠):

يرجع نجاح اليابان فى أسواق العالم إلى تركيزها على المنتجات الموحدة المواصفات Standard وأجزائها ومكوناتها أكثر من إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات الجاهزة لأسواق مختلفة. واعتمدت اليابان على أسلحة أساسية هى خفض تكلفة الإنتاج من خلال توحيد المواصفات، والتركيز، وتجويد نوعية المنتجات، وزيادة الموثوقية. وتحركت الشركات وفقاً لسياسات صناعية متكاملة ومندمجة لتحسين أوضاع قيمتها المضافة باطراد. واستطاعت الشركات التجارية العملاقة مثل Soga Shosha فتح أسواق العالم وغزوها.

وسمح النظام العالمى القديم لليابان بتركيز عمليات انتاجها فى داخل بلدها. ولما ضغطت تكلفة الإنتاج وقيود البيئة عليها دفعت اليابان بمصانعها إلى خارج بلادها فأنشأت فروعاً لها فى الدول الآسيوية المجاورة (شركات متعددة الجنسية). فأصبحت لها استثمارات فى تايوان وهنج كنج وسنغافورة وتايلاند وماليزيا واندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية والصين. فصارت هذه الأقطار امتداداً لليابان من الناحية الصناعية. واستطاعت هذه الأقطار حديثة التصنيع أن تفتح أسواقاً تجارية خارجية لمنتجاتها. ولذا صارت هذه الأقطار الآسيوية حديثة التصنيع امتداداً تجارياً وصناعياً لليابان. وكونت الشركات اليابانية مع نظيرتها الأسيوية المرتبطة بها أشكالاً تنظيمية تعمل بنجاح فى عهد الثالوث الاقتصادى (الاتحاد الأوربى، الولايات المتحدة واليابان).

ومن العوامل التى ساعدت على نجاح اليابان أن شركاتها الصناعية الضخمة تدور حول بنوك أو حول شركات تجارية عملاقة مثال ذلك شركة سوجوساشا Sogo Shosha. وأصبحت المسألة بمثابة قلب حوله نسيج مركب من فروع وروافد وتوابع معتمدة على بعضها ومتداخلة فى بعضها ومساهمة فى بعضها. ويعمل هذا المركب من الشركات والوحدات فى مجموعة واسعة

من الأعمال (توفير تمويل، وتصنيع منتجات، وتسويق سلع بالداخل والخارج بل وإقامة معاهد علمية وأخرى تقنية بحثية، وتوفير خدمات متنوعة لموظفيها وعمالها (إسكان وخلافه). لكنها غير مندمجة فى بعضها. ويوجد حول هذا التكتل Kigyo Keiretsu عدد كبير من المصانع والمنشآت الصغيرة الحجم المتطورة يعمل لحسابه بعقود من الباطن لتوفر له المكونات والأجزاء التى تدخل فى إنتاج السلعة النهائية. وأصبحت الصورة العامة هى مركب صناعى ضخم متداخل فى بعضه ومعتمد على بعضه ولا نظير له فى أى مكان آخر بالعالم.

ويرتكز النموذج اليابانى فى الإنتاج – التجارة – والخدمات على فكرة الترست أى شركة الشركات التى تضم عدة شركات بينها علاقات متبادلة من خلال شرائها لأسهم فى بعضها، وبينها علاقات تجارية متبادلة، وتحقق الشركات بهذه الصورة فوائد ومنافع من وراء بعضها، ويتدخل المساهمون الأساسيون أى كبار المساهمين فى حالة حدوث مشاكل فى أى شركة. ويتلقى هذا النظام دعماً كبيراً من الحكومة. فالحكومة منذ صدور قانون الشركات ١٩٥٢ تقدم دعماً مالياً لها، وتناقش معها التغير التقنى الذى ستدخله الشركة. وتركز الاختيارات دائماً على التنمية التقنية للشركات مما يؤدى إلى تطورها باستمرار.

وهناك عامل آخر ساعد على تدعيم الموقف التنافسى للشركات اليابانية فى الأسواق الدولية هو الارتباط الوثيق بين الشركات والبنوك، والارتباط الوثيق بين الحكومة والبنوك. أى أن الارتباط وثيق بين الأطراف الثلاثة : الشركات والبنوك والحكومة. ومنذ آخر القرن ١٩ وأول القرن ٢٠ أصبحت العلاقات حميمة بين الأطراف الثلاثة. ومنذ أن نشأت بنوك زباتسو Zaibatsu Banks اتسعت سوق الائتمان بصورة كبيرة لأنها توفر القروض الطويلة الأجل عكس وظيفة البنوك التجارية (مثل بنك مصر فى بداية نشأته)، وتتدخل فى حالة الطوارئ لتعويم الشركات الجادة المتعثرة فضلاً عن القيام بالأعمال البنكية اليومية. وتساعد هذه البنوك فى استقرار الشركات فى كل سلوكها على مر الزمن. وعندما تقع أى شركة فى مشكلة تتدخل البنوك فيها. والروابط الوثيقة بين الشركات والبنوك والحكومة ساعدت الشركات على أن تعمل وفق تعظيم نصيبها من السوق لا تعظيم أرباحها.

وسلكت الشركات اليابانية ٤ أساليب لتحقيق الميزة التنافسية فى الأسواق العالمية هى :

١. التركيز على بناء طبقات من المزايا.
٢. وبحثت عن نقاط الضعف عند منافسيها لتفاديها. مثلا الشركات الأمريكية والأوربية ترفع الأسعار لتعظيم أرباحها، بينما الشركات اليابانية تخفض الأسعار لتعظيم نصيبها من السوق.
٣. التعاون بين الشركات اليابانية فى المنافسة فى الأسواق الدولية.

٤. التطوير التقنى المستمر.

وكان لليابان تأثير كبير على دول جنوب شرق آسيا وذلك فى مجال الإنتاج (الاستثمارات المباشرة للشركات اليابانية)، (إنشاء فروع لها فى هذه البلاد) وكمصدر للتقنية والمعلومات. وبدأت دول شرق آسيا تدخل عصر التكنولوجيا العالية عندما قررت الولايات المتحدة توطين بعض مراحل تصنيع أشباه المواصلات وتجميعها فى هذه الأقطار. وفى ١٩٨٦ أصبحت اليابان هى المسيطرة على صناعة أشباه الموصلات فى العالم. بينما كانت كوريا الجنوبية وتايوان تخطو خطوات جبارة على هذا الطريق.

وفى منتصف ثمانينيات القرن ٢٠ أصبحت كوريا الجنوبية وتايوان من اللاعبين الرئيسيين فى توفير التقنية والمعلومات. وفى ١٩٩٠ شغلت كوريا الجنوبية المرتبة السادسة فى العالم فى إنتاج الإلكترونيات. فكانت قيمة منتجاتها فى هذا الخصوص ٢٤.١ بليون دولار، وتتفوق عليها الولايات المتحدة بكثير التى بلغت قيمة منتجاتها الإلكترونية ١٩٩.١ بليون دولار، بينما ساهمت اليابان بقيمة ١٨٨.٩ بليون دولار. وسرعان ما تفوقت كوريا الجنوبية على كل من فرنسا وانجلترا.

ويتشابه تاريخ صناعة الإلكترونيات فى تايوان مع نظيره الكورى. فمنذ الأيام الأولى لنهضة هذه الصناعة فى تايوان والحكومة توفر التقنية اللازمة لها من خلال خطط التنمية العلمية والتقنية القومية التى تضعها وتنفذها وإنشاء معاهد البحث العلمى فى مجال الصناعات الاستراتيجية. وفى ١٩٩٠ أصبحت تايوان ثامنة دول العالم إنتاجاً للإلكترونيات، وسنغافورة التاسعة، وهونج كنج العاشرة، وماليزيا رقم ١٥.

عناصر سلبية :

تستحق النتائج العريضة لعملية التصنيع السريع التى تحققت فى دول شرق آسيا إمعان النظر بعمق خاصة وأن هناك جدل كبير حول مناسبة هذا النموذج لكل الدول المتخلفة فى أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا. ومن الجوانب التى تستحق التعمق فى فحصها مدى ديموقراطية هذه التجربة إن كانت الديموقراطية تهم، وعلاقة ذلك بالحريات الشخصية وحقوق الإنسان الأساسية، وحرية الارتباط، وعدالة توزيع الدخل والثروة وتكافؤ الفرص أمام الطبقات والجماعات الاجتماعية، وظروف العمل والمعيشة، والاستدامة البيئية (حماية البيئة والمحافظة على الموارد وتنميتها). ويرى كثيرون أن هذا النموذج أهمل الجوانب السابقة فى سبيل تحقيق تنمية سريعة، وهذا يقلل من صلاحيته لتبنيه فى بقية دول العالم المتأخرة المتخلفة.

ولم يقتصر دور الدولة فى توجيه التنمية الصناعية السريعة على التخطيط الاقتصادى، أو وضع قيود على المؤسسات الاقتصادية، او استخدام أساليب قمعية (للمظاهرات واضطرابات العمال)، أو فرض قيود اجتماعية صارمة، وتنظيم الطبقة العاملة بطريقة حكومية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات كثيرة لخدمة مصالح تكوين رأس المال وتراكمه، فهذه كانت سمات الدور الحكومى فى البلاد التى حققت تنمية صناعية سريعة. ولم تنجح أى من الدول سريعة التصنيع فى إيجاد تراكيب ديموقراطية تسهل المشاركة السياسية لغالبية الشعب.

وتميزت الدول سريعة التصنيع فى شرق آسيا بأنها كونت أجهزة أمن ضخمة لقمع المتذمرين واخضاعهم بالقوة لصالح هذه التنمية. وأصبحت رديئة السمعة فيما يتعلق بالأمن وحقوق الإنسان. وبلغ هذا الأمر مداه فى كوريا الجنوبية وتايوان. فهاتان الدولتان أصبحتا سيئتى السمعة والقمع المتطرف من قبل قوات الأمن الداخلى للعمال والفلاحين والطلبة والمنظمات الشعبية.

ويلاحظ أن سجل الدول سريعة التصنيع فى شرق آسيا فى مجالات الحريات الشخصية، وحقوق الإنسان، والديموقراطية يتضمن أوجه قصور كثيرة. أما سجلاتها بخصوص العمالة، وتقليل الفقر، ومستويات الأجور، والعدالة فى الدخول، وظروف العمل ففيه خليط من الأمور الصالحة والطالحة.

وعلى الرغم من المزايا التى حققها العمال من وراء التصنيع السريع إلا أنهم دفعوا ثمناً غاليا لنجاح سياسة التصنيع. ونظمت الدولة الطبقة العمالية بطريقة تجعلها مسيطرة عليها من خلال سيطرتها على نقابات العمال واتحاداتهم، وسن قوانين عمالية صارمة كثيرة والظروف الصعبة المحيطة بالعمل وبيئة العمل الرديئة وعلى الرغم من تعرض جماعات كثيرة للاستغلال والظلم الاجتماعى إلا أن المرأة تحملت العبء الأكبر لعملهن ساعات عمل طويلة بأجور منخفضة وبيئة عمل رديئة.

طور الحضارة Culture-turn والجغرافيا الاقتصادية :

الجغرافيا الاقتصادية علم أكاديمى له شخصيته المميزة. إلا أن هذه الشخصية تتعرض للسيولة منذ بداية سبعينيات القرن ٢٠ عندما سيطر منهج الاقتصاد السياسى الماركسى على دراستها. وفى تسعينيات القرن ٢٠ أصبح اتجاه الاقتصاد السياسى الذى كان مسيطراً على الجغرافيا الاقتصادية فى موقف دفاعى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى السابق وكتلته فى شرق أوروبا ١٩٩٠، وتراجع دور النظرية الاشتراكية فى دراسة العلوم الاجتماعية ومنها الجغرافيا

الاقتصادية، ولذا يعاد النظر فى محتوى، ومفاهيم ومناهج بحث الجغرافيا الاقتصادية ذات الطابع الايديولوجى.

فمحتوى الجغرافيا الاقتصادية يعاد النظر فيه فى ضوء ما هو اجتماعى (بعد أساسى كانت تأخذ به النظرية الاشتراكية)، وما هو مكانى فى حياة الإنسان الاقتصادية؟ وكيف ترتبط هذه الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية ببعضها ؟ أما المفاهيم فيعاد النظر فيها فى ضوء التعاريف، وفى ضوء فائدة مفاهيم الاقتصاد السياسى النظرية مثل : الطبقة، الإنتاج، العمل، والرأسمالية. أما المناهج فيعاد النظر فيها فى ضوء الجوانب النظرية والمنهجية المطلوبة لجعل الدراسة الأمبريقية فى الجغرافيا الاقتصادية حيوية.

ويرجع الاهتمام بالطور الحضارى وأثره فى الجغرافيا الاقتصادية إلى انتعاش دراسة الحضارة / الثقافة Culture كعلم يربط بين عدة علوم. لكن يجب أن يكون معلوماً أنه وليست هناك طور حضارى واحد، وليس هناك مدرسة واحدة لجغرافية الحضارة/ الثقافة يمكن أن ترتكز عليها الجغرافيا الاقتصادية فى تفسيراتها. ولا حتى مفهوم واحد لمصطلح الحضارة / الثقافة. وعلى الرغم من هذه الإشكاليات (الخاصة بتعريف الحضارة / الثقافة وأطوارها) إلا أن الحضارة / الثقافة غاية فى الأهمية لدراسة الجغرافيا الاقتصادية وأبحاثها. ويرجع ذلك لحدوث تغير وانتقال فى الوقت الحاضر من الاهتمام بالسلع المادية إلى الاهتمام بالاقتصاد المعلوماتى Informational Economy، ونشاط الخدمات. ويقصد بالاقتصاد المعلوماتى الإنتاج الفكرى والذهنى النافع لعقل الإنسان، والتجارة فيه. والانتقال من عصر السلع المادية إلى عصر السلع الثقافية الحضارية (غير المادية) وتزايد التجارة فيها. مع زيادة دور المعرفة والخبرة فى إنتاج السلع المادية وتبادلها واستهلاكها. وتزايد ما تكونه المعرفة والمعلومات والخبرة من قيمة إنتاج السلع المادية[٣١]. فقد أصبحت المعرفة والمعلومات والخبرة تكون ٧٠- ٨٠% من قيمة كثير من السلع المصنوعة. بينما لا تشكل المكونات المادية سوى ٢٠- ٣٠% من قيمة هذه المصنوعات. ودخلت الثقافة / الحضارة فى مرحلة ما قبل إنتاج السلع المادية، وفى مرحلة الإنتاج، وفى مرحلة ما بعد الإنتاج (عمليات الصيانة والإصلاح) وذلك بقدح معلى وأيضا فى مرحلة التبادل والاستهلاك. كما أن الأدوات الثقافية مثل السينما والمسارح والمتاحف والإعلام وقطع الموسيقى لها وجه اقتصادى وقد طرأ تغير على مفهوم السلعة بعد دخول المعرفة والمعلومات والخبرة والمهارة التجارة الدولية. فلم تعد السلع هى المادية فقط، بل إن براءات الاختراع هى الأخرى سلعة (غير مادية) يتم الاتجار فيها. هذا على الرغم من أن الثقافة / الحضارة – والاقتصاد ظلا على طرفى نقيض منذ زمن طويل تماماً مثل الآنا والآخر. وكل منهما يعرف بطريقة تجعله على نقيض مع الآخر. وعلى سبيل التوضيح الإنتاج يتعلق بسلع

مادية (قديماً) أما الثقافة فهى خاصة بسلع غير مادية لأنها تتعلق بالإنتاج الذهنى والفكرى النافع لعقل الإنسان.

فقد أصبحت إشكالية تعريف السلعة مثل اشكالية تعريف العلوم. فالبعض كان يعرف الجغرافيا الاجتماعية من منظور أخلاقى. بل يرى أنه يجب تعريف كل الجغرافيا البشرية من المنظور الأخلاقى عما كان عليه الحال من قبل. ولا يعنى ادخال المنظور الأخلاقى على الجغرافيا البشرية أن كل أبحاث الجغرافيا البشرية التى افتقدت هذا المنظور أنها غير صحيحة. فالنظرة الجديدة تسعى لجعل كل من الجغرافيا البشرية والجغرافية الاقتصادية تأخذ بالمنظور الأخلاقى وتضع القيم الإنسانية فى حسبانها. فالأمر ليس مادة فقط. فالاقتصاد الماركسى يحث على أن تأخذ الجغرافيا الاقتصادية بالمنظور الأخلاقى وتضع القيم الإنسانية فى حسبانها.

وتختلف الجغرافيا الاقتصادية عن الجغرافيا الاجتماعية وعن جغرافية الثقافة/ الحضارة. وعلى سبيل المثال تفسر الجغرافيا الاقتصادية العزل السكنى فى المدن بمنظور اقتصادى (سوق الأراضى وأسعارها، وإيجار الشقق، وسوق العمل، وديناميات تراكم رأس المال). مع تجاهل البعد الأخلاقى فى تفسيراتها لأنها تفصل بين ما هو اقتصادى من ناحية والأخلاق من جهة أخرى. علماً بانه لا يجب الفصل بين الأمرين : الاقتصاد والأخلاق لارتباطهما الوثيق ببعضها، وحتى لا تتحول الأمور إلى جشع واحتكارات. فالتفسير الصحيح الكامل للعزل السكنى داخل المدن إلى جانب اعتماده على الاعتبارات الاقتصادية لابد أيضا أن يعتمد على الجوانب الاجتماعية. أى يجب أن يضع فى اعتباره تكون الجماعات ودينامياتها، وانعاكساتها المكانية. فكل جماعة تلجأ إلى سكنى منطقة معينة فى داخل المدينة حسب وضعها الاجتماعى : للفقراء، والأقارب، وللبلديات (من قرية واحدة)، والطوائف الدينية، والقبائل، والأقليات. فهذه الجماعات تتكتل سوياً كل فى منطقة معينة بالمدينة. طبعاً إلى جانب البعد الاقتصادى. أى أن الجغرافيا الاقتصادية يجب أن تفسر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية وليست بالأولى فقط. ولكن جرت العادة على الفصل بين ما هو اقتصادى من ناحية، وما هو اجتماعى من جهة أخرى. تماماً كالفصل بين ما هو مادى، وبين ما هو عقلى (الإنتاج الذهنى للإنسان)، وبين المثالى والواقع، وبين عالم الحياة، وظروف الحياة.

وإذا كانت الجغرافيا الاقتصادية كونت وأرست شخصيتها الماضية بتجاهل ما هو ثقافى/حضارى فماذا سيحدث لهذه الشخصية عندما تأخذ بالبعد الثقافى الحضارى فى تفسيراتها. أى ماذا سيحدث للجغرافيا الاقتصادية فى ظل الطور الثقافى/الحضارى ؟ وكيف سيصبح البعد الاقتصادى فى الجغرافيا الاقتصادية المتأثرة بالثقافة/الحضارة؟

وكيف سيستجيب الجغرافيون الاقتصاديون لهذا الطور الثقافى/الحضارى الذى تمر به الجغرافيا الاقتصادية فى الوقت الحاضر بغض النظر عن إشكاليات هذا الطور. ويلخص البعض العلاقة بين الجغرافيا الاقتصادية من ناحية والثقافة/الحضارة من جهة اخرى فى خمسة خيارات هى :

١- أن يظل ما هو اقتصادى وما هو حضارى/ثقافى متعارضين ومنفصلين عن بعضهما كما كان الحال فى الماضى.
٢- اقحام البعد الاقتصادى على الثقافة/الحضارة.
٣- أن البعد الاقتصادى شئ ضمنى وراسخ فى الثقافة/الحضارة. أى لا ثقافة ولا حضارة بدون قاعدة اقتصادية قوية.
٤- أن الجانب الاقتصادى ممثل بالفعل فى وسائل الثقافة/الحضارة. فكل من وسائل وأدوات الثقافة (السينما، المسارح، المتاحف، وسائل الإعلام) لها جانب اقتصادى : توزيع جغرافى وعوامل مؤثرة فى ذلك، وإنتاج، وتكاليف، وعوائد. وعلى سبيل المثال دور السينما لها توزيع جغرافى، وتعرض كل منها أفلاما، ولها رواد، وأسعار تذاكر، وتكاليف وعوائد.
٥- إن الثقافة/الحضارة أصبح دورها واضحاً فى الاقتصاد وقد سبقت الإشارة إلى الاقتصاد المعلوماتى. وأصبحت الثقافة/الحضارة سلعة تباع وتشترى (الإنتاج الذهنى لعقل الإنسان).

الاختيارات الخمسة لتصور العلاقة بين البعد الاقتصادى – الحضارة الثقافة:

فى البداية يجب الوقوف على ماهية الحضارة/الثقافة ليتسنى فهم هذه الاختيارات الخمسة السابقة. ويعد مفهوم الحضارة/الثقافة Culture من المصطلحات المحيرة فى كل لغات العالم. فليس هناك إجماع على تعريف محدد له. وعلى سبيل المثال يوجد أكثر من ١٥٠ تعريف لهذا المصطلح فى اللغة الإنجليزية بعضها متناقض مع بعضه[٣٢]. ويتوقف فهم الطور الحضارى/الثقافى Cultural-turn وعلاقته بالجغرافيا الاقتصادية على فهم المقصود بمصطلح الحضارة /الثقافة. والحضارة من تحضر أى تقدم وسكن المدن عكس البادية. فالحضارة تعنى التقدم. ويرتكز التقدم على عمودين : فكرى ومادى. وهناك رأيان بخصوص تعريف مفهوم الحضارة/الثقافة :

١- الأول يرى أن الثقافة/الحضارة هى السمة العامة للحياة البشرية، وهى مرتبطة بقدرة الإنسان وكفاءته على جعل الدنيا ذات مغزى ومعنى. وبهذه الصورة فإن الطور الثقافى/الحضارى يتضمن الجغرافيين الاقتصاديين لأنهم يحاولون من خلال علمهم فهم

سعى الإنسان لجعل الحياة ذات مغزى ومعنى فى جانبها الاقتصادى. وأن عليهم فى دراستهم الأخذ بالقيم Values الإنسانية وفهم العملية Process التى يقوم بها الإنسان لتشكيل اللاندسكيب الاقتصادى طبعاً إلى جانب العناية بالعامل. والعملية هى الإجراءات التى يتخذها الإنسان (الفلاحون، المستثمرون، والحكومة) لإقامة أشكال الإنتاج والتبادل والاستهلاك. وتتلخص العملية فى اتخاذ القرار نتيجة لعوامل وبالتالى يتشكل اللاندسكيب الاقتصادى تبعاً لهذه القرارات التى اتخذها الإنسان فى المكان والزمان.

٢- الرأى الآخر يرى أن الثقافة/الحضارة هى صفة تفريق بين الجماعات البشرية على أساس أن كلا منها لها خصائصها الحضارية/الثقافية أى لها نظام الأفكار والقيم والمعانى الخاص بها الذى يفارق بينها وبين غيرها من الجماعات Meaning and Value System.

وعلى كل فالحضارة هى الإنتاج الذهنى والعقلى (الفكرى) للإنسان وتطبيقاته العملية فى الحياة[٣٣]. أى الأفكار والقيم والآلات والطرق والتنظيمات والمؤسسات والمنشآت. فالحضارة تتضمن الأفكار والممارسات والإجراءات التى يقوم بها الإنسان ليس شرطاً المرتكزة على قيمة لكنها تتضمن الدوران حول قيمة أخلاقية لها مغزى Moral ethical وبالتالى فإن النشاط الثقافى الحضارى يتعلق بالممارسات أى عملية يمكن رؤيتها عند حدوثها وليست منتجات نهائية End Product.

وأدت هذه الممارسات (العمليات) التى يقوم بها الإنسان إلى نشأة حضارات/ثقافات متفاوتة عن بعضها، وبالتالى نشأة المناطق المتباينة حضارياً عن بعضها فى العالم. ولذا يقول البعض عن الحضارة/الثقافة أنها ليست فقط عملية Process، كما أنها ليست شيئاً لكنها عبارة عن عملية Process ينظر على أنها شئ Process which is thing but is a Not only culture is a process and not often treated as if it were a thing.[34]

ولذلك فإن انشاء الأشياء الحضارية/الثقافية هو الذى يحتاج إلى تفسير فاعتبار الحضارة/الثقافة أشياء هى نقطة التحليل فى الدراسة وليس نقطة النهاية.

١) الحضارة/الثقافة – الاقتصاد متعارضان :

يرى البعض الفصل بين الحضارة/الثقافة من ناحية والاقتصاد من ناحية أخرى علماً بأن الاقتصاد جزء من حضارة المكان. وهذا الرأى له مبرراته، فأصحابه يقولون لقد حدث انقسام بين الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الحضارة/الثقافة تماماً مثل الانفصال الذى حدث بين ما هو اقتصادى وما هو سياسى. فالتركيز على دراسة معتقدات وطرق الحياة والأفكار واللغات

والتخيلات التصورية سيبعد الجغرافيا الاقتصادية عن تحليل الحقائق المادية للحياة مثلاً العمل، الفقر، المجاعات، تدهور البيئة، مشكلة الغذاء وأزمة الطاقة وغير ذلك.

٢) العلاقة وثيقة بين الاقتصاد من ناحية والحضارة والثقافة من جهة أخرى :

فالقاعدة الاقتصادية راسخة فى مجال الثقافة/الحضارة. وأن الإطار الحضارى/الثقافى فى الدولة والمكان مصبوغ بالصبغة الاقتصادية أى متأثر بالعامل الاقتصادى. وأن الحس السياسى الاقتصادى ضرورى للمحلل الثقافى ويعاونه فى تحليلاته. فالعلاقة بين الحضارة والثقافة والاقتصاد وثيقة، ويمكن مناقشتها من خلال ٣ زوايا هى :

١. الحتمية الاقتصادية للحضارة / الثقافة.
٢. التشغيل الاقتصادى للحضارة / الثقافة.
٣. الاستعمار الاقتصادى للثقافة / الحضارة أى أن العلاقة بينهما وحيدة الاتجاه.

وترتبط الحتمية الاقتصادية للحضارة/الثقافة بدور البنية الاقتصادية التحتية ودورها فى تحديد التركيب الفوقى الثقافى. فالعمليات الاقتصادية السياسية تؤثر على الخبرات والأشكال الثقافية/الحضارية. وأن الأشكال الثقافية/الحضارية المعاصرة هى نتاج لعوامل تكوينها، ومن هذه العوامل البعد الاقتصادى السياسى. ولكن هل لا يتأثر الاقتصاد بالأفكار والمعتقدات الثقافية وما ينجم عنهما من انعكاسات حضارية ثقافية ؟

ونظراً لأن الفكر لا ينفصل عن الشئون الاجتماعية فإن الاقتصاد يتأثر بها. وعلى كل فالعلاقات متبادلة بين الحضارة/الثقافة من ناحية والظروف الاقتصادية من جهة أخرى.

٣) البعد الاقتصادى كامن وراسخ وضمنى فى الجانب الحضارى/الثقافى :

لاشك فى أن النشاط الاقتصادى يحدث ويتحقق ويمارسه الإنسان فى ظل وفى ضوء الإطار الثقافى/الحضارى الموجود فى المكان. فالاقتصاد ليس وحدة عالمية تحكمها وتضبطها نفس المنطق الرسمى. بل يتكون الاقتصاد من عدة أنشطة وهياكل مختلفة موجودة فى أماكن متباينة، وفى أزمان مختلفة. ويمكن أن يمارس كل نشاط اقتصادى فى ضوء مستوى حضارى مختلف عن غيره. فالنشاط الزراعى قد يكون كفافياً بينما يطبق النشاط الصناعى التقنية العالية المتطورة فى المكان نفسه عفواً فى الدولة وفى نفس الزمان. أى أن لكل من النشاطين الاقتصاديين إطاره الثقافى/الحضارى الذى يمارس فى ظله.

وعند القول بأن البعد الاقتصادى راسخ فى الإطار الحضارى/الثقافى فى المكان فهذا يعنى الفهم المشترك فى وضع استراتيجيات الاقتصاد وأهدافه. فالحضارة/الثقافة تضع حدوداً وقيوداً للمنطق الاقتصادى فى المكان. فالحضارة / الثقافة قد تحد من التبادل فى السوق (البيع والشراء وعلاقة ذلك بالتقسيط والنشاط البنكى (ربا). والحضارة / الثقافة تشكل شروط التجارة (البلاد الإسلامية لا تتاجر فيما يتعارض مع عقيدتها الدينية) والحق يقال أن السلوك الاقتصادى للإنسان يتم فى ضوء بعد حضارى/ ثقافى بل واجتماعى وسياسى أيضا.

وعند القول بأن الحضارة/الثقافة تشرح وتفسر أى هى السبب مثال ذلك الرعى بدوى فى بلاد العرب، وتجارى فى استراليا مع تشابه الظروف الطبيعية فى الحالتين صحراء حارة جافة. والحضارة/الثقافة عبارة عن مجموعة قيم مشتركة فى المكان تؤثر على كيفية تنظيم الإنسان للعمل داخل مؤسساته سواء على المستوى : القومى أو الإقليمى أو المحلى. وكل نشاط اقتصادى وحضارى له ظروفه الاجتماعية والبيئية.

٤) تمثيل البعد الاقتصادى فى الحضارى/الثقافى :

يجب النظر للنشاط الاقتصادى فى المكان – الزمان فى ضوء الحضارة/الثقافة الموجودة فى هذا المكان فى نفس الزمان. فكل مكان له شخصية حضارية/ثقافية من ناحية وشخصية اقتصادية من جهة أخرى والتأثير بينهما متبادل. فالاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية ليست موجودة فى أبراج عاجية لكنها ممارسات يقوم بها الإنسان فى مواقع ومواضع لتنظيم الشئون الاقتصادية فى عالم الواقع وليس فى المجال الأكاديمى.

٥) الثقافة الحضارة تؤثر على الاقتصاد :

فى الماضى كانت الجغرافيا الاقتصادية تدرس إنتاج / تبادل / واستهلاك السلع المادية المتأثرة بالحضارة/الثقافة فى شخصيتها. وزاد الترابط بين النشاط الاقتصادى من ناحية والحضارة/الثقافة من جهة أخرى. وانعكست زيادة الترابط بينهما فى ثلاثة أمور أساسية هى :

أ- زيادة اعتماد الاقتصاد المادى (إنتاج السلع المادية وتبادلها واستهلاكها) على المعلومات (الحضارة/الثقافة). فقد زاد استخدام المعلومات والأفكار والإنتاج الذهنى (العقلى للإنسان) فى مرحلة ما قبل إنتاج السلع المادية وتبادلها واستهلاكها. كما زاد الاعتماد على الأفكار والمعلومات فى مرحلة إنتاج السلع المادية وتبادلها واستهلاكها وبالمثل زاد اعتماد السلع المادية وتبادلها واستهلاكها على الأفكار والمعلومات فى مرحلة ما بعد انتاجها وتوزيعها (الصيانة والإصلاح).

ب- زادت قيمة ما تشكلة المعلومات والأفكار فى بعض الأحيان إلى ٧٠-٨٠% من قيمة إنتاج السلع المادية الأمر الذى يوضح أهمية المعلومات والأفكار والإنتاج الذهنى (العقلى للإنسان فى إنتاج السلع المادية).

ج- نشأة الاقتصاد المعلوماتى Informational Economy وهو نظام اقتصادى وإدارى تعتمد القدرة التنافسية فى مجال السلع المادية على المعلومات والخبرة والكفاءة (الحضارة/الثقافة). وستتزايد باطراد التجارة فى المعلومات والخبرة لدرجة أن البعض يقدر أنها ستشكل ١٠% من حجم التجارة الدولية مستقبلا.

د- نمو قطاع الخدمات بمعدلات أكبر عن نظيرتها للصناعة التحويلية لدرجة أن البعض يقرر أنه تم الانتقال من عهد الصناعة إلى عهد الخدمات Services. ويرتكز قطاع الخدمات أساساً على المعلومات والخبرة والأفكار (الإنتاج الذهنى للإنسان). ولا يعنى هذا تدهور الصناعة التحويلية إنما معدل نمو قطاع الخدمات أكبر من نظيره للصناعة التحويلية. ومن أبرز الخدمات التى انتعشت مؤخراً السياحة والخدمات المالية. والسياحة نشاط خدمى يرتكز على الحضارة/الثقافة. ولا تنفصل الخدمات أبداً عن السلع المادية مثلاً تقديم وجبة فى مطعم يحتاج من السفرجى إلى معلومات وذكاء وأفكار وخبرة وحسن معاملة (خدمة) ليعود الزبون مرة أخرى إلى هذا المطعم. ويتطلب الأمر معلومات عن طرق الطهى، وتقديم الوجبات وتخزين هذه السلع وذوق وجمال ونظافة وملابس وشروط صحية (حضارة/ثقافة).

وتعيد الجغرافيا الاقتصادية تشكيل نفسها فى الوقت الحاضر فى ضوء الأطوار الحضارية/الثقافية. ويعنى الطور الحضارى/الثقافى الذى تمر به الجغرافيا الاقتصادية زيادة الاقتراب بين المنهج الاقتصادى والمنهج الحضارى/الثقافى. وعلى سبيل المثال فإن موضوع استهلاك السلع المادية يمكن تناوله وفق المنهج الاقتصادى وذلك من خلال نظم توفير السلع وتنظيم توزيعها مكانياً. كما يمكن معالجته من وجهة نظر التحليل الحضارى/الثقافى أى من خلال الممارسات والإجراءات (عملية) التى يقوم بها المستهلك بخصوص استهلاك السلع والخدمات. وتتضمن الحضارة/الثقافة إنتاج سلع فكرية (الإنتاج الذهنى للإنسان) ويجرى تبادلها واستهلاكها شأنها فى ذلك شان السلع المادية التى تتناولها الجغرافيا الاقتصادية انتاجا وتبادلا واستهلاكا. والعلاقة بين الأمرين وثيقة والتأثير بينهما متبادل. كما أن السلع الحضارية/الثقافية وأدواتها (السينما، المسارح، المتاحف، والإعلام) لها وجه جغرافى اقتصادى (توزيع مكانى وعوامل مؤثرة وتكاليف وقيمة بيع وعائد).

المراجع

1. Knox P.B Agnew J. The Geography of the World Economy, Arnold, London, 1998, pp. 8-9.
2. Barnes , J. J. Theories of Accumulation and Regulation: Brining Life Back into Economic Geography. In Geographies of Economies. Edited by lee, R. and Wills, J. Arnold, London, 1997, P. 232.
3. Hudson, R. The end of mass Production and of mass Collective Worker ? Experimenting with Production and Employment. In Geographies of economies. Edited by Lee, R. and Wills, J. Arnold, London, 1997, pp. 302-310.
4. Schoenberger, E. Creating the Corporate World; Strategy and Culture, Time and Space. In A Companion to Economic Geography. Edited by Sheppard, E. and others. Blackwell, Oxford, 2000, P. 385.
5. Harvey, D. Theorizing the Transition …. Flexible Accumulation – Solid Transformation or temporary Fix? in the Economic Geography Reader. Edited by Bryson, J. and others. John Wiley & Sons ltd, New York, 1999, pp. 48-49.
6. Walker, R. The Geography of Production. In A Companion to Economic Geography. Edited by Sheppard, E. and Barnes, T.J. Blackwell, Oxford, 2000, pp. 115-119.
7. Cox, K. Globalization and Geographies of Worker's Struggle in the Late 20th Century. In Geographies of Economies. Edited by Lee, R. AND Wills, J. Arnold, London, 1997, pp. 177-179.

٨. د. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية. عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت، رقم ١٠٧، صفر ١٤٠٧هـ – نوفمبر ١٩٨٦، ص ص ٣٠–٣١.

9. United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). Mineral Processing in Developing Countries. New York, 1980, P. 97.

١٠. وليم بينز، ترجمة د. أحمد مستجير. الهندسة الوراثية للجميع. مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٠ .

١١. د. عصام الدين جلال. آليات اللحاق بسباق التنافسية العالمية كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ٢٠٧. الأهرام الاقتصادى، أول مارس ٢٠٠٥، ص ١٠.

١٢. د. فؤاد مرسى. الرأسمالية تجدد نفسها. عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت، شعبان ١٤١٠هـ، مارس ١٩٩٠، رقم ١٤٧، ص ص ٥١–٥٢.

13. Daniels, P. and Bryson J. Manufacturing Services and Servicing Manufacturing: Knowledge- Based Cities and Changing of Production. Urban Studies Vol. 39 Nos. 5-6, 2002, P. 890.

١٤. تأليف فرانك كليش ترجمة حسام زكريا. ثورة الانفوميديا، الوسائط المعلوماتية – عالم المعرفة رقم ٢٥٣، رمضان ١٤٢٠هـ – يناير ٢٠٠٠، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ص ص ١٤٣– ١٤٨، ص ص ٢١١ – ٢٢٠.

15. Daniels, P. Services in a shrinking World. In the Economic Geography Reader. Edited Bryson, J. and others. John Wiley and sons ltd. New York, 1999, P. 164.
16. Martin, R. Stateless Monies, Global Financial integration and national economy autonomy. The end of Geography. In the Economic Geography Reader. Edited by Bryson, J. and others. John Wiley and sons ltd. New York, 1999, pp. 64-65.

١٧. د. حازم الببلاوى. النظام الاقتصادى الدولى المعاصر. عالم المعرفة رقم ٢٥٧، المحرم ١٤٢١هـ – مايو ٢٠٠٠، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ص ص ٥١ – ٥٦.

١٨. تأليف بول هيرست، وجراهام طومبسون. ترجمة. د. فالح عبدالجبار، ما العولمة Globalizations in Question. عالم المعرفة رقم ٢٧٣، جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ– سبتمبر ٢٠٠١، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ص ص ١٨– ١٩.

19. Hirst, P. and Thompson, G. Globalization – A necessary myth? In the economic Geography Reader Edited by Bryson, J. and others. John Wiley & Sons ltd. New York, 1999, pp. 33-38.
20. Edited by Bryson, J. and others. The Economic Geography reader. John Wiley & Sons ltd. New York, 1999, pp. 28-30.
21. O' Neil P.M. Bringing Qualitative State in Economic Geography. In Geographies of Economics. Edited by lee, R. and Wills, J. Arnold, London, 1997, pp. 290- 293.

٢٢. تأليف هانس بيترمارتين، وهارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس على فخ العولمة Die Globalisier Ungsfalle، عالم المعرفة رقم ٢٩٥، جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ – أغسطس ٢٠٠٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ص ص ٨– ١٧.

23. Grant, R. The Economic Geography of Global Trade. In A Companion to Economic Geography. Edited By Sheppard, E. and Barnes, T.J. Black Well, Oxford, 2000, P. 416.
24. Grant R. Ibid , P. 412.

٢٥. ترجمة د. خالد العامرى، ود. عبدالحميد عبدالعاطى، وميرفت صابر، التجارة الإلكترونية، دار الفاروق للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٧٥.

٢٦. د. جلال الشافعى. التجارة الإلكترونية. كتاب الأهرام الاقتصادى رقم ١٩٨، أول يونية ٢٠٠٤، ص ٣.

٢٧. د. عبد الرحمن صبرى. تحرير تجارة الخدمات العربية. السياسة الدولية، عدد ١٤٩، يولية ٢٠٠٢، المجلد ٢٧، ص ٢٣٠.

٢٨. خالد عبد العزيز الجوهرى. قراءة فى أوراق سياتل. السياسة الدولية، عدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص ١٩٥.

29. Brohman, J. Postwar Development in the Asian NICS, Does the Neo-liberal fit Reality? In the Economic Geography Reader. Edited by Bryson J. and others. John Wiley & Sons ltd. New York, 1999, pp. 90- 92.
30. Daly, T.M. The Read to the Twenty – First Century: the myth and Miracles of Asian Manufacturing. In the economic Geography Reader. Edited by Bryson, J. and others. John Willey & Sons ltd. New York, 1999, pp. 90-92.
31. Sayer, A. The Dialectic of Culture and Economy. In Geographies of Economies. Edited by lee, R. and Wills, J. Arnold London, 1997, pp. 17-25.
32. Crang, M. Cultural Geography. Routledge, London, 1998, p. 2.

٣٣. د. زكى نجيب محمود. الحضارة قضية التقدم والتخلف. فى ازمة التطور الحضارى فى الوطن العربى. ندوة الكويت ٧– ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٤، ص ص ١٩– ٢٦.

34. Crang, M. Cultural Turns and the (Re) Constitution of economic geography. In Geographies of Economies. Edited by lee, R. and Wills, J. London, 1997, P.5.

* * *